



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجمهورية الوطنية الديمقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية.

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

مساهمة الصكوك الإسلامية في تطوير الصناعة
المالية الإسلامية

إشراف الأستاذة:
- د. ساجي فاطمة

إعداد الطالبة:
✓ طاهر نور الهدى

السنة الجامعية: 2019-2020



كلمة شكر

أولاً أبدأ بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أحانني وأنار لي درب العلم والمعرفة أمامي، وبإذنه ورحمته وطلعت إلى هذا المستوى وأنجزت هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى من علموني وزودوني بالعلم والمعرفة والنصيحة الطيبة إلى كل أساتذتنا الكرام وأخص بالذكر أستاذتي التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا العمل.

إلى كل من أفادني وساعدني ولو بالقليل من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

شكراً لكم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، أسأل الله رب العرش العظيم أن يتقبل مني
عملي هذا، على الرغم من النقص فجل من لا يخطئ.

أما بعد:

يُسأل القلب عن الأحبة بعد الله والرسول لا يعرفه إلا هؤلاء:

إلى من قال الله فيهما: " ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا " ومن كان دغاؤهما لي سندا وما نزل
إلي من علمتني مكارم الأخلاق وحسن المعاملة في السراء والضراء، إلى شعاع حياتي صاحبة القلب
الواسع إلى ابن إنسانة في الكون " أمي الحبيبة " حفظها الله وأطال في عمرها.
إلى الذي أنار لي دربي وسهل لي سبل العلم ورباني أحسن التربية وحثني على الصدق والأمانة،
إلى من حبه يسري في الوريد، إلى من يعجز اللسان ويحذف القلم عن وصفه وصفا جميلا " أبي
الغالي " حفظه الله وأطال في عمره.

إلى زوجي وابنني الغالي واخوتي خلود ونور الدين

إلى كل من تربط بيننا جسور المحبة والصحة. إلى كل العائلة

إلى من يحملهم قلبي ولم يذكرهم لساني وقلمي.

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي...

طاهر نور المدي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرقان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
أ-ز	مقدمة
الفصل الأول: البنوك والصناعة المالية الإسلامية	
03	المبحث الأول: البنوك الإسلامية
03	● المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية نشأتها وتطورها
12	● المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية أهدافها وخصائصها
28	● المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية
32	المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية
32	● المطلب الأول: أساسيات حول الصناعة المالية الإسلامية
40	● المطلب الثاني: مميزات الصناعة المالية
49	● المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية
54	المبحث الثالث: أدوات الصناعة المالية الإسلامية
54	● المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي
70	● المطلب الثاني: المشتقات المالية الإسلامية
75	● المطلب الثالث: التوريق الإسلامي والصكوك الإسلامية
الفصل الثاني: الصكوك الإسلامية	
84	المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

84	● المطلب الأول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية
86	● المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية
88	● المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية
93	المبحث الثاني: مخاطر الصكوك الإسلامية
93	● المطلب الأول: المخاطر المالية والتشغيلية للصكوك الإسلامية
98	● المطلب الثاني: المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامية
99	● المطلب الثالث: المخاطر الشرعية للصكوك الإسلامية
102	المبحث الثالث: الصكوك في البنوك الإسلامية
102	● المطلب الأول: دور الصكوك على مستوى البنوك الإسلامية
103	● المطلب الثاني: أهمية الصكوك في البنوك الإسلامية
109	● المطلب الثالث: أثر الصكوك على الاقتصاد العالمي
الفصل الثالث: دراسة بعض التجارب الدولية للصكوك الإسلامية	
120	المبحث الأول: الصكوك الإسلامية في بريطانيا والامارات
126	المبحث الثاني: الصكوك الإسلامية في ماليزيا
137	المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية في الجزائر
147	خاتمة
152	قائمة المصادر والمراجع
ملخص	

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل	الرقم
12	أنواع البنوك الاسلامية	01
80	منتجات الهندسة المالية الاسلامية	02

مقدمة

تمثل المعاملات المالية جانبا مهما في مشاركات وبيوع الأفراد على اختلاف مستوياتهم واتجاهاتهم، ومع التطور والتغير الحاصل في البلدان خاصة الإسلامية منها وظهور البنوك الإسلامية فكان لا بد من التحلي ولو تدريجيا عن الأدوات التمويلية التقليدية والبحث عن معاملات تتوافق والشريعة الإسلامية وتتمتع بالمصداقية الشرعية في ذات الوقت، وهو ما تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيقه من خلال ابتكار أو تطوير منتجاتها وأدواتها المالية، وعندما تكون الشريعة الإسلامية هي الموجه والحاكم لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع حينئذ تكون القواعد الفقهية ومقاصد الشريعة هي مصدر الابداع والابتكار للمنتجات والأدوات المالية، والكفاءة الاقتصادية للمنتج المالي ستظل مرهونة بعدم منافاتها لمقاصد الشريعة وقواعدها العامة، كما أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية سوف يؤدي إلى ابتكار منتجات وأدوات تتمتع بقدر كبير من المصداقية ولقد شهدت الأدوات الإسلامية انتشارا واسعا وسريعا خاصة الصكوك الإسلامية.

ولقد شهدت الأدوات الإسلامية انتشارا واسعا وسريعا خاصة الصكوك الإسلامية، حيث لم يقتصر هذا الانتشار على البلدان الإسلامية أو العالم العربي فحسب بل وامتد ليصل جميع الأفراد والشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم وقد أدى هذا التوسع بالصكوك لأن تصبح مركز استقطاب ومحور استثمار لكثير من المستثمرين وأصبحت لها مكانة بارزة في أسواق المال العالمية.

لقد تطورت الصكوك تباعا لتطور البنوك الإسلامية ومنذ أن ظهرت هذه الأخيرة في العالم الإسلامي، وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم فأصبحت تمثل الركيزة والقاعدة الأساسية في الاقتصاد الإسلامي وتضم غالبية خدماته ونشاطاته، وقد حاولت البنوك الإسلامية جاهدة في تقديم خدماتها في أحسن صورة لعملائها سواء المحتملين أو المستثمرين الحاليين وربط مختلف معاملاتهم بالشريعة الإسلامية، إضافة إلى أنها انفردت عن غيرها من البنوك التقليدية الأخرى بخصائص متنوعة ومتميزة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال الذي يعتبر من المبدأ الأول والأساسي لها وقد سعت بهذا إلى إعادة الأموال التي كانت مكتنزة وخارجة عن دورة النشاط الاقتصادي وبذلك استطاعت البنوك الإسلامية من إثبات وجودها وجدارتها في العالم العربي إضافة إلى المستوى العالمي.

الإشكالية:

باعتبار المصارف الإسلامية مصارف إسلامية تجسد خصوصية الاقتصاد الإسلامي، فقد عملنا على ابتكار منتجات وأدوات مالية في إطار ما اصطلح على تسميته بالصناعة المالية الإسلامية التي أنتجت مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية والاستثمارية الخاصة بها والخاضعة لضوابط المعاملات الآلية في الاقتصاد الإسلامي، ومن أبرز هذه الأدوات وأكثر المنتجات تميزا الصكوك الإسلامية التي تمثل محور استثمارات لكثير من المستثمرين في البلدان الإسلامية وغيرها أيضا.

وبناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية؟

الأسئلة الفرعية:

تقودنا الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية متمثلة في:

- فيما تتمثل البنوك الإسلامية؟
- ماهي الصناعة المالية الإسلامية؟ وماهي تحدياتها؟
- ما هي صيغ التمويل الإسلامي؟ وفيما تكمن أهميتها؟
- فيما تتمثل الصكوك؟ وما هي أهميتها ودورها على مستوى البنوك الإسلامية؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات الدراسة كالاتي:

- تختلف لهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث الزامها بالعقوبة الشرعية.
- تقوم الصكوك على ضوابط شرعية سواء في إصدارها أو تداولها بالإضافة إلى أن استثمارها يكون في الأنشطة المباحة كما أنها خالية من الربا.
- تختلف الصكوك عن السندات في الجانب الإسلامي والجانب العملي.

- تتميز البنوك بمعاملاتها الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية كاستبعاد الفائدة في معاملاتها لحرمتها كما أن البنوك الإسلامية وظائفها متعددة وليست محددة بعمل معين.
- تتعامل البنوك الإسلامية بالصكوك كأداة من أدواتها البنكية، فتستخدمها في توفير السيولة لتمويل المشروعات الخاصة بها وبمستثمريها.

الأهداف:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الإمام بكل جوانب البنوك الإسلامية من نشأة ومفاهيم وخصائص للتعرف عليها عن قرب.
- التعرف على الصناعة المالية الإسلامية وأهم منتجاتها.
- دراسة الصكوك الإسلامية وأهم تجاربها الدولية.

الأهمية:

تكمن أهمية البحث من خلال ما يلي:

تمثل الصكوك محور استثمارات لكثير من المستثمرين في البلدان الإسلامية وفي غير البلدان الإسلامية أيضاً، حيث برزت كواحدة من أهم منتجات الصناعة البنكية الإسلامية إلى جاني أنها توفر فرصاً استثمارية متنوعة للحكومات وللأفراد أيضاً وبالتالي توفير السيولة أو توظيفها عبر الصكوك إذا كانت فائضة وغير مستغلة.

تعتبر البنوك الإسلامية حدثاً متميزاً في المجتمع الإسلامي خاصة وفي العالم بصفة عامة، حيث يسعى لتطوير الخدمات التي تقوم بأدائها وتلبية حاجات متعامليلها المختلفة والمتعددة إذ ينحصر نشاطها في عمليات معينة فهي تؤدي دور البنوك الأخرى وكل هذا وفقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية كما تهتم البنوك الإسلامية بالجانب الاجتماعي وتعتبره عنصراً لا يجرأ عن الجانب الاقتصادي.

وتعد الصكوك الإسلامية واحدة من أكثر المنتجات الإسلامية تميزاً، إذ تستطيع البنوك الإسلامية الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الإسلامية المتنوعة وخصوصاً الضخمة والكبيرة والتي يصعب تغطية جميع احتياجاتها بأدوات التمويل الإسلامية الأخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

لكل موضوع مزايا وخصائص تدفع الباحث لاختياره، وأهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار الموضوع هي كالتالي:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع وعدم الدراية والمعرفة التامة حوله شجعتني لاختياره كرسالة تخرج.
- قلة الدراسات في هذا الموضوع على مستوى الكلية وقلة الأبحاث التي تتناول بصورة واجبة الصناعة المالية الإسلامية.
- القيمة العلمية لموضوع البحث وحدائته.
- إزالة الالتباس حول هذا الموضوع وتشجيع الاقدام على مثل هذه المواضيع وخصها بالدراسة.
- إضافة مرجع حول هذا الموضوع باعتباره تخصص جديد على مستوى الكلية.

صعوبة البحث:

لقد واجهتنا صعوبات كثيرة نحملها فيما يلي:

- ✓ وجود مكاتب الجامعة في حالة اغلاق بسبب جائحة مرض كورونا 19، والذي تسبب في شل جميع قطاعات التربية من أجل عدم تفشي هذا المرض.

الأدوات المستخدمة:

تماشياً مع المناهج المستخدمة اعتمدت في بحثي على الأدوات التالية:

البحث المكتبي: وذلك من خلال البحث في مختلف الكتب والمذكرات والرسائل ذا صلة بموضوع بحثنا.

البحث في شبكة الانترنت: وذلك من خلال تصفح مختلف المواقع التي تناولت بحثي.

دراسات سابقة:

• الدراسة الأولى:

دراسة أسامة عبد الحليم الجورية سنة 2015، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، وتناول جمع وترتيب وتنسيق ما يخص صكوك الاستثمار مع بيان أهمية الضوابط الشرعية في دور كل نوع من أنواعها في تحقيق التنمية بما يناسب مجال تطبيقه، كما تناول رصد تأثير الصكوك على تنمية الاقتصاد عموماً.

وتتناول الدراسة أيضاً صكوك الاستثمار وتاريخ نشأتها وخصائصها وأنواعها، ودور الصكوك التنموي من حيث أهميتها الاقتصادية والمالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزئي والمحلي والعالمي.

• الدراسة الثانية:

العربي مصطفى سنة 2016، رسالة دكتوراه، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد (ماليزيا نموذجاً).

تهدف الدراسة إلى التعريف بالصكوك الإسلامية كأداة تمويلية وعرض واقعها في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، كما تبين الدور الذي تلعبه هذه الصكوك في تمويل الاقتصاد الماليزي وذلك من خلال عرض وتحليل التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الماليزي، وقد تم الاعتماد عليها في تمويل مختلف القطاعات خاصة قطاع البنية التحتية، كما أن الصكوك الإسلامية استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي على أهم المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا من بينها الناتج المحلي الإجمالي، وميزانية الدولة.

• الدراسة الثالثة:

دراسة بدروني هدى سنة 2017، رسالة دكتوراه، دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية- دراسة تجارب دولية.

وتهدف الدراسة إلى تحديد مختلف الآليات والأدوار التي يمكن للصكوك الإسلامية تقديمها في سبيل تنشيط الأسواق المالية وذلك من خلال الاستفادة من تجارب عدد من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية التي تبنت صناعة الصكوك الإسلامية واستخدمتها كآلية أو سياسية لتنشيط أسواقها المالية وتطويرها.

وتوصلت الدراسة إلى استطاعة الأسواق المالية رفع كفاءتها وتزيد معدلات رسميتها وتوسيع قاعدة المؤسسات المشتركة بها وذلك من خلال الصكوك، حيث ساهمت الصكوك في دعم نشاط الأسواق المالية بالإضافة إلى أدوار أخرى تعتمد عليها الصكوك الإسلامية المتعلقة عموماً بتوفير الشفافية ودعم بنية المعلومات في الأسواق المالية وكما تساهم الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية.

• الدراسة الرابعة:

دراسة عبد النور علام سنة 2018، بعنوان دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام “دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية.”

تهدف الدراسة إلى إبراز مكانة الصكوك المالية الإسلامية في التمويل المستدام للدول ولأسواقها المالية في كل من السوق المالية الماليزي وأبرز الأسواق المالية الخليجية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تحقق أداءاً مرتفعاً مقارنة بالسندات التقليدية، وأن السوق المالية الماليزية أثبتت تفوقها على تجارب دول الخليج محل الدراسة خلال الفترة الزمنية للدراسة.

تقسيم البحث:

تضم هذه الدراسة مقدمة تتبعها ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: البنوك والصناعة المالية الإسلامية

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

الفصل الثاني: الصكوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

المبحث الثاني: مخاطر الصكوك الإسلامية

المبحث الثالث: الصكوك في البنوك الإسلامية

الفصل الثالث: دراسة بعض التجارب الدولية للصكوك الإسلامية

المبحث الأول: الصكوك الإسلامية في بريطانيا والامارات

المبحث الثاني: الصكوك الإسلامية في ماليزيا

المبحث الثالث: الصكوك الإسلامية في الجزائر

وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة.

الفصل الأول

البنوك الإسلامية والصناعة المالية

الإسلامية

تمهيد:

أصبح التطوير والابتكار في الأدوات المالية الإسلامية ضرورة حتمية للمصارف الإسلامية، هذا ما تسعى إليه الصناعة المالية الإسلامية كمدخل للابتكار المالي لعملها وفق المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. تلك الصناعة المالية الإسلامية التي تحمل في طياتها مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية الجديدة، والتي تعد أدوات مالية جوهرية يتوجب فهمها واعتمادها في المصارف الإسلامية التي تحتاج دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة. كما أن توفر سوق إسلامية متطورة يتطلب وجود مصارف إسلامية تستفيد من نتائج الصناعة المالية وفق المنهج الإسلامي في إبداع وابتكار الطرق والعمليات التمويلية التي تضمن لهذه المصارف التمايز في تقديم أدواتها المالية. من هنا تظهر الحاجة لما يعرف بالصناعة المالية الإسلامية. وبناءً على ما سبق قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: أدوات الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالبنوك الإسلامية

البنك الإسلامي جاء لتجسيد مبادئ الاقتصاد الإسلامي من جهة وجزء من نظام الإسلام من جهة أخرى، فمن خلال المعاملات المصرفية التي يمارسها أدى الى تغيير الواقع الاقتصادي وفق فلسفة الإسلام الاقتصادية المتميزة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية نشأتها وتطورها

ظهور البنوك الإسلامية مرتبط بفكرة نبذ التعاملات الربوية وذلك بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية تزاوّل نشاطها وفق القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وأضحت اليوم تمثل أهم وأكبر منجزات الاقتصاد الإسلامي.

- ماهية البنوك الإسلامية:

لإمكانية التعرف عن مفهوم البنوك الإسلامية لابد من التعرف على مفهوم كلمة البنك أو المصرف، ثم التعرض الى تعاريف البنك الإسلامي.

أولاً: مفهوم البنك

إن كلمة بنك بالفرنسية بالإنجليزية Bank مشتقة لغوياً من كلمة باللاتينية وكلمة بالإيطالية، وهي تعني في كلا الحالتين الطاولة وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، حيث أن الصاغة والصارفة خاصة في إيطاليا يمارسون عملهم المتمثل في الإتجار بالنقود بالجلوس على الطاولات في الموانئ والأماكن العامة.

ثم تطور المعنى بعد ذلك ليقصد بتلك الكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان التي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث وأصبحت هذه الكلمة مستهلكة في معظم اللغات¹.

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2012، ص 09.

تعريف البنك:

هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال¹.

ويعرف البنك بأنه منظمة توفر للأشخاص والمؤسسات امكانية استثمار المال فيها أو اقتراضه أو التحويل بين العملات².

التفرقة بين مصطلح بنك ومصرف:

المصرف في الفقه مأخوذ من الصرف وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبديلها بعضها ببعض³.

وأصل كلمة مصرف لا في اللغة العربية من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد⁴.

من خلال التعريفين السابقين تبين أنه يوجد فروق بين المصرف والبنك إلا في الأصل اللغوي فقط لكن كليهما يدلان على المكان الذي تتداول فيه الأموال أخذاً أو ايداعاً أو عن طريق القبض والدفع وكلمة بنك أشمل من المصرف وذلك لأن الثانية قاصرة على المصرف والبنك تشمل ما يقوم به البنك من عمليات ومعاملات جرى العرف عن انصراف الذهن إليها حال ذكرها⁵.

¹ محاسبة البنوك، 2010/06، iefpedia.com، يوم 2018/11/11، 17:03

² تعريف البنك، http://mawdoo3.com، يوم 2018/11/11، 17:03

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية المفهوم الأهداف والمسؤوليات الخصائص الأشكال والصور، ط1، 2008، ص

⁴ وليد العايب وأخو أبوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013، ص 07

⁵ محمود عبد الكريم، أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط2،

2007، ص 13.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للبنك الإسلامي:

وجد العديد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك، فقد جاء في كتابات كثيرة تعاريف إن لم تكن تختلف كثيرا في قصدها إلا أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات.

وعرفته اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط أو المؤسسات التي ينص قانون انشاءها أو نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء¹.

كما تعرف بأنها مؤسسات نقدية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها².

على أنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها ، و تعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية و تهدف الى تحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة.³

وبأنها منظمات مالية مصرفية تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في اطار الشريعة الإسلامية وذلك بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويضع المال في المسار الإسلامي⁴.

¹ عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 26

² محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر و التوزيع، ط3، مصر، 1999، ص 17

³ وهية الزحلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص 515

⁴ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، ط1، 2008، ص

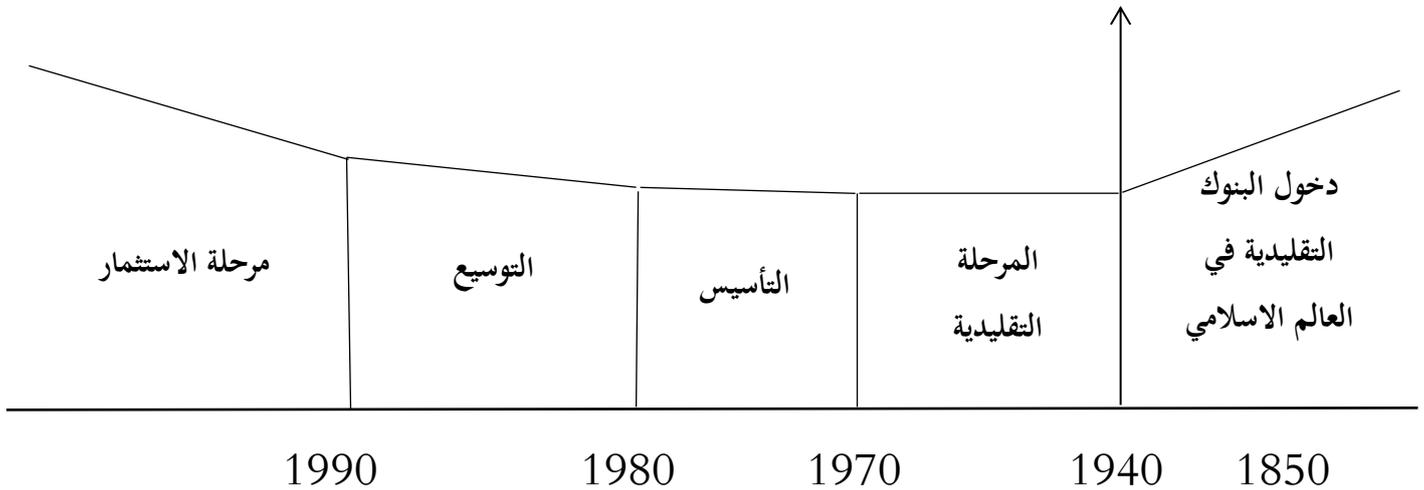
وعلى ضوء ما سبق ذكره من التعاريف يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تبنى قواعده وأسس عمله على العقيدة الإسلامية يقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيف فعال كما يهدف إلى تحقيق آفاق الاقتصادية والاجتماعية السليمة.

نشأة وتطور البنوك الإسلامية:

يمكن أن نقسم نشأة و تطور البنوك الإسلامية إلى خمسة مراحل أساسية كما هي

موضحة في الشكل البياني التالي¹:



نشأة وتطور البنوك الإسلامية:

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية، غير أنه وبترجع الدولة الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارة وسقوطها في براثن الاستعمار الذي أجبرها عن التخلي على تراثها الفكري واستبداله بنظم وقوانين من وضع الغرب المستعمر كان من بينها التعاملات المصرفية

¹ ميلود بن مسعود، مذكرة ماجيستر، معايير التمويل في البنوك الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 06

التقليدية ، أبطلت المعاملات المصرفية الإسلامية ولم تعد للظهور إلا بعد مراحل من المحاولات¹ يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: مرحلة دخول البنوك التقليدية في العالم الإسلامي 1850-1940.

تميزت هذه الفترة بتأخر البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع عشر، و النصف الأول من القرن العشرين الميلادي متزامنا مع الحملة الاستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة ، وأمام ما حققته البنوك الربوية من فوائد بطرق غير شرعية واستغلالية بعد استفحالها في المجتمعات الإسلامية و نظرا للسلبات العديدة التي تعترى هذا النظام، على رأسها التعامل بالفوائد الربوية، والتي هي من الأسس والقواعد التي يبنى عليها و المحففة في حق المتعاملين المسلمين تصدى علماء ومفكرها -لهذه البنوك الربوية - وحذروا المسلمين من التعامل معها المعاملات التي تجريها على أساس الربا المحرم².

وأن من حق المسلم أن تكون له مؤسساته المصرفية التي تتعامل معه على أساس دينه وعقيدته وقيمته واهتماماته، فترفع عنه ذلك الحرج الذي يجد في التعامل مع المؤسسات المصرفية الربوية جزءا الاستعمار الاقتصادي للبلاد الإسلامية³.

ثانياً: المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية 1940-1970.

لم يقتصر الأمر على مجرد التحذير من المعاملات الربوية كما رأينا في المرحلة السابقة إنما تواصلت الجهود الفردية والمفكرين المسلمين بالدعوة إلى البحث عن البديل الإسلامي للمصارف الربوية بحيث في:

¹ محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية الأساس الفكري و الممارسات الواقعية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية ، الإدارة العامة للمكتبات و المطبوعات و النشر ، ليبيا ، ط1 ، 2010 ، ص 125

² محمد عثمان شبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ، الأردن ، ط4 ، 2001 ، ص 256

³ جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ، دار النبأ المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1996 ، ص 36

- 1940 أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة¹.
- 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية بشكل يلغي نظام الفوائد².
- 1963 كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية بمدينة ميت غمر بمصر هي بنوك الادخار المحلية كانت تقوم بجمع الأموال من المزارعين و استثمارها في بناء السدود و استصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة³
- استطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاحا كبيرا رغم قصر مدة حياتها حيث تم إيقافها سنة 1968 م و تم إخضاعها لإشراف المصارف التقليدية⁴.

ثالثا: مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية 1970-1980:

- تميزت هذه الفترة بنهضة جديدة في مجال تأسيس البنوك الإسلامية بهدف تطبيق المبادئ المالية الإسلامية في الميدان المصرفي حيث شهدت هذه المرحلة:
- انشاء بنك ناصر الاجتماعي بموجب القانون رقم 22 لسنة 1971 و الذي نصت المادة الثالثة منه على أن البنك لا يجوز ان يتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا و عطاء⁵.

¹ محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية ، الأسس النظرية و التطبيقات العملية ، دار المسير للنشر و التوزيع ، ط4 ، 2012 ، ص 42

² جحير أحلام، حلاوي آمال ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تأمينات و بنوك ، 2016/2015 ، ص 44

³ علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الثقافة ، ط7 ، قطر ، ص 491

⁴ محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 127

⁵ سامي حسين حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، مطبعة الشرف ، ط2 ، عمان، 1982، ص ص 15، 16

غير أن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي بصورة المصرف المتكامل التجاري تمثلت في انشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975¹ كما تم و في نفس السنة انشاء البنك الإسلامي للتنمية و الذي أسس تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية للدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة شهر ذي القعدة من عام 1393هـ الموافق لديسمبر 1973.... و قد تم افتتاح البنك رسمياً في يوم الخامس عشر من شهر شوال عام 1395 هـ الموافق لأكتوبر 1975، و الذي يهدف الى دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية و يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية .

ثم توالى انشاء البنوك الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية حيث تم تأسيس بنكي فيصل الإسلامي المصري و السوداني سنة 1977 م ، و بنك التمويل الكويتي في نفس السنة ، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار سنة 1978 م و بنك البحرين الإسلامي سنة 1979 م² .

رابعا : مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية 1980-1990³ :

تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعات مالية اسلامية منظمة تتكون من عدد من المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشر حول العالم، وظهر عدد من المحاولات الرائدة لأسلمة النظام المصرفي في بعض الدول الإسلامية كما حدث في السودان وباكستان وإيران، التي انتقلت بجميع الوحدات المصرفية لديها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

¹ بن مسعود سليمان ، التقرير السنوي للبحث الإسلامي للتنمية ، البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، جدة ، 2002/2001 ، ص 06

² جمال الدين عطية ، البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم والاجتهاد -النظرية و التطبيق- ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت ، 1993 ، ص 21

³ محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128،129

- تعتبر دار المال الإسلامي أول مجموعة مالية اسلامية تدعم مسيرة المصارف الإسلامية بتأسيسها للعديد من المصارف التي أطلق عليها مصارف فيصل في مصر والسودان والبحرين وتركيا والنيجر وغينيا والسنغال وسويسرا وغيرها.

- المجموعة المالية الثانية التي حملت لواء المصارف الإسلامية هي مجموعة البركة حيث أسست العديد من المصارف والمؤسسات المالية مصارف البركة في البحرين وتونس والسودان ومصر والجزائر وتركيا وجنوب افريقيا وغيرها.

خامسا : مرحلة انتشار البنوك الإسلامية 1990 إلى يومنا هذا ¹

تميزت هذه المرحلة بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها.

إن التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية شجع الكثير من البنوك على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس اسلامية مثل: Citibank في أمريكا، مصرف باركليز في أوروبا، البنك المتحد السويسري.

إن فتح فروع اسلامية من طرف هذه البنوك لم يكن بسبب حبها للإسلام، وإنما هدفها كان تطوير خدماتها لتلبي حاجات شريحة معينة من العملاء وهم المسلمون المغتربون، وذلك نتيجة لرغبة تلك الشريحة في التعامل مع بنوك تلي رغبتها في التمويل الإسلامي خاصة أصحاب الشركات والمؤسسات.

كما شهدت هذه المرحلة انتشار الندوات والمؤتمرات عن البنوك الإسلامية على مستوى العالم واعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها، وقد جاء تأكيد

¹ مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، 2012/2011 ، ص ص 19، 20،

ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقراراً من النظام المالي الغربي.

كذلك بروز جيل ثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحيوية والفعالية في مجالات الاستثمار والتمويل والإجارة، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة نذكر منها:

بنك البركة الجزائري 1991م، بنك الاستثمار الأول البحرين 1996م البنك الإسلامي اليمني 1996، مصرف ابو ظبي الإسلامي 1997 م بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998 م، بيت التمويل الخليجي الكويت 1998، بيت التمويل الخليجي البحرين 1999 م، شركة أعيان للإجارة والاستثمار الكويت 1999م، الشركة الدولية للإيجار والاستثمار 1999 م، بنك معاملات ماليزيا 1999 م.¹

وفقاً لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005 فإن البنوك الإسلامية استمرت في النمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية.

وكما توقعه الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية ارتفاع موجودات البنوك الإسلامية في العالم إلى نحو 1.84 تريليون دولار بحلول عام 2013.

أما من حيث الكثافة والتمركز فإن أغلب هذه المصارف تنشط في دول الخليج وجنوب شرق اسيا وإيران وباكستان مع قلة نسبية في الدول الإسلامية الأخرى أين تكاد تنعدم في دول المغرب العربي.

¹ محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية ، مرجع سابق، ص 140.

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية أهدافها وخصائصها:

1- أنواع البنوك الإسلامية:

على الرغم من الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية و على الرغم من أن نشأتها قد ارتبطت بانها أحد أنواع البنوك ، و أنها نوع في حد ذاته ، إلا أن امتداد نشاط البنوك الإسلامية و تشعبه و ازدياد حجم معاملاتها ، أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة و بذاتها و إلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء و للبنوك الإسلامية الأخرى من أجل الإسراع بإيجاد و تكوين السوق الرأسمالية ، سواء شقها النقدي أو بشقها الاستثماري التوظيفي طويل الأجل¹ .

ومن هنا يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقا لعدة أسباب منها الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: أنواع البنوك الإسلامية



¹ محسن أحمد الخضيرى ، البنوك الإسلامية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، ط2 ، مصر ، 1995 ، ص 21

وفيما يلي عرض موجز لكل منهما:

أولاً: وفقاً للأساس الجغرافي:

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه

ووفقاً لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

أ- بنوك إسلامية محلية النشاط:

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها الى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي

ب- بنوك إسلامية دولية النشاط:

وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد الى خارج النطاق المحلي، ويتخذ هذا الامتداد أشكالاً مختلفة من بينها ما يلي:

الشكل الأول: اقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل ايجاد شبكة مراسلين قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها من عمليات المصرف الأجنبي وتحويلاتهِ والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية.

الشكل الثاني: اقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه وعلاقاته بها لتقوم بعلية دراسة السوق، وجمع المعلومات المختلفة وحل المشاكل التي قد تنشأ بين البنك ومراسليه في الدولة التي يعمل بها مكتب التمثيل أو في الدول المجاورة لها فضلاً عن التمهيد لإنشاء فرع في الدولة عندما تسمح الظروف والنشاط بهذا العمل.

الشكل الثالث: فتح فروع للبنك بالدول الخارجية يتم من خلاله ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة، فضلا عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي وايضا توزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية وعلى أكبر عدد ممكن من العملاء.

الشكل الرابع: انشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج أو انشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي وذلك تلافيا وتوافقا مع الاعتبارات القانونية أو السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية، التي تحول دون انشاء فرع تابع للبنك الإسلامي في بعض الدول.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك:

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك، وباعتبار أن البنوك الإسلامية أساسا هي بنوك توظيف للأموال وأنها بنوك تنمية استثمارية تعمل على انماء ثروة الأمة وتحقيق التشغيل الكامل لمواردها وعوامل الإنتاج فيها.

ووفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى الأنواع الآتية:

1- بنوك اسلامية صناعية:

وهي تلك البنوك التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال اعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية. وتحتاج الدول الإسلامية جميعها بلا استثناء، إلى مثل هذا النوع من البنوك، خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية، هي المحور الأكثر أهمية وفاعلية في تطوير القدرة الإنتاجية لهذه البلاد.

2- بنوك اسلامية زراعية:

وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام.

وتتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية أو في تلك المناطق التي يمكن أن تستصلح ويتم استزراعها، ويجب على الدول الإسلامية اعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم استغلال الأرض المهملة بإحياء الأرض الميتة، سواء عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق قيام البنك بمساعدة الأفراد على ذلك استرشادا بتعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: "من أحيأ أرضا مواتا فهي له وليس لعرق ظالم حق"

وقوله عليه الصلاة والسلام: "من أعمار أرضا ليس لأحد فهو أحق بها"

و من هنا فإن اقطاع الدولة المساحات المناسبة من الأرض و اعطاءها للبنوك الإسلامية تعميرها و استزراعها ، سوف يساعد على تنمية هذه الدولة و توفير احتياجات شعبها و يمكن للبنوك ، الإسلامية الزراعية اعادة اقطاع هذه الأراضي و منحها للأفراد و ربط قاعدة الملكية الزراعية بالقدرة على الاستزراع و الأعمال استرشادا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : حيث خاطب بلالا بشأن الأرض الواسعة التي كان الرسول صلى الله عليه و سلم قد قطعها لبلال فقال له : أن الرسول صلى الله عليه و سلم لم يقطعك لتحجر على الناس إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها قدرت على عمارته ورد الباقي .

ومن هنا يحق للبنك استرداد الأرض الاقي أعطاها لأي فرد إذا لم يقيم بإحيائها خلال ثلاث سنوات كما حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ما، معناه حيث قال: الأرض لله ثم الرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حتى بعد ثلاث سنوات.

كما يمكن أيضا للبنوك الإسلامية الزراعية أن تستصلح الأرض البور بنفسها، لم تعيد تملكها للأفراد أو الشركات الزراعية، وإذا كانت هناك عقبات قانونية تقف دون قيام البنوك الإسلامية بتملك الأراضي واستصلاحها فإنه يمكن للبنك الإسلامي التغلب على هذه العقبات بإنشاء بعض الشركات الزراعية التي تقوم بهذه المهمة.

3- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:

وهي بنوك تفتقر اليها فعلا الدول الإسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين نطاق بنوك الادخار، أو صناديق الادخار كما يطلق عليها البعض والتي تنتشر في كل مكان وبوحدات صغيرة وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، وبهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادة الادخارية.

والنطاق الآخر نطاق البنوك الاستثمارية أو الوجه الآخر من العملة، حيث يقوم هذا النطاق على انشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها بمعرفة بنوك الادخار وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة في المنطقة التي يتواجد بها البنك والتي فضلا عن أن معرفة البنك الإسلامي وانتشاره في مختلف المناطق تجعله أقدر على تحديد فرص الاستثمار وجعلها في شكل صناعات مغذية أو مستخدمة لمنتجات الصناعات القائمة فعلا.

ومن ثم يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي تتواجد بها بل والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتوظيف الأموال في المجالات التي تعود بالنفع على الأمة الإسلامية.

فضلا عن قيام بنوك الادخار بإيجاد الأشكال الإسلامية المتعددة لأوعية الادخار وصكوك التوظيف الاستثماري ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

4- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:

وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية، ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول، كما وقيمة بل أيضا لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

وفي الوقت ذاته معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية، من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين الجودة ومعالجة المعيب والقضاء على التالف وتخفيض نسب العوادم وتحسين سبل الإنتاج.

ومن ثم فإن انشاء بنوك اسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تيسير إجراءات التعامل الدولي بين الدول الإسلامية بعضها ببعض وتحقيق مصالح المسلمين.

5- بنوك اسلامية تجارية:

وهذه البنوك تتخصص في تقديم التمويل التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الإسلامية القويمة أي وفقا للمتاجرات الإسلامية أو المراجحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

ثالثا: وفقا لحجم النشاط:

ويتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار وتقسيمها الى ثلاثة أنواع وهي:

1- بنوك اسلامية صغيرة الحجم:

وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي، والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط وتأخذ طابع النشاط الأقرب الى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملاءها محدود.

وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها منصبا وموجها أساسا لجمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات.

وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى والتي تتوافر لدى البنك الإسلامي الخبرات والقدرات المختلفة على إدارة هذه الأحجام من التوظيفات والاستثمارات الإسلامية.

2- بنوك اسلامية متوسطة الحجم:

وهي بنوك ذات طابع قومي حيث تنشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع إلا أنها تبقى محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3- بنوك اسلامية كبيرة الحجم:

ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي وأن لديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق تمتلك هذه البنوك فروعها في أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها أو تلك التي يكون حجم النشاط أو الظروف تحول دون افتتاح فروع أو انشاء بنك مشترك فيها.

رابعا: وفقا للاستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا للأساس الاستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

1- بنوك اسلامية قائدة ورائدة:

هي بنوك تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى وهي بذلك تكون دائما في المقدمة وتتجه الى نشر خدماتها لجميع العملاء ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا وبالتالي الأعلى ربحا ومعدل نمو.

وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعا على البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم وقيمة معاملاتها.

2- بنوك اسلامية مقلدة وتابعة:

وتقوم هذه البنوك على استراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت اليها فإذا ما وجدت هذه النظم استجابة لدى جمهور العملاء، ونجحت في استقطاب جانب مهم منها وأثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها مع تقاضي وتكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

3- بنوك اسلامية حذرة أو محدودة النشاط:

ويقوم هذا النوع من البنوك على استراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض استراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكون تكلفتها مرتفعة وهذه البنوك تتسم بالحذر الشديد وعدم اقدمها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:

حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس الى نوعين رئيسيين هما:

1- بنوك اسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:

وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجلمة، أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

2- بنوك اسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية:

وهذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارسة أعمالها.

وأيا كانت هذه البنوك فإنها تتأثر في ممارسة أعمالها بجلمة من العوامل التي تتدخل في تشكيل هذه الممارسة، وتضع حدودا ومحددات لها، ويصعب علينا تجاهلها، ومن ثم كان علينا أن نعرض لها بإيجاز.

- أهداف المصارف الإسلامية:

من المعلوم أن الأهداف تتبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف والتوصل لأسلوب اشباع هذه الحاجة هو الحل. ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها، بالإضافة إلى توفير التمويل

اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا وفي سبيل تحقيق رسالة المصارف الإسلامية فإن هناك العديد من الأهداف تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي:

أولاً: الأهداف المالية:

انطلاقاً من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الأهداف هي:

أ- جذب الودائع وتنميتها:

يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعد تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها: المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب الحسابات الجارية أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات وودائع الاستثمار.

ب- استثمار الأموال:

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة، تحقيق التنمية الاجتماعية.

ج- تحقيق الأرباح:

الأرباح هي المحصلة من النشاط المصرفي الإسلامي، وهي ناتج عملية الإستثمارات والعمليات المصرفية التي تعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف الى أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية اسلامية يعد تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

ثانيا: أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

أ- توفير الخدمات المصرفية:

يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.

ب- توفير التمويل للمستثمرين:

يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة من الأسواق المحلية، الإقليمية، الدولية.

ج- توفير الأمان للمودعين:

من أهم عوامل نجاح المصارف مدى الثقة فيها، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة وتستخدم السيولة النقدية في المصارف للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية من ناحية أخرى بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

ثالثاً: أهداف داخلية:

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

أ- تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لا بد أن تتوفر الخبرة المصرفية ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

ب- تحقيق معدل النمو:

تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفر الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم لتحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

رابعاً: أهداف ابتكارية:

تشهد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء أصحاب الودائع الاستثمارية أو الجارية أو المستثمرين وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية وحتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية:

أ- ابتكار صيغ التمويل:

حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة مكن جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على المصرف أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:

يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي وعلى المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويجب على المصرف الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

خامساً: أهداف اجتماعية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية و ذات الطبيعة الخاصة فعن طريق صناديق الزكاة تعمل المصارف على تنظيم جباية الزكاة سواء من ناتج نشاطها أو

من المال الذي يملكه المصرف أو المودع لديه و كذا من الذين يرغبون في ذلك فإنه يعمل على احياء فريضة الزكاة و روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة ، وتقوم المصارف الإسلامية برعاية أبناء المساكين و العجزة و المعوقين منهم وتقديم الإعانات والدعم للطبقات الفقيرة و كذلك توفير سبل الحياة الكريمة لغير القادرين ، فضلا عن اقامة المشروعات الاجتماعية الأخرى اللازمة للمجتمع و اقراضهم القروض الحسنة .¹

- خصائص البنوك الإسلامية:

تمتاز البنوك الإسلامية بمميزات فريدة عن غيرها من البنوك ومؤسسات التمويل ولعلها في ذلك تنطلق من قواعد ومبادئ الشرع الحنيف.

و التعامل المالي و المادي في الإسلام له أصوله و قواعده و ليس تابعا لهوى الأفراد و ميولهم و ذلك حفاظا عليهم و على حقوقهم من الهضم و الضياع ففي قوى المال الكبير يأكل الصغير و القوي يطغى على الضعيف و هذا من هوى الانفس و طباعها².

لذا فقد جاءت البنوك الإسلامية بخصائص لتقوم على هذه النصوص الكريمة و تسير وفقها و لعل من أبرز هذه المميزات و الخصائص هي³:

- عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء أي أنه لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها أي أصحاب الحسابات لديها و بكافة أشكالها كما أنه لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها أي عند توفير الموارد التمويلية لهم و أن استخدام الموارد هذه لا يتم بأخذ الفائدة ، اضافة إلى تعاملها بالأعمال و الخدمات الأخرى التي لا تتصل بتجميع الموارد و استخدامها و التي تتضمن

¹ حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، إدارة المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2010 ، ص 121-124

² هابل طشطوش ، خصائص البنوك الإسلامية ، مجلة المحاسبة العربي ، رقم 32

³ فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2006 ، ص ص 385-387

التعامل بالفائدة و هذا يعني أن الفائدة لا يمكن استخدامه في أي عمل أو نشاط تقوم به المصارف الإسلامية .

- الالتزام التام والكمال بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولهم على الموارد وتجميعها لديها، إذ يجب أن تقتصر هذه على المال الحلال فقط، وألا تستخدم الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية وتجنب أي استخدام فيما هو حرام أو يقود إلى حرام حيث أن المصارف الإسلامية ينبغي ألا تمويل إنتاج الأعناب مثلا إذا كان هذا الإنتاج يستخدم في إنتاج الخمر لاحقا. ذلك لأن تمويل إنتاج الأعناب يعتبر حلال إلا أن استخدام الأعناب المنتجة في صناعة الخمر لاحقا يجعل هذا التمويل حرام لأنه يقود إلى الحرام.

- إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتماماتها و جهدها من أجل تجميع و تعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة أي المكتنزة استنادا إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز و تحاربه لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع خاصة و أن الاكتناز ينتشر في الدول الإسلامية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية سواء اتصل الاكتناز بموارد كبيرة أو صغيرة و هو الأكثر انتشارا في معظم الحالات في هذه الدول و لذلك فإن المصارف الإسلامية تركز على تجميع الموارد الصغيرة المجمدة أي غير المستخدمة من أجل تلاقي تحقيق الاكتناز هذا المحرم شرعا و من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد هذه ، و بما يحقق عائدا لأصحابها و للمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها و استخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية.

- إن المصارف الإسلامية تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا والأكثر أهمية للفرد من ناحية و للمجتمع من ناحية أخرى، ثم للاقتصاد ككل وبالتالي فإن

هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات والقطاعات الإقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو غيرها، وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية معا

- أن المصارف الإسلامية تعمل وبكل جهدها وباهتمام كبير في تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها أي هذه المصارف لا تقتصر في أعمالها ونشاطاتها على افادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فحسب بل إن هذا يمتد ليشمل افادة المجتمع ككل استنادا إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها وذلك تمارس المصارف هذه مهمة المصارف الاجتماعية أي أن المصارف ذات الطابع الاجتماعي.

- إن الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من أعمالها ونشاطاتها، رغم أنه يبقى هدفا أساسيا لها باعتبارها مؤسسات اقتصادية لأنها مؤسسات مالية مصرفية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى المتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنمية وخدمة المجتمع وأفراده، يجعل هدفها الأساسي هذا وهو تحقيق ربح مناسب لها، أحد الأهداف التي تسعى وتعمل على تحقيقها وليس الهدف لأساسي الوحيد لها.

- إن كل ما سبق من سمات، أي خصائص ترتبط بالسمة الأساسية للمصارف هذه، والتاي تمثل بأنها مصارف إسلامية، وما يعنيه هذا من التزامها الصارم والشديد وتمسكها بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها في كل عملياتها ونشاطاتها وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها في القيام بهذه العمليات والنشاطات وبشكل يتطابق ويتفق مع هذه القواعد والمقاصد للشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

الموارد المالية في مفهومها تعرفنا على مصادر البنك التي يعتمد عليها البنك في نشاطه المعروف¹.

والواقع أن موارد البنك الإسلامي لا تختلف كثيرا عن موارد البنك التجاري كما لا تختلف كثيرا بين البنوك الإسلامية نفسها إلا في بعض الشروط التي تضعها مجالس الإدارة و خاصة منها ما يتعلق بنسبة دخول الوديعة في مجال الاستثمار ، و نسبة ما تحصل عليه من ربح² وتنقسم هذه الموارد إلى موارد ذاتية و موارد غير ذاتية و موارد أخرى .

- الموارد الذاتية للبنوك الإسلامية:

يمكن تسميتها بالموارد الذاتية أو الداخلية أو الموارد العائدة للمساهمين و تقسم إلى³ :

أ- رأس المال المدفوع:

يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للمصرف الإسلامي ويشكل جانبا أساسيا جملة موارده ويمثل رأس المال المدفوع الأموال التي تجمع من مؤسسي المصرف عند بدء تكوينه وأي اضافات أو تخفيضات في المستقبل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المساهمين في المصارف الإسلامية لا يشتركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم، والأموال التي دفعوها أصبحت ملكا للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم ولذلك لا يجوز التمايز بالأسهم، ويلعب رأس المال المدفوع

¹ عبد القادر ببح ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 357

² سليمان ناصر ، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية ، نشر جمعية القرارة ، غرداية ، الجزائر ، ط 1 ، 2002 ، ص 282

³ حيدر يونس الموسوي ، المصارف الإسلامية أداءها المالي و أثارها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري العالمية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، الأردن ، 2011 ، ص 37،38

دورا تأسيسيا في انشاء المصرف من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة للبدء في ممارسة المصرف أعماله كذلك يقوم بدور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة وحتى طويلة الأجل.

ب- الاحتياطي العام:

يحدد النظام الأساسي لكل مصرف إسلامي كيفية تكوين الاحتياطي العام و ذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للاحتياطي العام ، و يعد الاحتياطي العام من الموارد الداخلية أو الذاتية الواضحة الأهمية بالنسبة إلى موارد المصارف الإسلامية و الاحتياطي العام ينقسم إلى قسمين أساسيين هما : الأول احتياطي القانوني يكون ملزما بتكوينه بحكم القانون و الثاني احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا يهدف منه الى دعم المركز المالي وزيادة ثقة العملاء بالمصرف و يطلق عادة على رأس المال و الاحتياطي "الحسابات المالية".

ج- الأرباح المحتجزة أو المدورة:

يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستنادا إلى ما يقرره مجلس إدارة المصرف في نهاية كل سنة مالية و يعد تصديق الجمعية العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور الى الأعوام اللاحقة وبإمكان المصرف اضافتها الى الاحتياط العام أو تتخذ لزيادة رأس مال المصرف وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردا ذاتيا من موارد المصرف المالي.

الموارد غير الذاتية للبنوك الإسلامية¹ :

هي المصادر المالية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الغير، أي الآخرين من دون أصحاب المشروع المالكين له وتمثل عادة النسبة الأكبر من مصادر الأموال للبنوك بصفة عامة وتمثل في:

أ- الودائع:

تشكل الودائع التي تجتذبا البنوك الإسلامية المصدر الرئيسي للأموال المجمعة لديها، شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية، وإذا كانت العلاقة بين المودعين والمصارف التقليدية علاقة الدائن بالمدين فإن علاقة المدخرين بالمصارف الإسلامية تختلف باختلاف صيغ الأوعية الادخارية وتمثل في:

- الودائع الجارية:

هي الحسابات الجارية وهي الودائع التي تكون مضمونة بقيمتها الرأسمالية، رغم عدم دفع أية عائدات عليها، والسبب الذي يبرر ضمان القيمة الرأسمالية هو أن حسابات الائتمان الودائع تحت الطلب تعتبر كأمانة لدى المصرف الإسلامي ولا تتحمل أية مخاطرة وبالتالي تكون تحت تصرف المودعين في أي وقت.

ويوفر المصرف لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك الشيكات لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود إضافة إلى اجراء التحويلات من حساب لأخر مقابل اقتطاع عمولة معينة لتغطية التكاليف اصدار شيكات أو تحويل

¹ تطاو نجوى ، التطبيقات المعاصرة لصيغ التمويل الإسلامي -صيغة المراجعة نموذجاً- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، 2016/2017 ، ص ص 16، 17

النقود، فلا حرج على المصرف في أن يتقاضى الأجر العمولة التي تتناسب مع الخدمات الفعلية التي يقدمها لصاحب الوديعة

الودائع الاستثمارية:

تعتبر الودائع الاستثمارية البديل للودائع الأجلية لدى البنوك التقليدية التي تلتزم بردها في مواعيدها مع العوائد معا وتحمل جميع مخاطرها بينما الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية هي عقد مضاربة بين المصرف والعميل والمودع إذ أن هذا الأخير يعتبر بمقتضى المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب ولا يضمن المصرف الوديعة ولا أرباحها في حالة التعصير أو التعدي أو في حالة مخالفة شروط العقد وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها في العقد.

ب- الصكوك الإسلامية:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع وخدمات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله وأهم الصكوك التي تستخدمها البنوك الإسلامية في جذب الأموال هي:

- صكوك الإجازة الإسلامية:

وهي أدوات مالية تمثل أصولا يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ومن ثم يقوم المصرف بتملك أصول وتأجيرها بموجب عقود اجارة والأرباح المحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقا للأسس المثبتة في نشرة الأصدار الخاصة بذلك.

- صكوك السلم الإسلامية:

وهي أداة مالية تمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، حيث يقوم المصرف بشراء سلع يتم استلامها في المستقبل وتم بيعها والأرباح المحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس المثبتة في نشرة الإصدار الخاصة بذلك.

ج- صناديق الاستثمار:

تعتبر صناديق محافظ الاستثمار مصدر جيد من مصادر الأموال في البنك الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مخزية حيث يقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام للمستثمرين ويقوم البنك بأخذ نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كان بإمكان المصرف أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح.

د- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:

قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات معها.

المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية:

المطلب الأول: أساسيات حول الصناعة المالية الإسلامية:

- تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

إن معظم تعاريف الصناعة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يسعون إلى تطوير النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية وأعطى كل منهم تعريف حسب وجهته ولكن كلها تصب في فحوى الابتكار سنختصر على ذكرها فيما يلي:

- عرفت الجمعية الدولية للمهندسين الماليين بأنها عملية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة بل هي مهنة التي تستعمل الأدوات

- و عرف صاحب موسوعة مشتقات الهندسة المالية بأنها عملية خلق منتجات مالية جديدة... و هو الابتكار الذي أدى إلى تحسين فرص إدارة المخاطر¹.

- وعرفت بأنها إيجاد الأجدية الأولى للمنتج المالي لتوصيله بريح مالي معين إلى المستعمل النهائي في وقت معين ، أو على شكل مجاميع من الأرباح الزمنية على مدى فترات متعاقبة من الزمن².

أو هي تصميم وتطوير والتزويد بتقنيات مالية مبتكرة وصياغة حلول عملية للمشاكل المالية.

¹ قميري جميلة ، موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2013 ، ص 82

² هاشم فوزي دباس العبادي ، الهندسة المالية و أدواتها بالتركيز على استراتيجية الخيارات المالية ، كتاب شامل لجميع الجوانب النظرية و التطبيقية ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2008 ، ص 22

- تعريف الجلي*: توليد أدوات أو أوراق مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين أو طلي التمويل المتحددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية على الإيفاء بها¹ و نعرفها على أنها: التطبيق العملي لمبادئ رياضية و علمية لحل المسائل أو لتصميم منتجات و خدمات مفيدة².

و تعرف الصناعة المالية على أنها التصميم و التنفيذ لأدوات و آليات مبتكرة، و الصياغة لحلول ابداعية لمشاكل التمويل³ وفقا للتعريف فإن الصناعة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة⁴:

- ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقة الائتمان

- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض تكاليف اجرائية لأعمال قائمة مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية

- ابتكار حلول جديدة لإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو اعادة صيغ تمويلية لمشروع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

و تعرف الصناعة المالية الإسلامية على أنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة

¹ بخوس سعيدة، دور الهندسة المالية في اعادة بناء الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية و مؤسسات، 2013، ص 08

² عماد محمد المحسن دلول، أثر استخدام بعض أدوات الهندسة المالية في المخاطر الائتمانية، دراسة تحليلية في مصرف bank amirica، مجلة الإدارة و الاقتصاد، the journal of administration economics، السنة السابعة و الثلاثون، عدد تسعة و تسعون، 2014، ص 139

³ محمد كريم القروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، 24/23 فيفري، 2011، ص 03

⁴ طهير عثمان، نتائج الهندسة المالية الإسلامية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع و البحث و التطوير * الجلي، الصناعة المالية الإسلامية وأدواتها، دار النشر للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2009، ص 30.

بالإضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل و كل ذلك في اطار موجهات الشرع الإسلامي¹ و هذا التعريف نفسه تعريف الصناعة المالية السالفة الذكر ، إلا أنه أضاف عليه ضرورة التقيد بالشرعية الإسلامية و عليه تتمثل مجالات الصناعة المالية الإسلامية في²:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.

- ابتكار آليات تمويلية جديدة.

- ابتكار حلول جديدة لإدارة التمويل

أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا سواء من الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية مما يميزها بالمصادقية الشرعية.

كما عرف الدكتور عبد الهادي السبهاني الصناعة المالية الإسلامية بأنها:

عملية تطويرية و تنويعية و ابداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية و النقدية و التي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة و التخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع³.

و عليه فيمكن اجمال مفهوم الصناعة المالية بأنها ابتكار حلول مالية فهي ترتكز على عنصر الابتكار و التجديد كما أنها تقدم حلولاً فهي بذلك تلي احتياجات قائمة أو

¹ فتح الرحمن علي ، محمد صالح ، أدوات سوق النقد الإسلامية ، مدخل للهندسة المالية الإسلامية

² عبد الكريم قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، المجلة ، العدد 02 ، 2007 ، ص ص 19، 20،

³ مرغاد لخضر ، الهندسة المالية من منظور اسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 29 ، جامعة خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ص 48

تستغل فرصاً أو موارد معطلة و كونها مالية تحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو التمويل¹.

تاريخ الصناعة المالية في الإسلام:

من حيث الواقع لإن الصناعة المالية الإسلامية وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة فالمغيرة بن شعبة والحسين بن نمير كانا يكتبان المدائيات والمعاملات للنبي صلى الله عليه وسلم كما أن البراء بن عازب وزيد بن أرقم يقولان: سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف وكنا تاجرين فقال: إن كان يدا بيد فلا بأس ولا يصلح نسيئة وعرفت الأدوات المالية غير النقود: كالسفتجة والصك والبراءة والمقاصة والرقاع - الحوالة-.

كما عرفت النشاطات الائتمانية فكان نشاط الصيارفة أثر واضح في ازدهار الأعمال التجارية وتنشيط الأنشطة الائتمانية، واستخدمت السفاتج والكوك والرقاع واشتهر تجار مكة بإقامة الشركات على نطاق واسع مع تجار من الطائف والحيرة ومدن اليمن ويذكر أنه كان لأبي سفيان تجارته وقوافله ومشاركاته مع قوافل قريش الأخرى، وكان للعباس مال لدى التجار وللحجاج بن علاط السلمي مال متفرق في تجار أهل مكة، ويروى أن ابن عباس رضي الله عنه كان يأخذ الورق -الفضة المضروبة دراهم- بمكة على أن يكتب بها إلى الكوفة. وكان عبد الله بن الزبير يأخذ من قوم دراهم بمكة ثم يكتب لهم إلى أخيه مصعب بالعراق فيأخذونها منه. أما حقيقة الصناعة المالية التي تعني إيجاد منتجات و حلول مالية لمشاكل التمويل القائمة ، فلعل في توجيه النبي صلى الله عليه و سلم لبلال المازني حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء فقال له رسول الله صلى الله عليه و سلم لا تفعل بع الجمع بالدرهم و اشترى بالدرهم جنيباً إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي

¹ سامي السويلم ، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي ، مركز البحوث ، شركة الراجحي المصرفي للاستثمار ، ديسمبر 2000 ، ص 05

الحاجيات الاقتصادية دون اخلال بالأحكام الشرعية لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول؟، و إنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية و هذا يتفق مع القول بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصاً أو حكماً شرعياً ثابتاً¹.

أسباب اللجوء للصناعة المالية الإسلامية:

هناك جملة من الأسباب التي تدعو إلى تبني الصناعة المالية الإسلامية يمكن ايجازها فيما يلي:

- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة، لكنها منضبطة ومحددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصادياً يظل مرهوناً بعدم منافاة هذه القواعد والمقاصد الشرعية. و في نفس الوقت إدراك و تقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية و الجمع بين هذين يتطلب قدراً من البحث و العناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية².

- تطور المعاملات المالية تجمع المعاملات الإسلامية بين الثبات و التطور أو المرونة ، فالربا و الغش و الاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، و مهما اختلفت الصور و الأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً مادام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية فالبيع حلال و لكن نقود اليوم ليست

¹ عبد الكريم قندوز ، قواعد تقويم أدوات و منتجات الصناعة المالية الإسلامية ، دراسات اقتصادية إسلامية ، المجلد 14 ، العدد 2 ، جانفي 2014 ، ص ص 28، 29

² صالح مفتاح و ربة عمري ، مداخلة بعنوان ، الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قلمة يومي 04/03 سبتمبر 2012 ، ص 229 .

كنقود عصر التشريع ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل و استحدثته أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم ، و مادام البيع يخلو من المحذور فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت و المتطور و أن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستخدمة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي و من ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك ، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر و تزايد عوامل المخاطر و عدم التأكد ، و تغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الاقتصادي جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة و متشعبة وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

- المنافسة مع المؤسسات التقليدية يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية اسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأهيلها.

- مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية : إن التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة و متشعبة و لعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات ، و هو ما تشير اليه الدراسات التطبيقية ، حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشريعة لهذه المؤسسات و من هنا تبرز لنا ضرورة و أهمية وجود الهندسة المالية¹.

¹ مرداسي أحمد رشاد ، بوطبة صبرينة ، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، 2017 jfbe ، ص ص 42،43

مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية:

1- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية : حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع و التطوير و إيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية و هذا يتطلب توفر القدرة على ذلك في بيئة تفتقر إلى محفزات الإبداع ، بالإضافة إلى ندرة الأفراد المبدعين ، و الحاجة إلى ثقافة المؤسسات الكمالية الإسلامية و تفهمها للإبداع و مدى اهتمامها بعمليات البحوث و التطوير ، و مدى المام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل¹ .

2- تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية ، حيث أن التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في غياب الهندسة المالية الإسلامية و عجز المؤسسات المالية عن ابتكار و تطوير منتجات مالية اسلامية تنافس نظيرتها التقليدية² .

أهمية الصناعة المالية الإسلامية: تتمثل أهمية الصناعة المالية فيما يلي:

- يؤدي البحث و التطوير في علم الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ، و بالتالي تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية و الاستفادة منها بدلا من اتخاذ المواقف الحيادية تجاهها ، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستخدمة حتى تبين تحريمها لا تكتفي بذلك بل تقدم البديل ، الأمر الذي يرفع الحرج و المشقة على جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات المالية التقليدية³ .

¹ أحمد السيد كردي ، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية،

www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157308، تاريخ الزيارة ، 2018/10/17 ،

18:30

² نسيلي جهيدة ، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 12 ، المجلد 01 ، 2015 ، ص 349 .

³ يوسف سعاد ، مخلوفي عبد السلام ، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية اسلامية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، مجلد 03 ، العدد 01 ، مارس 2017 ، ص 121 .

- أداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة تجمع بين مواجهاة الشرع الحنيف و اعتبارات الكفاءة الإقتصادية ، كما تقوم بالموازنة بين عدة أهداف و من ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معا¹ .

- القيام بالأبحاث و التنبؤات السوقية و الإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق و معرفة حاجات المستثمرين ، و امداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة و بالتالي تنشيط المناخ الاستثماري² .

- يساعد علم الهندسة المالية الإسلامية في ايجاد الإطارات الإدارية التي يتطلبها العمل المالي الإسلامي والتي تجتمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المالية الإسلامية.

- حاجات البنوك الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية لإدارة سيولتها بصورة مريحة³ .

المطلب الثاني: مميزات الصناعة المالية

خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

صناعة الهندسة المالية الإسلامية تهدف الى ايجاد منتجات و أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية و الكفاءة الإقتصادية فالمصادقية الشرعية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الإقتصادية و منافسة الأدوات التقليدية⁴ .

¹ عبد الحق قاض ، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية ،دراسة حالة ، أزمة رهن عقاري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، 2014 ، ص 19

² خنوسة عديلة ، زيدان محمد ، منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و الاجتماعية ، العدد 17 ، جانفي 2017 ، ص 77

³ يوسفوي سعاد مخلوفي عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 122

⁴ بن علي بلعزوز ، ادارة المخاطر و الصناعة المالية الإسلامية مدخل للهندسة المالية بحث مقدم إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية ، النسخة الرابعة يومي 5/6 أفريل 2012 ، ص 11

– المصادقية الشرعية:

و يقصد بها أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن و هذا يتضمن الخروج عن الخلاف الفقهي قدر المستطاع ، إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على الأخر و إنما التوصل الى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان و عليه ينبغي أن نفرق بين ما هو جائز شرعا و بين ما تطمح اليه الصناعة المالية الإسلامية فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات و اليات نموذجية بينما دائرة الشرع تشمل ما قد يكون نموجيا بمقياس العصر الحاضر و ما ليس كذلك و الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموجيا للاقتصاد الإسلامي في العصر الذي تنتج فيه¹ .

الكفاءة الإقتصادية:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مماثلة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي:

الكفاءة الإقتصادية و التي تعني استخدام الموارد الإقتصادية بالكيفية التي تعظم المرود الاقتصادي و الاجتماعي من ذلك الاستخدام و انتاج تشكيلة مثلى من السلع و الخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات فامتلاك هذه الخاصية ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بنظيرتها التقليدية و يمكن زيادة الكفاءة الإقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة في تحمل المخاطر و تخفيض تكاليف

¹ جمال لعمارة ، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية الإسلامية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 6/5 ماي ، 2014 ، ص 06

المعاملات و كذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات و عمولات الوساطة و السمسرة¹ .

الابتكار الحقيقي بدل التقليد:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا و ليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية و خصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير و هذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق و ليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار² .

الشرع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:

تختص الهندسة المالية الإسلامية بالتشريع الإسلامي فمن خلاله تستمد مختلف المبادئ و الأسس في تصميم المنتجات المالية بما يتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية و الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الخلافات الفقهية المتواجدة كما أن أساس الهندسة المالية الإسلامية هو مبدأ المشاركة في المخاطر ، أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف و ليس مبدأ درء المخاطر و تحويلها لأطراف أخرى و هو ما يعتبر أساس الهندسة المالية³ .

¹ هاجر سعدي ولامية العلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، العقود المالية المركبة نموذجا، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 6/5 ماي 2014، ص 06

² حنان علي موسى ، خنيوة محمد أمين ، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ، الواقع و التحديات و مناهج التطوير ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، ص 04

³ المرجع السابق ، ص 05.

التمويل بدل الاستثمار:

تعمل الهندسة المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية و استخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة بمعنى أن هدفها الرئيس هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط و المضاربة و الاستثمار¹.

مبادئ الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن تحديد أربعة مبادئ للهندسة المالية الإسلامية اثنان يتعلقان بالأهداف و هما التوازن و التكامل و اثنان يختصان بالمنهجية و هما الجمل و المناسبة²

أولاً: مبدأ التوازن:

والمقصود به التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، ما يتعلق منها بالمصالح الشخصية وما يتعلق بالمصالح الاجتماعية، ما يتعلق بالربح وما يتعلق بالأعمال الخيرية، ما يتعلق بالمنافسة وما يتعلق بالتعاون فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الرغبات والحوافز ووضعت لكل الإطار المناسب له دون إفراط

من حيث الواقع لا يوجد اقتصاد يمكن أن يقوم على الحوافز الربحية وحدها، ولا على الحوافز الخيرية وحدها بل لابد منهما معاً، وهذا يعني أنه من الممكن تحقيق أهداف اقتصادية من خلال المؤسسات والمنظمات غير الربحية ومن أوضح الأمثلة على ذلك قضية إدارة المخاطر إلى مقامرة، لكن الأساليب الخيرية تتلافى المشكلة لانتقاء عنصر الربح فيها.

¹ المرجع السابق ، ص 08.

² سامي السويلم ، التحوط في الاقتصاد الإسلامي ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص ص 110-124

ثانيا: مبدأ الحل

ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية، فالمعاملات المالية والاجتماعية عموماً هدفها اشباع الاحتياجات الفطرية، لذلك كان الأصل فيها الجواز والحل.

وقاعدة الحل تقتضي أن يكون محور الدراسة والعناية في المعاملات المالية هو أصول المحرمات وهي الربا والغرر، وليس أحكام البيع وشروطه وأركانه، كما هو شائع فالمحرمات إذا تم اجتنابها فالعقد صحيح بناءً على هذه القاعدة ولذلك قاعدة الحل هي أساس الابتكار المالي لأنها تدل على أن دائرة المسموح لا حدود لها بخلاف المحرم فإنه محصور ومحدد عليه تعد هذه القاعدة أساسية في فهم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

ثالثاً: مبدأ التكامل:

المبدأ الأساسي الذي يحكم تطوير المنتجات المالية الإسلامية هو التكامل بين التفضيلات الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية، فالربا غرل لتفضيلات الزمن عن توليد الثروة، بينما الغرر غرل لتلك المتعلقة بالخطر، وفصل الزمن والمخاطرة عن توليد الثروة يؤدي إلى انحراف القطاع المالي عن القطاع الحقيقي.

رابعاً: مبدأ المناسبة

المراد به تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة وهذا معناه لا بد من ملائمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد فالصورة وحدها لا تكفي لتقويم المنتج المالي فالصورة تعد مقبولة ما لم تتعارض مع الحقيقة، فإن وجه التعارض بالعبارة الحقيقية، وهذا مدلول القاعدة الفقهية: العبارة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

وبناء على ذلك فإن تقويم المنتج المالي يجب أن يمر بمرحلتين:

- 1- النظر إلى الهدف والغاية من المنتج، إن كانت مقبولة، فينظر حينئذ في الإجراءات فإن لم تكن مقبولة فالمنتج ابتداء غير مقبول.
- 2- النظر في الإجراءات التعاقدية فإن كانت صحيحة كان المنتج مقبولا والشكل الموالي يوضح مراحل تقويم المنتج المالي.

محددات الهندسة المالية الإسلامية:

إن المنتجات المبتكرة من خلال الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لا تعتبر ذات طبيعة اسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات التالية¹:

المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح وكامل لا يقبل التأويل وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات.

المحدد الثاني: ألا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الربوية إلى مؤسسات وشركات تتعامل بنظام الفائدة في كل تعاملاتها، كما أنه لا يجوز استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدما على أساس التأكيد.

المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

¹ أحمد السيد كردي ، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية ،

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/75396/posts1> ، تاريخ الزيارة ،

. 19:00 ، 2020/11/17

أسس الصناعة المالية الإسلامية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على أسس عامة وأخرى خاصة:

أولاً: الأسس العامة للصناعة المالية الإسلامية: تتمثل فيما يلي:

1- **تحريم الربا و الغرر** : الربا في اللغة الزيادة و المقصود به هنا هو الزيادة على رأس المال قلت أو كثرت ، يعتبر بحث الربا مشبعا من النواحي الشرعية و مؤصلا و مسندا في كتب الفقه لكن الغوص فيه ليس سهلا للكثيرين خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب و اللغة العلمية المعاصرة¹ أما الغرر هو ما كان على خطر الحصول و عرف بأنه ما كان مستور العاقبة و الحديث عام يشمل كل البيوع التي يدخلها الغرر² و هذه قاعدة مهمة تبني عليها الهندسة المالية الإسلامية ، حيث أن فساد العقود في المعاملات يرجع أساسا إلى أمرين هما الربا و ما يؤدي اليه و المسير و ما يؤدي اليه و ما في معناه .

2- **حرية التعاقد** : يقصد بحرية التعاقد اطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون و بالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد و هو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع و حرّمها كأن يشمل العقد على الربا أو نحوه مما حرّمته الشريعة الإسلامية ، فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع الى درجة القطع و اليقين ، فإن الوفاء بها لازم و العاقد مأخوذ بما تعهد به و إذا

¹ مظهر سامر قنطنجي ، نموذج الربا الرياض ، مقالة منشورة على الموقع ، www.kantakji.org ، تاريخ الزيارة : 18:43 ، 2018/11/03

² تريجان ترميجان ، الغرر و تطبيقاته في المعاملات المالية المعاصرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية ، تخصص شريعة اسلامية ، جامعة سوراكرتا المحمدية ، سوريا ، 2015 ، ص 09

اشتملت العقود على أمر حرمة الشارع فهي فاسدة أو على الأقل لا يجب الوفاء بها بالجزء المحرم منها¹.

3 التيسير و رفع الحرج : و المراد من التيسير التسهيل ، بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة و المراد من الحرج الضيق ، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه و تعالى يرخص له في أداءها حسب استطاعته و يظهر أثر هذه القاعدة واضحة في التكاليف الشرعية فالله جل و علا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم . ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحاً أمام العباد و جعل الأصل فيها الإباحة و لم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل².

4- الاستحسان بالاستصلاح المصالح المرسلة: الاستحسان هو باب لحرية التعاقد وهو سريان المصالح التي يقرها الشرع، أما المصالح المرسلة أو الاستصلاح فهو الأخذ بعين الاعتبار بأن مبدأ المصالح لا يؤدي إلى المفاسد هذا من جهة ومن جهة أخرى أن المصالح المرسلة تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد فإذا جعلنا كل مصلحة تقتضي حكماً يناسبها فقد تتناقض أحكام الشريعة وذلك لا يجوز في الشرع.

5- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة : الأساس الآخر للهندسة المالية الإسلامية هو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة فإذا كانت إحدى البيعتين من طرف و الأخرى من طرف آخر لم تدخل في النهي وباختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون حاصلها بيعة من نوع ثالث ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة ، و في هذه الحالة الحكم تابعاً لحكم البيعة

¹ مختار بونقاب ، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 05 ، ديسمبر 2016 ، ص 51

² محمد البلتاجي ، الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي ، <http://www.beltagi.com/ar/?p31> ، تاريخ التصفح : 2018/10/28 ، 15:38 .

الثالثة فإن كانت - أي البيعة الثالثة - ممنوعة شرعا كانت البعتان كذلك و ان كانت البيعة الثالثة مقبولة شرعا لم يكن هناك حجة على البيعتين و أمكن تحصيل المقصود من خلال البيعة الثالثة مباشرة و ترجع أهميتها إلى أنها هي التي تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية الكفاءة الإقتصادية للمعاملات المالية .

ثانيا: الأسس الخاصة للصناعة المالية الإسلامية:

توجد أربعة مبادئ أو أسس خاصة بالهندسة الإسلامية يمكن تلخيصها كما يلي:

- **الوعي بالسوق** : بمعنى أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بعملية الابتكار و التطوير .¹
- **الإفصاح** : حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة و المطورة من أجل سد جميع الثغرات لكي لا تحيد عن هدفها الأساسي²
- **المقدرة** : ونقصد بها وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء و التعامل .³
- **الالتزام** بالشرعية الإسلامية في التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل: بيع العينة، الربا والغرر.

¹ بوعكاز نوال ، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجية التغطية في ظل الأزمة الإقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010/2011 ، ص 53 .

² شوقي جبار ، فريد جميل ي، دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية ، المؤتمر العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية من منظور اقتصادي اسلامي ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان ، الأردن ، 2 ديسمبر ، 2010 ، ص 13

³ عبد الكريم قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية و دورها في انشاء و تطوير السوق المالية الإسلامية و امدادها بالأدوات المالية الشرعية ، مؤتمر أسواق الأوراق المالية و البورصات -الواقع و الأفاق-، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 6،7 مارس 2007 ، ص9.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

فرضت التغيرات الجذرية و السريعة التي شهدها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة غير متكافئة ، خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية ، التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء و الاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة و حجما ، و قد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية اسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة و على تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت اسلامية أو غير اسلامية من جهة أخرى ، لذا فبالرغم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية ، إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب ، و يرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات و العقبات التي تعقبها منها :

1- التحديات الداخلية : هي التحديات و المعوقات التي تنتج من داخل الصناعة المالية الإسلامية أي تكون من هذه الأخيرة نفسها و هي ¹:

1-1- الناحية التشريعية: وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وما بين الهيئات الرقابة والخارجية وبين فتاوى الحاجة المصرفية والحياة الإقتصادية، وما بين الواقع والتمسك بالأصل الشرعي، يلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية تعمل على تطوير المسائل الفقهية بما يتناسب وأعمالها، وقد تصل أحيانا إلى التساهل والتفريط بدافع الحرص على ديمومة المصرف الإسلامي.

1-2- الناحية القانونية: وتأتي هذه التحديات من خلال عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، وذلك لأن معظم قوانين

¹ بروبة أحمد ، شامية عائشة ، الهندسة المالية و دورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة مستغانم- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص إدارة و مالية ، 2018/2017 .

التجارة قد وضعت وفق النمط المصرف التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي.

1-3- الناحية الاقتصادية: وهي منع المؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة الأعمال التجارية وامتلاك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال هي من صميم أنشطتها، وندرة الإستثمارات طويلة الأجل، وصغر المصارف الإسلامية نسبيا، كما أن فرض الضرائب مرتفعة على أرباحها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه فوائد المصارف التقليدية.

1-4- الناحية التشغيلية: وهي إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع منهجها الإسلامي، إضافة إلى ضرورة توفير الكادر الشرعي الكفاء وذو خبرة لمواكبة الزيادة والتنوع في أدوات الاستثمار وتوسيع أفاق المصارف الإسلامية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

1-5- الناحية الإدارية: افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس، وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى.

إضافة إلى ما سبق هناك العديد من التحديات الداخلية هي:

- التطور المستمر في الخدمات المصرفية التقليدية الأمر الذي يتطلب تواجد منتجات وخدمات تنافسية إسلامية لإشباع حاجات العملاء.

- معاناة أسواق المال الإسلامية من غياب المنافسة والتنسيق فيما بينها والصغر النسبي لرأس المال السوقي للعديد من الشركات المقيدة بها مما لا يمكنها من استيعاب الفوائض

المالية الكبيرة في الدول الإسلامية الغنية بالإضافة إلى غياب الآليات الخاصة بمقياس مخاطر الاستثمار.

- ضعف الوعي بالعديد من الخدمات المالية الإسلامية نتيجة لضعف الرعاية التسويقية التي تقوم بها الجهات المقدمة لهذه الخدمات.

- نقص الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة في العديد من مجالات الخدمات المالية الإسلامية فضلا عن الفجوة التكنولوجية الواسعة بينها وبين الصناعة المالية التقليدية

- تعدد هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى الشرعية، مما قد يؤدي إلى اختلاف في الفتوى بالنسبة للموضوع الواحد الأمر الذي يتطلب انشاء هيئة مركزية للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية.

- النقص في فرص التوظيف ونمو السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية حيث تشير التقديرات إلى وجود فائض سيولة يصل إلى 40% من أصولها مقابل 20% لدى البنوك التقليدية

- ضآلة وصغر حجم قدرة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية نظرا لوجودها في جماعات مستقلة ذات أحجام صغيرة حيث نجد إلى ما نسبته 80% من هذه المؤسسات لا تتجاوز قاعدتها الرأسمالية 25 مليون دولار الأمر الذي يتطلب أحداث اندماج وتكامل فيما بينها لتقوى المنافسة في سوق الخدمات المصرفية.

2- **التحديات الخارجية :** وهي تحديات مفروضة على الصناعة المصرفية الإسلامية و من أهمها¹ :

¹ عبد الغفار حنفي ، سمية زكي قرياص ، المنشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، بدون طبعة ، 2014 ، ص 500.

- عدم الأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المصرفية عند وضع القوانين والقواعد المنظمة للصناعة المالية باستثناء بعض الدول الأمر الذي يخضعها لنفس القوانين والقواعد التي تخضع لها الصناعة المالية التقليدية.

- المنافسة الغير متكافئة التي تواجهها البنوك الإسلامية من قبل التكتلات المالية الدولية العملاقة نظرا لتحرير تجارة الخدمات المالية فضلا عن قيام البنوك التقليدية بما تملكه من انتشار جغرافي وامكانيات تكنولوجية من فتح منافذ لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

- مواجهة الشعور الغربي المعادي للإسلام خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر عام 2001 الأمر الذي يتطلب تنظيم حملات اعلانية للتصدي للحملات الغربية الموجهة إلى الإسلام

- تطبيق مقررات لجنة بازل 3 و التي تعد من أهم التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية بسبب ما يلي¹ :

- تقع الغالبية العظمى من البنوك الإسلامية داخل الدول النامية، والمصنفة من الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال الدولية، وتشجيعها للاستثمار - وفق الصيغ الإسلامية- عبر المؤسسات المالية بتلك الدول، كما تؤثر بشكل مباشر على حجم ونوع التسهيلات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الدولية للبنوك الإسلامية، مقارنة بما يمكن أن تقدمه للمؤسسات المصرفية التقليدية في الدول الكبرى ذات التصنيف الأقل خطرا.

- المقررات المذكورة -بازل 2- لم تراعي تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، الطبيعة الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية باعتبارها قائمة على أساس الشراكة في الأرباح والخسائر سواء في جانبي الموارد والالتزامات أو من جانب الأصول والاستخدامات.

¹ محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية و مأزق بازل من منظور المطلوبات و الاستيفاء بازل 1 2 3 ، دار الفكر و القانون ، مصر ، بدون طبعة ، 2011 ، ص ص 189، 190

- توجه البنوك الإسلامية جزء كبير من مواردها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي من المتوقع عدم حصولها على تصنيف ائتماني، ومن ثمة يصبح لزاما على البنوك الإسلامية احتساب وزن نسبي للمخاطر نسبته 100% من قيمة مديونتها، مما يزيد من تكلفة التمويل الممنوحة لتلك المشروعات
- توجه البنوك الإسلامية والتقليدية إلى الاعتماد على مؤسسات التقييم الدولية في المؤسسات النامية لاحتساب التصنيفات المقررة لعدم توافر التقنيات الحديثة لدى بنوك تلك الدول دون النظر لاختلاف الظروف الإقتصادية والاجتماعية.
- الانعكاسات السلبية على أرباح البنوك الإسلامية والتقليدية نظرا لاحتجاز جزء كبير من الأرباح لزيادة رأس المال وتحسين معدل كفاءة رأس المال.

المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي

تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات لعملائها مقابل فائدة ربوية محددة مقدماً. أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية، منها: التمويل بالمراجحة، والتمويل بالمشاركة، والتمويل بالمضاربة، والتمويل والاستصناع، والتمويل بالسلم، والتمويل بالإجارة.

صيغة التمويل عن طريق بيع المراجحة:

يعد بيع المراجحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، والمراجحة في اللغة هي مصدر من الربح وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وبيع معلوم. وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم. وبيع المراجحة نوع من البيع الجائز بلا خلاف غير أن بيع المساومة أولى منه بقول ابن رشد البيع على المكايسة والمماكسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم وذلك لأن بيع المراجحة كما يقول الإمام أحمد تعتره أمانة واسترسال من المشتري ويحتاج إلى تبيين الحال على وجهه ولا يؤمن من هوى النفس في تأويل أو غلط فيكون على خطر وغرر، ومن تجنب ذلك أسلم وأولى.¹

¹ محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، عمان، 2011ص: 243.

أركان البيع مرابحة:

البيع المرابحة أركان هي:

1. العاقدان.
2. الصيغة (الإيجاب والقبول).
3. المعقود عليه.

شروط بيع المرابحة: وشروط بيع المرابحة هي¹:

1. أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوماً فهو فاسد.
2. أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
3. ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك اشترى المكييل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجوز أن يبيعه مرابحة. لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا رباً.
4. أن يكون العقد الأول صحيحاً فإذا كان فاسداً لم يجوز.

ويتم تطبيق بيع المرابحة في المصارف الإسلامية تحت اسم "بيع المرابحة للأمر بالشراء"، والفرق بينه وبين بيع المرابحة أن بضاعة المرابحة مملوكة للبائع حال البيع. وصور هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقسطاً حسب امكاناته،² على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المرابحة، ويقوم

¹ شوقي بورقة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دار الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013ص 102.

² المرجع نفسه، ص 103.

المصرف بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها ودفع قيمتها، وبعد وصول البضاعة يُخطر العميل لإتمام اجراءات البيع. وقد اعترض البعض على هذه المعاملة من باب أنها تدخل في بيع ما لا يملك أو بيع ما ليس عند البائع، وهو ما يسمى أيضا البيع المعدوم وهو بيع منهى عنه، والمصرف الإسلامي هنا يبيع للعميل ما لا يملكه من السلع الذي يطلب منه شراؤها من الداخل أو استيرادها من الخارج، وبعضهم عبر عنه بقوله البيع قبل الشراء أي بيع السلعة قبل شرائها، ويرى أن هذا البيع أسوأ أنواع الربا.¹

وقد قرر العلماء والمشاركين في مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني في الكويت أنهم أجازوا للمصرف الإسلامي البيع للآمر بالشراء إذا تملك السلعة بالفعل، وما يجرى بين المصرف وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو مواعدة بينهما وليس بيعاً وشراءً، وجاء في نص فتوى مؤتمر الكويت ما يلي: "يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المراجعة للآمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق، هو أمر جائز شرعياً طالما كانت تقع على المصرف مسؤولية الهلاك قبل التسليم وتبعه الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي".

وبيع المراجعة للآمر بالشراء يتضمن: وعد بالشراء، وبيع بالمراجعة.²

وحول الوفاء بالوعد والالتزام به ثار خلاف حول مدى التزام الأمر بالشراء وهل هو ملزم أم لا. وحول ضرورة وفاء الواعد بالشراء بالتزامه وردت النصوص الآتية: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» سورة الصف (آية 2:3). وفي الحديث الصحيح رواية أبي هريرة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قوله: "آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان" رواه البخاري. والظاهر من هذه الأدلة أن الوعد سواء كان بصله وبر، أم بغير ذلك واجب الوفاء به، إذ لم تفرق النصوص بين وعد ووعد. ولقد تبين من الواقع العملي أن بعض المصارف الإسلامية تأخذ بالرأي الذي يقوم بالتزام الطرفين بالوعد الذي قطعه

¹ شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 105.

² المرجع نفسه، ص 106.

كل منهما للآخر، فالآمر بالشراء، ملزم بشراء السلعة طالما هي مطابقة للمواصفات المحددة، والمصرف ملزم ببيع السلعة للآمر بالشراء، والبعض لا يأخذ بهذا الرأي.

ضوابط الاستثمار عن طرق بيع المرابحة للآمر بالشراء:¹

1. تحديد مواصفات السلعة وزناً أو عدداً أو كيلاً أو وصفاً تحديداً نافياً للجهاالة.
2. أن يعلم المشتري الثاني بثمن السلعة الأول الذي اشتراها به البائع.
3. أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن سواء كان مبلغاً محدداً أو نسبة من ثمن السلعة المعلوم.
4. أن يكون العقد الأول صحيحاً.
5. ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا.
6. أن يتفق الطرفان على باقي شروط المواعدة من زمان ومكان وكيفية التسليم.

مجالات الاستثمار عن طريق صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء:

وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية وتحقيق الأرباح، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات، ومن الجدير بالذكر أن المراجحات تمثل الجانب الأكبر من الاستثمارات إذ قد تصل إلى أكثر من 80% من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية². وتمكن هذه الصيغة من تلبية احتياجات قطاعات مختلفة منها على سبيل المثال:

- القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة للورش.
- القطاع المهني: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء ومستلزمات المهن الأخرى.
- القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع سواء من الداخل أو الخارج.

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 120.

² المرجع نفسه، ص 123.

- القطاع الزراعي: عن طريق شراء الآلات الزراعية الحديثة.
 - القطاع الصناعي: عن طريق شراء المعدات الصناعية الضخمة.
 - القطاع الإنشائي: عن طريق شراء معدات البناء مثل اللورد.
- كما يمكن للمصارف الإسلامية تلبية الاحتياجات للاستعمال الشخصي مثل شراء سيارة أو الأجهزة والأثاث المنزلية.

صيغة التمويل عن طريق المشاركات:

تعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية. يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة وحسبما يريزق الله به فعلاً، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعه متفق عليها بين المصرف والمتعامل، وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان.¹

ويعد التمويل عن طريق المشاركة مشروعاً، فقد قرر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي إن المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان نشاطها حلالاً وما يريزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهما، وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائماً بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصته في رأس المال.²

¹ أشرف محمد دواه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص: 122.

² شياب أحمد سعيد العززم، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2012، ص: 41.

ضوابط التمويل عن طريق المشاركة:¹

لقد وضع الفقهاء مجموعة من القواعد التي تضبط التمويل عن طريق المشاركة وهي:

1. أن يكون رأس المال من النقود والأثمان وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عروضاً (بضاعة).
2. أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً يمكن التصرف فيه.
3. لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص.
4. يكون الربح. بينهم على حسب ما اشترطوا بنسبة شائعة معلومة، فإذا لم يشترطوا أن يكون الربح حسب نسبة رأس مال كل منهم إلى رأس مال المشاركة.
5. يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط.
6. يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشتركوا في الربح بنسبة متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال.
7. في حالة عمل جميع الشركاء في إدارة الشركة، يجوز أن تكون حصص بعضهم في الربح أكبر من نسب حصصهم في رأس المال، نظراً لأن الربح في شركات العنان هو عائد رأس المال والعمل، والعمل مما يجوز التفاوت فيه، فقد يكون أحد الشركاء أبصر بالتجارة من غيره. أنواع المشاركات كما تقوم بها المصارف الإسلامية: تتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرغوبة منه.

أشكال المشاركة:²

- 1- المشاركة الثابتة (طويل الأجل): وهي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

¹ المرجع نفسه، ص56.

² غسان السبلائي، المصارف الإسلامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص: 215.

وفي هذا الشكل تبقي لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك: المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتملك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

أ الصورة الأولى: أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.

ب- الصورة الثانية: أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر نه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.

ج- الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون له فيها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً باسمه بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كامله.

3- المشاركة المتغيرة: هي البديل عن التملك بالحساب الجاري المدين حيث تم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية في اثناء العام. تطبيق صيغة المشاركة بالمصارف الإسلامية: تبين من الواقع العملي أن صيغة التمويل بالمشاركة من أهم صيغ التمويل المطبقة

بالمصارف الإسلامية، حيث تعد من البدائل الإسلامية لأسلوب التمويل بالفوائد، وهي تلائم فئة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الإسلامية. وصيغة المشاركة قد تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل وذلك طبقاً لما يلي:

1. قد تكون المشاركة طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت مشاركة طويلة الأجل (مستمرة). ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة والتي تأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية، وسواء كانت تلك الشركات صناعية أو زراعية أو تجارية.
2. وقد تكون المشاركة متوسطة الأجل وذلك في حالة المشاركة المنتهية بالتمليك وهي التي يحل فيها الشريك محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات. ويصلح هذا الأسلوب للتطبيق في المجال التجاري والصناعي والزراعي والعقاري والمهني.
3. وقد تكون المشاركة قصيرة وذلك في حالة تمويل العمليات التي تستغرق زمناً قصيراً، ومن تلك العمليات الاعتمادات المستندية حيث تكون قيمة الاعتماد مشاركة بين المصرف والعميل.

مشكلات صيغ المشاركة:¹

ولقد تبين من الواقع الخبرة العملي أن هناك العديد من المشكلات التي تصادف المصارف الإسلامية عند تطبيق صيغة المشاركة منها:

عدم توافر الخبرة لدى المصارف الإسلامية في كافة مجالات الأنشطة. القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من قبل البنوك المركزية في مجال الاستثمارات طويلة الأجل. عدم تفهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لأساليب التمويل الإسلامية.

¹ غسان السبلاني، المرجع السابق، ص 220.

صيغة التمويل عن طريق المضاربة:

تعتبر المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، وسوف يتم تناولها من حيث تعريفها ومدى مشروعيتها وأركانها وشروطها وأنواعها ومجالات تطبيقها في المصارف الإسلامية.

تعريف المضاربة: المضاربة لغة هي مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها، وشرعاً: عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، وركنها الإيجاب والقبول، وحكمها إيداع ابتداءً، وتوكيل مع العمل وشركة إن ربح، وغصب إن خالف، وإجارة إن فسدت، فلا ربح حينئذ، بل له أجر عمله، بلا زيادة على المشروط.¹

والمضاربة هي أن يعطي الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً وتسمى مضاربة أو قراضاً. والقراض بلغة أهل الحجاز أو المضاربة كما تسمى في العراق عقد من قود الجاهلية، شاع التعامل به قبل الإسلام، وقد عرف ابن رشد المضاربة " بقوله إن يدفع الرجل إلى الرجل المال على أن يعمل فيه على جزء من الربح ".

مشروعية المضاربة: كانت المضاربة شائعة بين العرب زمن الجاهلية وكانت قريش أهل تجارة يعطون المال مضاربة لمن يتجر بجزء مسمى من الربح، وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك في الإسلام، ومن الأمثلة على ذلك خروج الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة للتجارة في أموال السيدة خديجة رضي الله عنها على أن يكون له نصيب في الربح، فهو عقد مضاربة وقد استمر العمل به بعد البعثة، وبذلك تستند مشروعية عقد المضاربة إلى السنة، العملية الثابتة بإقرار الرسول صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة على العمل بها. وقد أجمع العلماء على جواز عقد المضاربة وأن مستثنى من الإجارة المجهولة وأن هذه الرخصة للرفق بالناس.

¹ - Hamad Farooq AL SHAIKH, **AL MUFEED** transactions of islamic banks, sans edition ,2010, p: 76.

وقد ورد أن العباس ابن عبد المطلب كان إذا دفع مالاً مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك طريقاً به بحراً ولا ينزل به وادياً ولا يشتري به ذات كبد رطبه فإن فعل فهو ضامن فرقع شرطه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإجازة، وقد روي عن صهيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع). وقد ذكر الفقهاء أن عموم الآيات الآتية واطلاقها يقتضي العمل بالمضاربة يقول تعالى: "وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله. " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم.. " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" ..

أركان المضاربة:

أما أركانها كما ذكرها النووي خمسة¹:

1. الركن الأول: رأس المال.
2. الركن الثاني: العمل.
3. الركن الثالث: الربح.
4. الركن الرابع: الصيغة.
5. الركن الخامس: التعاقدان.

شروط المضاربة:²

من الشروط التي ذكرها الفقهاء للمضاربة ما يلي:

1. شروط متعلقة برأس المال.

¹ - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004ص: 125.

² - عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، المضاربة كما تجرئها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005ص: 41.

2. شروط متعلقة بالربح.

3. شروط متعلقة بالعمل.

أ. الشروط المتعلقة برأس المال:

1- أن يكون رأس المال من النقود المضروبة من الدراهم والدنانير وهو اشتراط عامة الفقهاء.

2- ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب.

3- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب (إما أن يكون التسليم بالمناولة أو بالتمكين من المال).

ب. الشروط المتعلقة بالربح:

1- أن تكون حصة كل منهما من الربح معلومة.

2- أن تكون حصة كل منهما من الربح شائعة كالنصف أو الثلث مثلاً.

ج. الشروط المتعلقة بالعمل:

1- اختصاص العامل بالعمل دون رب المال.

2- ألا يضيق رب المال على العامل بتعيين شيء يندر.

3- ألا يضرب له أجل يمنعه من التصرف.

كما يشترط في المضاربة أهمية التوكيل والوكالة ولا يشترط اسلامه، ولا يشترط أهلية التوكيل والوكالة لرب المال ويتضح ذلك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ولي يتيماً فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة "... رواه الترمذي حيث أن رب المال (اليتيم) لم يبلغ بعد أهلية التوكيل والوكالة.

أنواع المضاربة:¹

¹ عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، مرجع سابق، ص 60.

المضاربة شركة بين إثنين أحدهما يسمى رب المال والآخر يسمى المضارب والأول له نصيب في الربح مقابل رأس المال والثاني ربحه مقابل عمله الذي يؤديه، والمضاربة نوعان وهما:

1. المضاربة المطلقة: وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

2. المضاربة المقيدة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله كما ورد في رواية العباس بن عبد المطلب، وهذا النوع من المضاربة جائز وقد قال الإمام أبو حنيفة وأحمد إن المضاربة كما تصح مطلقة فإنها تجوز كذلك مقيدة. تطبيق صيغة المضاربة بالمصارف الإسلامية: تبين من الواقع العملي إن كلا النوعين من المضاربة ملائم لمعاملات المصارف الإسلامية غير أن المضاربة المطلقة هي الأصل في التعامل بين المصرف وأصحاب ودائع الاستثمار، ولهذا فقد تضمنت استثماره وديعة الاستثمار في بنك فيصل الإسلامي السوداني شرطاً ينص على الآتي: ويتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة وبأذن العميل للبنك في كل تصرف فيه المصلحة. فهذه الصيغة تجيز للمصرف أن يباشر جميع التصرفات التي يرى فيها المصلحة بعده مضارباً في مال صاحب الوديعة فيخلطها بأموال أصحاب الأسهم والودائع الأخرى، وتجزئ له أيضاً أن يدفعها لغيره ليضارب بها. فالمصرف عندما يكون هو المضارب كما في الصناديق الاستثمارية تلائمه المضاربة المطلقة وعندما يكون هو رب المال أو نائباً عنه كما في تمويل المستثمرين تلائمه المضاربة المقيدة. والمضاربة في المصارف الإسلامية مع المتعاملين قد تكون قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، فقد يضارب المصرف على صفقة واحدة فهي مضاربة قصيرة الأجل، وقد يضارب في سلعة تشتري ثم تباع على فترات فهي مضاربة متوسطة الأجل، وقد يشترك مع آخرين في تمويل رأس مال مشروع بالكامل لفترة طويلة فهي مضاربة طويلة الأجل. والمجال المناسب للمضاربة بالنسبة للنشاط التجاري، المضاربة في السلع التي يمكن شراؤها من مصادر انتاجها وبيعها بالأسواق المحلية، ويتطلب هذا أن يكون لدى المتعامل الخبرة بهذه الأنواع من السلع. ولقد تبين أن بعض المصارف الإسلامية تحجم عن التعامل بصيغة المضاربة ويرجع ذلك إلى عدم

استيعاب المتعاملين لأسلوب تطبيق هذه الصيغة لعدم توافر نوعية المتعاملين من ذي الأمانة والثقة العالية، بالإضافة إلى المخاطر المترتبة على قيام المصرف بتمويل كافة العملية دون أن يدفع العميل حصة في التمويل.

صيغة التمويل بالاستصناع:

يعرف الاستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع. وقد ذهب الحنفية إلى جواز عقد " الاستصناع " استحساناً كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي¹ حيث جاء في قراره ما يلي:

1- إن عقد الاستصناع - وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة - ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط.

2- يشترط عقد الاستصناع ما يلي²:

أ- بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة.

ب- أن يحدد فيه الأجل.

3- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

4- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة. وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

أطراف العقد:

1- الصانع: وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء المصنع للعميل.

¹ حمزة عبد الكريم حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 135.

² محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية،

2008، ص: 121.

2- المقاول: وهو الذي يباشر الصنع (تصنيع المنتج المطلوب).

3- المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الاستصناع.

- تطبيق صيغة الاستصناع بالمصارف الإسلامية : بدأ الاستصناع يحتل دوراً رئيساً في استثمارات المصارف الإسلامية، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهمت المصارف في صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود استصناع مع عملائه غير أن أبرزها حجماً في المعاملات هو المجال العقاري.

مثال للأسلوب المطبق للاستصناع العقاري بأحد المصارف الإسلامية:

1- يتقدم المتعامل إلى المصرف بطلب منه أن يصنع له مبنى ويرفق مع طلبه بياناً كاملاً مدعماً بالرسوم والخرائط من الاستشاري عن نوع ومواصفات المبنى الذي يريد إنشائه، وصور الملكية، ومخطط الأرض، ومخطط مبدئياً للبناء، وتقرير مختصراً من المهندس الذي صمم المبنى بحيث يتضمن هذا التقرير تكلفة البناء وإيراداته المتوقعة¹.

2- يعرض المتعامل أيضاً مع طلبه تقديره للمبنى والعربون الذي سيدفعه ومساحة الأرض وموقعها، والضمانات التي يعرضها، وطريقة السداد.

3- يقوم المصرف بعمل دراسة جدوى فنية متخصصة للمشروع بمعرفة المهندسين بالمصرف، مصحوبة بدراسة مالية ويقدر فيها الإيراد المتوقع ومدى قدرته على الوفاء بما على المشروع من ديون.

4- في حالة موافقة المصرف على عرض المستصنع يطلب منه تقديم الضمانات اللازمة.

¹ حمزة عبد الكريم حامد، مرجع سابق، ص 140.

5- بعد الاتفاق النهائي يقوم المصرف بتوقيع عقد استصناع مع العميل يحدد فيه جميع حقوق والتزامات كل طرف وأهم ما يتضمنه العقد ما يلي: ثمن المبنى، ميعاد التسليم طبقاً للمواصفات، مدة السداد، قيمة السداد، وقيمة العربون المدفوع.

6- بعد توقيع عقد الاستصناع بين المصرف والمستصنع " المتعامل " يقوم المصرف بتوقيع عقد استصناع آخر مع المقاول الذي رسا عليه العطاء عن طريق المناقصة يسمى استصناع موازي، وتكون علاقة المتعامل بالمصرف مباشرة ولا علاقة له بالمقاول.

7- يقدم المقاول خطاب مصرفي بنسبة معينة من قيمة المشروع " ضمان حسن تنفيذ " ويججز المصرف من قيمة كل دفعة للمقاول نسبة معينة كضمان لحسن التنفيذ تدفع له بعد الانتهاء تدفع له بعد الانتهاء من الصنع مطابقاً للمواصفات، و5% من قيمة المشروع كضمان لصيانة المبنى من قبل المقاول لمدة سنة.

فإذا لم يلتزم المتعامل بسداد ما عليه من دين في المواعيد المحددة ولم يفي الإيراد بقيمة الأقساط، يعطيه المصرف مهلة ويساعده على إيجاد الحل ثم يكون من حق المصرف اتخاذ اجراءاته بتنفيذ الرهن وعرض العقار للبيع¹.

صيغة التمويل عن طريق بيع السلم:

السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، والسلم لغة قال الإمام النووي رحمه الله السلم هو نوع من البيوع ويقال فيه السلف وقال الأزهرى في شرح ألفاظ المختصر السلم بمعنى واحد، ويقال سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد هذا قول جميع أهل اللغة²، أما في الشرع فهو كما عرفه الإمام النووي أنه عقد عل موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلاً، أي أن البضاعة

¹ حمزة عبد الكريم حامد، مرجع سابق، ص 145.

² مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قس العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008ص: 21.

المشتره دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع، والفقهاء تسمية بيع المحاييج لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتابعين. ومشروعيته جاءت بالكتاب والسنة والإجماع، يقول تعالى: " يأيتها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " البقرة (آية 282) ومن السنة ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون في التمر العام والعامين فقال: "من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم" رواه البخاري ومسلم. أما الإجماع فقد نقل بن قدامة عن ابن المنذر قوله، أجمع كل من نحفظ من أجل العلم على أن السلم جائز لأن المثلث في البيع أحد عوض العقد فيما زان يثبت في الذمة كالثمن ولأن الناس في حاجة إليه.

أركان السلم¹

أركان السلم هي:

1. العاقدان.

2. الصيغة " الإيجاب والقبول".

3. المعقود عليه.

- ضوابط الاستثمار عن طريق بيع السلم : وضع بعض الفقهاء مجموعة من القواعد التي تضبط الاستثمار عن طريق بيع السلم منها.

1- أن يكون منضبطاً: بمعنى أن كل ما يمكن انضباطه فإنه جائز فيه السلم لأنه ما تدعوا إليه حاجة.

2- أن يصفه بما يختلف فيه الثمن، فيذكر جنسه ونوعه، وقدره وبلده، وحدائته وقدمه، وجودته وردائه، وما لا يختلف به الثمن لا يحتاج إلى ذكره.

3- أن يكون الأجل معلوم كالشهر ونحوه فإن أسلم حالاً أو على أجل قريب كالיום ونحوه لم يصح.

¹ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002 ص 128.

- 4- أن يكون المسلم فيه في الذمة فإن أسلم في عين لم يصح.
 5- أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله فلا يجوز فيما يندر كالمسلم في العنب والرطب في غير وقته.

المطلب الثاني: المشتقات المالية الإسلامية

أولاً - تعريف المشتقات المالية:

-خلافاً لما هو متعارف عليه في الأسواق التي تتعامل في الأصول المالية التقليدية، فإن أسواق المشتقات إنما تتعامل في أدوات تعاقدية يعتمد أداؤها على أداء أصول أو أدوات أخرى. وعليه فإن المشتقات المالية ليست أصولاً عينية ولا مالية وإنما هي عقود كسائر أنواع العقود تمثل ترتيبات بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري. وسنعرض في هذا المقام التعريف الذي وقع عليه اختيار صندوق النقد الدولي (IMF) وهو تعريف بنك التسويات الدولية (BIS) وهو أحد المؤسسات التابعة لصندوق النقد الدولي ((المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول. وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري)).¹

-ويمكن أن نلخص مفهوم المشتقات المالية كما يلي:

❖ هي عقود.

❖ يتم تسويتها بتاريخ مستقبلي.

¹ <http://128.118.178.162/eps/mac/papers/0504/0504004.pdf> AN OVERVIEW OF THE LITERATURE ABOUT DERIVATIVES by Chiara Oldani le 11/05/2014 à 18h00

❖ لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود.

❖ تعتمد قيمتها (المكاسب \ الخسائر) على قيمة الأصل موضوع العقد¹.

-ويتضمن العقد ما يلي:

1- تحديد سعر التنفيذ في المستقبل.

2- تحديد الكمية التي سيطبق عليها السعر.

3- تحديد الزمن الذي سيسري فيه العقد.

4- تحديد الشيء موضوع العقد (سلعة، سعر فائدة، سعر ورقة مالية، سعر صرف عملة

أجنبية، مؤشر أسعار، ...).

حيث تسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل
موضوع العقد ومن أهم المشتقات:

■ عقود الاختيارات OPTIONS

■ العقود المستقبلية Futures Contractes

■ عقود المبادلات Swaps

■ أدوات مالية أخرى.²

¹ <http://www.nber.org/chapters/c12835.pdf> " System national accounts groupe (SNA) -1993 IMF working paper :p.p 8-9

² Michel BARNIER , **Un Jour Nouveau Sur Les Marchés de Produits Dérivés** », Revue de LaStabilité Financière, n 14

العقود الآجلة:

العقود الآجلة هي مشتقة بسيطة أي أنهما: اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين" ويكون العقد عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المنشآت، ولا يتم تداوله في البورصات عادة.

العقود الآجلة والعقود المستقبلية:

العقد الفوري Spot contract

هو اتفاق بين مشتري وبائع في زمن معين وليكن صفر أي الآن حيث يوافق بائع الأصل على تسليم الأصل فوراً ويوافق مشتري الأصل على دفع ثمن الأصل فوراً.

العقد الآجل: Forward contract

هو اتفاق تعاقدى بين مشتري وبائع يحدث الآن وذلك لتبادل أصل مقابل نقد في تاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن.¹

العقد المستقبلي: Futures contract

هو عقد معياري منتظم بواسطة بورصة منظمة، وهو أيضا اتفاق بين مشتري وبائع الآن لتبادل أصل مقابل نقد وذلك في تاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن.²

وهكذا فإن العقد المستقبلي يتشابه بدرجة كبيرة مع العقد الآجل.

عقود الاختيارات:

¹ بن رحم محمد خميسي "المنتجات المالية المشتقة : أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها" كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر العدد 81 ص-ص:6-5

² Produits Dérivés :Innovation Financière et Stabilité », Banque de France, juillet 2010, p18

عقد الاختيار هو اتفاق للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد ولكن فقط إذا رغب مشتري العقد في حدوث هذا التعامل، وبطبيعة الحال فإن رغبة مشتري العقد في حدوث هذا التعامل سوف تتوافر إذا كانت التحركات السعرية المستقبلية للشئ محل العقد في صالحه، وفي الحالات التي يمتلك فيها حائز العقد الحق في الشراء، فإنها تسمى خيارات الشراء Call option، أما الحالات التي يمتلك فيها حائز العقد الحق في البيع Put option والتاريخ المستقبلي المحدد للتنفيذ يسمى تاريخ انتهاء العقد، والسعر المحدد في العقد يسمى سعر التنفيذ.¹

ويعرف البعض الآخر الخيار بأنه عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس الالتزام) في أن يشتري منه أو يبيع له شيئاً ما (سلعة أو أداة مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين، ولذلك يشار إلى محرر العقد على أنه بائع الخيار Option Seller وهو يعطي هذا الحق للمشتري في مقابل مبلغ من المال يسمى سعر الخيار أو مكافأة (علاوة) الخيار Option Premium والسعر الذي يباع أو يشتري به الأصل يسمى سعر التنفيذ.

ملاحظة:

يملك مشتري عقد الاختيار فرصة تحقيق مكاسب محتملة غير محدودة، في حين تكون خسارته القصوى محدودة بمقدار العلاوة التي يدفعها لشراء الحق في الاختيار²، بينما يكون محرر العقد أو بائعه على العكس من ذلك فخسارته غير محددة بمبلغ معين في حين أن مكسبه محدود بمقدار ما يحصل عليه من علاوة، ولهذا السبب فإن محرر العقد يطلب سعر للعقد وهو العلاوة وذلك ليقيم بتحرير عقد الاختيار.

¹ Issues of measurement related to market size and macroprudential risks in derivatives markets (Brock Meijer Report) CGFS Publications No 5 February 1995 le 14/02/2014 à 15h00

² أشرف محمد دواية "المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية"، مرجع سابق ذكره، ص-ص 11-12

أنواع عقود الاختيار¹:

يتم تصنيف عقود الاختيار حسب المعايير التالية:

أولاً: الأنواع الرئيسية: خيارات الشراء - خيارات البيع - الضمانات

ثانياً: حسب تاريخ تنفيذ العقد: عقود الاختيار الأمريكية - عقود الاختيار الأوروبية.

ثالثاً: حسب التغطية: مغطاة - غير مغطاة

رابعاً: حسب الربحية: مربحة - غير مربحة - متعادلة

الاختلافات بين عقود الاختيار والعقود المستقبلية:

- خلافاً للأطراف الداخلة في العقود المستقبلية فإن المشتري في عقود الاختيار يملك الحق وليس الالتزام في أن يقوم بالتعامل، بينما محرر العقد (أو بائعه) يقع عليه عبء الالتزام بإنجاز العقد إذا رغب المشتري في ذلك.²
- في حالة العقود المستقبلية فإن كل منهما يقع عليه الالتزام بإنجاز العقد، وبالطبع، فإن مشتري العقد المستقبلي لا يدفع لبائع العقد علاوة أو مكافأة أو ما يطلق عليه سعر الخيار.

¹ Michel BARNIER , « **Un Jour Nouveau Sur Les Marchés de Produits Dérivés** », Revue de LaStabilité Financière, n 14 «

² Issues of measurement related to market size and macroprudential risks in derivatives markets (Brock Meijer Report) CGFS Publications No 5 February 1995 le 14/02/2014 à 15h00

خصائص مخاطر العقدين:

- ففي حالة العقد المستقبلي فإن مشتري العقد سوف يحقق مكاسب باستمرار كلما زاد سعر العقد المستقبلي، ويتحمل خسائر مستمرة كلما انخفض السعر، والعكس سوف يحدث لبائع العقد المستقبلي.
- عقود الاختيار لا تتضمن مثل هذه العلاقات من العوائد والمخاطر المنتظمة، فأقصى ما يمكن أن يخسره مشتري عقد الاختيار هو المكافأة أو العلاوة والتي يطلق عليها سعر الخيار، ومع ذلك فإنه بينما يظل مشتري عقد الاختيار محتفظاً بكل المكاسب المحتملة فإن المكاسب المحققة سوف تنخفض بمقدار سعر الخيار، وأقصى ما يمكن أن يكسبه محرر عقد الخيار (البائع) هو سعر الخيار (أي العلاوة) ويقابل ذلك مواجهة مخاطر جوهرية غير محدودة، وهذا الاختلاف هام جداً لأن المستثمر يمكن أن يستخدم العقود المستقبلية للحماية ضد المخاطر المنتظمة كما يستخدم عقود الاختيار للحماية ضد المخاطر غير المنتظمة.¹

المطلب الثالث: التوريق الإسلامي والصكوك الإسلامية

1. التوريق الإسلامي:

أولاً: مفهوم التوريق الإسلامي

هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمشدد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.²

¹ <http://www.nber.org/chapters/c12835.pdf> " System national accounts groupe (SNA) -1993 IMF working paper :p.p 8-9

² عثمان حسن فتحي، نبذة عن الأوراق المالية المضمونة بأصول، بورصتي القاهرة و الإسكندرية، ص 11، تاريخ الاطلاع : 2020/10/30 على موقع : www.efhom.net/uploads

لذلك يتمثل مصطلح التوريق أو التسنييد في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

أو بمعنى آخر: فإن التوريق المصرفي عبارة عن تحويل الحقوق المالية التي تمثل مجموعة من الديون عقارية ومنقولة إلى أوراق مالية مضمونة بتلك الديون قابلة للتداول. فهي في الحقيقة بيع للديون لغير من هي عليهم.

وقد شاع هذا المصطلح "التوريق" في الأوساط المالية التقليدية، ويمكن مقابله بمصطلح "التصكيك" في المؤسسات المالية الإسلامية، وهو وإن كان الغرض متقاربا إلا أن المضمون متباين إلى حد كبير أو هكذا ينبغي أن يكون.

ثانيا: العناصر الرئيسية في عقد التوريق وخصائصه:

يقوم التوريق على العناصر الرئيسية التالية:

1) المقرض سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا: وقد يكون الغرض من الاقتراض هو مواجهة التعثر المالي أو إعادة الهيكلة، أو الاستعانة بالأموال المقرضة للوفاء بديون حل تاريخ استحقاقها، وإحلال دين القرض طويل الأجل محل هذه الديون.

2) الأصول موضوع التوريق: يتجسد الدين في صورة سندات مديونية، والأصول الضامنة للدين محل التوريق دائما ما تكون أصولا ذات قيمة مرتفعة؛ لذلك غالبا ما تكون حقوق رهن رسمي للبنك على عقارات أو منقولات يملكها الراهن الذي يدين للبنك.¹

3) الخطوات السابقة لعملية التوريق: يسبق إجراء عملية التوريق خطوات متعددة تنتهي باتفاق البنك الذي ينشد الحصول على سيولة نقدية سريعة لديونه مقابل نقل ملكية الأصول، وتمثل الخطوات التمهيدية لذلك في قيام البنك أو المؤسسة المالية باستطلاع رأي عملائه المدينين فيما ينوي عمله في شأن توريق ديونهم، وفي حالة موافقتهم فإن على البنك تنظيم تفاصيل العلاقة الجديدة بين المدينين والدائن الجديد.²

هناك أيضاً العديد من المهام التي تتم في إطار عمليات التوريق، والتي تحتاج لعناية وتخصص، وفي مقدمتها: التقييم الواقعي لقيمة الأصول، وتحديد السعر الملائم للأوراق المالية المزمع طرحها

¹ :عمر محمد ادريس، المال واستخداماته بوصفه أصلا في إصدار الصكوك في سوق الأوراق المالية، جمعية دار البر،

دبي، 2013، ص 427.

² المرجع نفسه، ص 430.

للاكتتاب، والتخطيط لبرامج الترويج للاكتتاب، وإعداد الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية، ... الخ.

4) إدارة الأصول: على الرغم من انتقال ملكية الأصول الضامنة للوفاء بقيمة الأوراق المالية المصدرة من الذمة المالية للبنك القائم بالتوريق للدائنين الجدد، فإن الممارسة العملية أثبتت أنه في معظم الصفقات يناط بهذا البنك مهام إدارة واستثمار محفظة هذه الأصول وضماناتها أثناء إنجاز أو تنفيذ عمليات التوريق.

ومعظم عمليات التوريق التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية حول العالم تتم مقابل الديون التي في ذمة عملائها (المدينون)، بحيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحويل هذه الديون التي لديها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية Marketable Securities والاستفادة من حصيلة بيع هذه الأوراق لتوفير سيولة جديدة يمكن استخدامها في تقديم تمويل جديد، أو توظيفها في مجالات استثمارية مربحة.

وتنفذ عمليات توريق الديون مؤسسات مالية دولية ضخمة غالباً ما تكون تابعة أو منبثقة عن مؤسسات مصرفية أو بنوك أجنبية، وتعتبر إنكلترا من أكثر دول العالم تميزاً في عمليات التوريق، ويتم تنفيذ هذه العمليات عن طريق قيام هذه المؤسسات المالية الكبرى بشراء ديون الشركات المحلية بإحدى العملات الأجنبية، مضافاً إليها تكلفة خدمة الدين، بعد خصمها بمعدل خصم مناسب يتم الاتفاق عليه، ومن ثم تحويل هذه الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق العالمية.

وتسدد قيمة هذه الديون بالكامل إلى الجهة الدائنة (البنك المحلي مثلاً)، وفي الوقت نفسه تتم إعادة هيكلة سداد تلك الديون، وعادة ما يكون لفترة أطول، مع منح فترة سماح تتناسب مع ظروف المدينين، كما يشترط لتنفيذ تلك العمليات قيام الدائن (البنك أو المؤسسة المالية) بضمان الأوراق المالية التي يتم إصدارها في كل عملية.

ثالثاً: أساليب التوريق:

يتم التوريق بأحد الأساليب الثلاثة الآتية:

1 - استبدال الدين:

إن تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب يسمح باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً - إلى ورقة مالية.¹

¹ Cagamas, annual reports: 2015 ,p28.

2 - التنازل:

ومؤداه التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها، ففي عقدي الإيجار والبيع يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى مشتري الذمم المدينة أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق وبالمقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين.

3 - المشاركة الجزئية:

يتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مصرف متخصص بشراء الذمم وتمويلها، ولا يتحمل بائع الدين بعدها أي مسؤولية فيما لو عجز المدين عن التسديد، لذلك يجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية ويلاحظ أن هناك طرقاً عديدة لحماية هذا المشتري تتراوح بين حصوله على ضمانات عقارية وحقوق إدارة الدين كوصي عليها⁽¹⁾.

رابعاً: أطراف عملية التوريق:

بناء على ما سبق يمكن بيان الأطراف المعنية في عملية التوريق كما يلي:

1 - مصدر الصك الاستثماري (منشأ الأصل):

وهو من يستخدم حصيلة الاكتتاب، ومصدر الصك قد يكون شركة أو فرداً أو حكومة أو مؤسسة مالية، وقد ينبو عن المصدر في تنظيم عملية الإصدار مؤسسة مالية ذات غرض خاص SPV مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار.

2 - وكيل الإصدار:

وهو مؤسسة مالية وسيطة ذات غرض خاص SPV تتولى عملية الإصدار، وتقوم باتخاذ جميع إجراءات التوريق نيابة عن المصدر مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار، وتكون العلاقة بين المصدر ووكيل الإصدار على أساس عقد الوكالة بأجر.

3 - المشتري (المستثمر أو المستثمرون):

وقد يكون بنكا أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية كبرى ذات ملاءة مالية عالية، حيث إن مثل هذه المؤسسات قد تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة، مما يشجعها على الدخول في عمليات توريق بهدف استغلال هذه السيولة الفائضة في عمليات تحقق عوائد مرتفعة نسبياً.

1 التوريق سعيد عبد الخالق 8 وتوريق الديون د حسين فتحي عثمان 4

4 - أمين الاستثمار:

هو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار، وتحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار.

5 - وكالات التصنيف العالمية:

تقوم هذه الوكالات بدور أساسي في تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة، وأهم هذه الوكالات: Moody's , Fitch , Poor & Standard، كما توجد في الوقت الحالي وكالات تصنيف إسلامية تقدم إلى جانب ذلك خدمة تصنيف الجودة الشرعية، مثل: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA ومقرها البحرين، وكذلك الوكالة الماليزية للتصنيف RAM⁽¹⁾.

خامسا: غايات التوريق:

لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية للالتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتبعية من ربحية البنك.

والتوريق في هذه الحالة يعد بديلا مناسباً حيث يسمح بتدوير جزء من الأصول السائلة الناجمة عن توريق أصوله غير السائلة الضامنة لديونه لدى الغير دون أن يحتم ذلك زيادة في الجزء المخصص للمخاطر في ميزانية البنك، أي دون الحاجة لمخصصات مناظرة في الميزانية العمومية.

إلى جانب هذا، أو بالتوازي معه، ثمة مجموعة من الدوافع والأهداف لعمليات التوريق في مقدمتها ما يلي:

- 1) رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى. مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- 2) تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- 3) تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

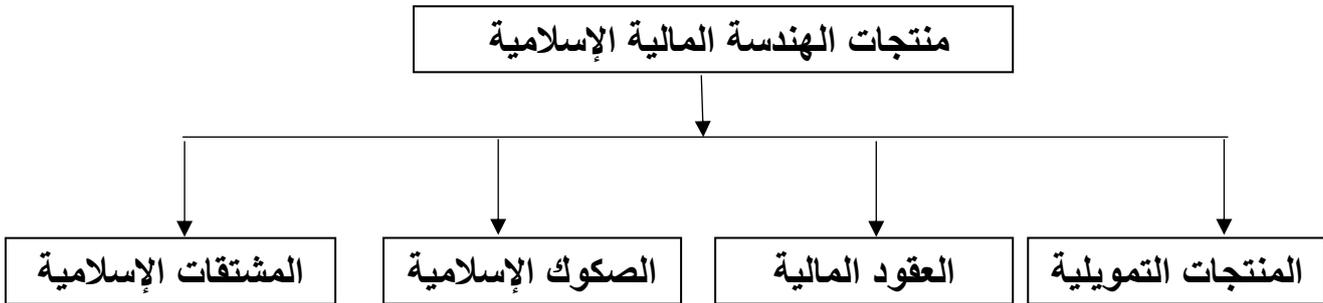
1 التوريق المصري للديون الممارسة والإطار القانوني حسين فتحي عثمان 20 .

- 4) انحسار احتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية، وإنعاش سوق الديون الراكدة.
- 5) تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.
- 6) تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.
- 7) تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.
- 8) التوريق أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق؛ لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.
- 9) توفير العملات الأجنبية في حالة التوريق عبر الحدود، فيما لو أمكن التعامل مع إحدى المؤسسات المهمة بتحويلات العاملين في الخارج، أو بطاقات الائتمان وغيرها الفوائد.

2. الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك الإسلامية)

تعرف على أنها أوراق مالية متساوية القيمة ومحدد المدة تصور وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الإشراف مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي الإجراءات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعال أو سيتم إنشائها من حصيلة الإكتتاب، وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني، والشكل التالي يوضح أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية.

الشكل رقم 02: منتجات الهندسة المالية الإسلامية¹.



¹ - لامية لعالم، هاجر سعدي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية: العقود المالية المركبة نموذجاً، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، أيام 05-06 ماي 2014، ص 15.

خلاصة الفصل:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات تراعي في تنفيذ نشاطاتها قواعد الشريعة الإسلامية، لها عدة خصائص متميزة منها عدم التعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً، كما تتمتع بأهمية كبيرة في تنمية الموارد البشرية، وتقديم خدمات مصرفية بجودة عالية، وتوفير الأموال للمودعين من خلال توفير سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء، مستخدمة عدة أساليب متميزة لتمويل مشاريعها كالمضاربة والمشاركة والمراجحة والإجارة والسلم والاستصناع وفق شروط تحددها الشريعة الإسلامية، وذلك لتفادي الأخطار المتوقعة ومواجهة منافسة المؤسسات المالية الأخرى، و باستخدام وسائل مبتكرة ومتطورة وصياغة حلول وإيجاد آليات وأدوات تمثل حلولاً إبداعية للإدارة التمويلية تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية لمشاكل التمويل حسب توجيه الشرع باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، وتطبيق منتجاتها كأوراق المالية الإسلامية، والمشتقات المالية والتوريق الإسلامي والأوراق المالية الإسلامية، حيث تظهر الصكوك الإسلامية كأحد أهم الأدوات الإسلامية الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني وفق مجموعة من المبادئ والمحددات.

الفصل الثاني

الصكوك الإسلامية

تمهيد:

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، ولقد أصبحت تلك الصكوك واقعا فرض نفسه في الساحة المالية العالمية حيث تعتبر أهم الأدوات التمويلية الواعدة، والتي شهدت انتشارا ونموا في السنوات الأخيرة، حتى ولت العديد من المؤسسات الإسلامية وغير الإسلامية وجهها إليها، لقدرتها على توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمارات فضلا عن المواءمة بين المعضلات الثلاث: الربحية، السيولة، الأمان من المخاطر، كما تعد الصكوك أداة محورية في نشاط المصارف الإسلامية. ضمن هذا الإطار سنتناول في هذا الفصل الصكوك الإسلامية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مخاطر الصكوك الإسلامية.

المبحث الثالث: الصكوك في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أداة من أدوات التمويل في مختلف المشاريع وتقوم على أساس العقود الشرعية، كما أخذت هذه الصكوك انتشارا كبير نتيجة الاستخدام المكثف لها، لذا سنتطرق في مضمون هذا المبحث إلى نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى خصائصها وأهدافها، وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية

للصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في المصارف الإسلامية، حيث يبرز ذلك من خلال:

أولا: نشأة الصكوك الإسلامية

ظهر اهتمام علماء الشريعة بطرح صكوك الاستثمارية الشرعية بديلا مناسباً للمسندات الربوية عندما طرحت للبحث في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976م، ومع ظهور الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي تظهر فكرة الصكوك الإسلامية كصيغة من صيغ التمويل المشروعة، وكانت أبرز تلك المحاولات التي وضعت اللبنة الأولى للصكوك الإسلامية، هي تلك الدراسة التي قدمها الدكتور سامي حمود بعنوان سندات المقارضة، ضمن إنشاء مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم (3) لسنة 1978م¹.

ثم تبعتها عدة محاولات، ومنها: في ماليزيا 1983م حيث عزف بنك إسلام ماليزيا عن التعامل في سندات وأذون الخزانة فأصدرت الحكومة شهادات استثمارية خالية من الربا، ثم محاولة الدكتور سامي حمودة في بحثه (سندات المقارضة)، الذي قدمه ضمن مشروع البنك الإسلامي بالأردن عام 1987م، وكان المقصود منها إيجاد البديل الإسلامي لسندات القرض التي تقوم على أساس

¹ أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الإسلامية وأهدافها، على الموقع الإلكتروني، www.drahmadmelhem.com، بتاريخ

2020/09/01، على الساعة : 14:00 سا ، ص 53

الفائدة الربوية، وكانت فكرة بحثه سندات المقارضة التي تعتمد على المضاربة في الاستثمار¹ وقد طورت هذه الفكرة حينما عرضت على وزارة الأوقاف في الأردن للاستفادة منها عن أعمار أراضي الأوقاف، وحينما عرضت على مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة بجدة عام 1988م الذي خرج بتصوير متكامل وضوابط شرعية لصكوك المقارضة، وانطلاقتها الحقيقة بدت حين أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في البحرين عام 2003م معيارا شرعيا لصكوك الاستثمار يشمل جميع الصكوك التي ظهرت حتى وقتها.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ ظهور وتطور صكوك الاستثمار الإسلامية، فانطلقت الصكوك خاصة في دول الخليج، ونمت حتى غزت العالم وعلى رأسه مجموعة الثمانية وبالغت المؤسسات المالية في المتوقع لنموها حتى توقع صندوق النقد الدولي أن تتجاوز إصدارات الصكوك الإسلامية ثلاثون تريليون دولار² 2015.

ثانيا: تعريف الصكوك الإسلامية

لقد وردت عدة تعاريف للصكوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** عملية تقسيم ملكية أصول أو منافع أو كليهما إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار أوراق تعبّر عن هذه الوحدات.³

¹ Khalil labniourl, L'innovation en ingénierie financière islamique, Université Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Souissi Rabat, Revue scientifique du Centre de Recherches Juridiques Economiques et Sociales, Présentée en conférence lors des travaux du Colloque International, Les Services financiers islamiques, Aspects shariatiques, juridiques et économiques, du 3 et 4 Décembre 2012 à Rabat, P: 11.

² ادهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية دورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 53

³ حاكمي بوحفص، بوشلاغم نور الدين، التصكيك الإسلامي ودوره في تطوير وتنشيط الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية، جامعة الشيخ العربي، تبسة-الجزائر، يومي 26 و 27 جانفي، 2016، ص

- **التعريف الثاني:** أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال بنسبة كل منهم فيه.¹
 - **التعريف الثالث:** وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله.²
- ومما سبق يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها: أوراق مالية متساوية القيمة ذات مدة محددة يتم إصدارها وتداولها وفق صيغ التمويل الإسلامية، ولحاملها الحق في الملكية وكذا الأرباح والخسائر الناتجة عن المشروع الذي أصدرت من أجله وهي قابلة للتداول والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيد معينة.

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

هناك عدة خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أوراق الاستثمار الأخرى. ساهمت في انتشارها وتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً: لها ضوابط شرعية

سواء في إصدارها أو تداولها أو من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها فلا تتضمن فوائد ربوية مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية، كما أنها تصدر على أساس عقد من العقود المشروعة الذي تختلف أحكامه باختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثله.

¹ احمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 26.

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، سطيف-الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 06.

ثانيا: تمثل حصص ملكية شائعة في الموجودات

تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي يمول من حصة إصدارها، فهي تمثل ملكية حاملها حصص شائعة في الموجودات ذات عوائد، سواء كانت أعيان أو منافع أو خليط منها أو من الحقوق المعنوية، وهي لا تمثل ويتنافى ذمة مصدرها.

ثالثا: تصدر بفئات متساوية القيمة

تصدر الصكوك الإسلامية بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا متساوية في ملكية المشروع بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية¹.

رابعا: مبدأ قابلية التداول

تعتبر الصكوك الإسلامية قابلة للتداول بأي وسيلة من وسائل المتداولة الجائز شرعا ونظاما، سواء كان هذا التداول بيعا أم هبة أو رهنا، غير أن قابلية الصكوك الإسلامية للتداول لا تكون إلا بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها هذه الصكوك فهناك أنواع من الصكوك يمكن تداولها كصكوك المضاربة والمشاركة، وأخرى غير قابلة للتداول شرعا باعتبارها تمثل دين في ذمة الغير كصكوك المرابحة.²

خامسا: مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها المبدأ من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطى لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي

¹ –Annouar hassoune, **commentaire hoody's : Finance islamique, état des lieux de l'innovation**, Avril ,2010, P: 12

² عمران بوريب، عمر بوجمعة، الصكوك الإسلامية كآلية لتنشيط الأسواق المالية الناشئة وتنمية الاستثمارات المحلية، الملتقى الدولي الأول حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية، جامعة الشيخ العربي، تبسة-الجزائر، يومي 26 و 27 جانفي 2016، ص 04

تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في قشرة الإصدار يتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم¹

المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية وتتنوع باختلاف طبيعة العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك على أساسه إلا أننا سوف نهتم بالصكوك الأكثر انتشارا واشتهارا، حيث يمكن تصنيفها الى صكوك قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول.

أولاً: الصكوك القابلة للتداول

وهي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها وهي:

1- **صكوك المضاربة:** وهي أوراق مالية تعرض للاكتتاب عللاً أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ويمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال²؛ ولها عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

أ- **صكوك المضاربة المطلقة:** وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.³

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحكومة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحكومة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلی، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف-الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013، ص 04

² كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والتمويل، دائرة الشؤون الإسلامية والعملية الخيرية بدي، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الأردن، من 21 مايو إلى 3 يونيو 2009، ص 11

³ Angel ubide, Démythifions les fonds spéculatifs, Finances & Development Juin 2006, P: 41

ب- صكوك المضاربة المقيدة : وهي صكوك تقيد بمشروع معين (عقارات، مصانع،...).

ج- صكوك المضاربة المستمرة : وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع مع الربح وبقاء رأسماله.

د- صكوك المضاربة المستردة بالتدرج : حيث نجد الجهة المصدرة لها تواريخ يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم¹.

2- صكوك المشاركة : وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم².

أ- صكوك المشاركة الدائمة: وهي تشبه إلى حد بعيد الأسهم الدائمة مع إمكانية دخول المصدر بنسبة معينة في رأسمال المشروع وطرح الباقي في صكوك الاكتتاب، سواء كانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث معين، حيث يمكن للمصدر أن يوسع نشاطه أو ينشئ مشروعاً موازياً، فيقوم بالتكفل بجزء من رأس المال ويصبح الجزء الباقي للاكتتاب؛

ب- صكوك المشاركة المحدودة: وتكون مؤقتة بفترة زمنية محددة عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية، الخ، وتكون نهايتها بإحدى الصورتين:

ج- صكوك المشاركة المستردة بالتدرج: حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بصورة تدريجية وفقاً لأقساط دورية ويحصل حاملها على جزء من الأرباح إن وجدت حسب ما بقي له من رصيد لم يدفع بعد؛

¹ برودي نعيمة، التصكيك الإسلامي حجر أساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان-الجزائر، أيام 08 و 09 ديسمبر 2013، ص 04.

² ادهم إبراهيم جلال الدين، مرجع سابق، ص 80

د- صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك إلى المصدر): فعند نهاية المشروع يقوم المصدر عادة بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التصفية الإجبارية، كأن يكون المشروع هو القيام بحفر منجم، ففي نهاية المشروع (الحفر) يقوم المصدر بإعادة تقييم أصول المشروع (آلات، تجهيزات،) ... واعطاء قيمتها إلى أصحاب الصكوك، في حين يمتلك هو تلك الأصول¹.

3- صكوك الإجارة: هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزما لحامل الصك في وقت مستقبلي، ويتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج وقد تمثل حصة في أصول حكومية.²

ولها عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

أ- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إيجارها واستفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك.

ب- صكوك ملكية المنافع: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجارة منافعها، واستفاد أجرتها من حصيلة الاكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك؛³

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2010، ص 239

² حمزة رملي، فرص تمويل واستثمار السوق الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، أيام 05-06 ماي 2014، ص ص 121، 122.

³ كمال توفيق الخطاب، مرجع سابق، ص 14

ج- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين: هي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمة ملكا لحملة الصكوك.

4- صكوك صناديق الاستثمار: صندوق الاستثمار عبارة عن آلية تجميع للأموال عن طريق الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري محدد في نشرة الاكتتاب وتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن أن تشمل كل فروع الاقتصاد بما فيها المجالات المالية وتصدر هذه الصناديق لأجل وبأحجام معينة (الصناديق المغلقة) ولأجل وبأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)¹.

5- صكوك المزارعة: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد،

6- صكوك المساقات: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد وصكوك المساقاة يصدرها مالك الشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويشترك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة.

7- صكوك المغارسة: فهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس².

ثانيا: الصكوك الغير قابلة للتداول:

¹ نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها وأنواعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية: معالم وأفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أيام 15 و 16 ماي 2005، ص 988

² قرمي محمد، صناعة الصكوك الإسلامية: واقع وأفاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية، جماعة صفاقص، كلية العلوم الاقتصادية، صفاقص-تونس،

يومي 16-17 جوان 2014، ص 06

وهي الصكوك التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون وتتمثل في:

1-صكوك المراجعة :

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك، فهي تصدر من قبل الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها ويكتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة.¹

2- صكوك السلم :

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاككتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.²

3- صكوك الإستصناع :

وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاككتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك³ وتعد أيضا وهي صكوك تصدرها الحكومة أو بعض الشركات التي ترغب في تمويل مشاريع كبيرة في البلاد، كمشاريع البنى التحتية.

¹ -Hussien Alasrag, **Islamic financial instruments and small and medium enterprises**, MPRA Munich Personal RePEc Archive, March 2010, P: 6.

² زراق الحواس، كفأه الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي، منتجات وتطبيقات الابتكار الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، يوم 06 أكتوبر 2015، سطييف، ص 17

³ عدنان محمد يوسف رابية، صكوك الاستصناع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الأردن، يومي 12 و 13 نوفمبر 2013، ص 05

المبحث الثاني: مخاطر الصكوك الإسلامية

يرتبط العمال المصرفي الإسلامي بالعديد من المخاطر وذلك لأنه قائم على المشاركة في الربح (العائد) والخسارة (المخاطرة)، وتنوع المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات بمختلف أنواع وقد اختلف الباحثون في تصنيفها وتقسيمها.

المطلب الأول: المخاطر المالية والتشغيلية للصكوك الإسلامية

تعني المخاطرة احتمال توقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع ويمكن إبراز أهم المخاطر المالية والتشغيلية للصكوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً: المخاطر المالية

تتجلى أهم المخاطر المالية فيما يلي:

1-المخاطر الائتمانية: تتمثل مخاطر الائتمان في المخاطر التي ترتبط بالطرف الآخر في العقد، أي مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية لحاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد؛ حيث تنشأ المخاطرة الائتمانية من خلال تعثر أداء الطرف الآخر في تجارته أو صناعته والتمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة التي تأتي فيها مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك ليسدد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة عدم كفاية المعلومات لدى البنك عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال¹ وأهم أشكال المخاطر الائتمانية التي توجه المستثمرين ما يلي:

أ-مخاطر التأخر في الوفاء: وهذا الخطر يحدث إذا توقع حملة الصكوك أن العوائد التي توزع عليهم ستتأخر عدة أشهر، بسبب رغبة المدين في تأخير الوفاء، والمخاطر الائتمانية في أسوأ حالاتها قد تؤدي إلى مخاطر العجز عن الوفاء.

¹ بوعظم كمال، شوقي بورقية، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة العالمية، المنتدى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، سطيف-الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص 04

ب- مخاطر العجز عن الوفاء: هذا الخطر يحدث إذا توقع حملة الصكوك إفلاس المدين وعدم القدرة على الوفاء بتسديد العوائد التي توزع عليهم، ويمكن أن يؤدي إلى الانخفاض الجزئي أو الكلي في القيمة الاسمية للصكوك (تآكل رأس مال المستثمرين)، وهذا الخطر يعتمد وقوعه على الجدارة الائتمانية للمدين، مما يبرر أهمية دور شركات التصنيف الائتماني التي تعطي عند بدء التصكيك، والتي تساعد المستثمرين على توقع هذا الخطر قبل اتخاذ القرار الاستثماري في الصكوك المصدرة¹.

2 مخاطر السوق : تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق العامة، تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغيير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.² وتضم أهم المخاطر التالية:

أ- مخاطر سوق الأصول الحقيقية (السلع والخدمات) وهذه المخاطرة مرتبطة بطبيعة الصكوك الإسلامية التي تعتمد من أساسها على الملكية لا على المديونية كالسندات التقليدية، فالصكوك كونها تمثل حصة شائعة في ملكية أصول استثمارية، وهذه الأصول تباع في الأسواق كأية أصول أخرى، وبالتالي فإنها معرضة لما تتعرض له كافة السلع والخدمات من إمكانية تناقص قيمتها بفعل عوامل السوق، وتتفق الأسواق بمختلف

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصياغة الإسلامية والتمويل الإسلامي تحت عنواننا دارة المخاطر، التنظيم والإشراف، البنك المركزي الأردني، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة-السعودية، معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، أيام 06-07-08 أكتوبر 2012، ص 07

² لخلو بوخاري وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية واثرا الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية، المنتدى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع. . . ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، غرادية-الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 09

اتجاهاتها سواء كانت تقليدية أو إسلامية في خضوعها لهذه العوامل، ومن أهم هذه العوامل: عوامل العرض والطلب، السياسات الاقتصادية للحكومات، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأزمات الاقتصادية.

ب- مخاطر سوق المال: ويمكن تصنيف تلك المخاطرة وفقا لما يلي:

- مخاطر سعر الصرف: وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد، وتعرف على أنها المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات في المعاملات الآجلة التي تعقدتها المؤسسات المالية. وتظهر مخاطر سعر الصرف في حالة الصكوك الإسلامية عند إصدارها بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع خاصة في عمليات المربحات والتجارة الدولية.
- مخاطر سعر الفائدة (السعر المرجعي): تتمثل مخاطر تغير أسعار الفائدة في عدم تأكد أو تقلب أسعار الفائدة المستقبلية، حيث تنشأ هذه المخاطرة نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وقد يبدو أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطرة السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة في أنشطتها ومجالات استثمارها، كونها جاءت كبديل شرعي للسندات التقليدية التي تتعامل بالفائدة، لكن في الحقيقة تواجه هذا النوع من المخاطر بصورة غير مباشرة، فالصكوك الاستثمارية الإسلامية قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرا مرجعيا.
- مخاطر معدل الفائدة: تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية لمخاطر معدل العائد في سياق المخاطرة الإجمالية داخل قوائم مركزها المالية، وأي ارتفاع في المعدلات القياسية المقارنة قد يؤدي الى توقع حملة الصكوك لمعدل عائد أعلى¹.

¹ عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون و التطبيق، مرجع سابق ص 80.

ت- مخاطر أسعار الأوراق المالية: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقة أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والمقامرة وهو ما يؤثر على الاستثمار في الصكوك.

ث- مخاطر التضخم: الصكوك باعتبارها ذات عائد متغير وذات مكونات من نقود وديون وأعيان ومنافع، فإن تأثيرها بالتضخم يرتبط طرديا بزيادة مكوناتها من النقود والديون وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار وهو ما يعني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية¹

3-مخاطر السيولة : تعني السيولة مقدرة البنك على مواجهة الالتزامات المستحقة عليه والأموال المطلوبة منه في أي وقت وبأي عملة حيثما طلبت. ولكن في ظل غياب منافذ يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة، وتحويلها لطلبات سحب مفاجئة من الأوعية الادخارية، فإن البنوك الإسلامية مضطرة لاحتفاظ بجزء كبير من مواردها المتاحة على شكل نقد معطل أو ودائع مصرفية بدون مقابل، تفوق نسبة السيولة المقرر من البنوك المركزية، مضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، وهو ما يؤدي بالضرورة الى تخفيض العائد على الأموال المستثمرة والعائد على حقوق المساهمين²

4-المخاطر التشغيلية : وهي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

5-المخاطر القانونية : نظرا لاختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامي، فإن هنالك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها، بالإضافة إلى عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات

¹ محسن أحمد الخضيري ، البنوك الإسلامية ، مرجع سابق، ص 35.

² المرجع نفسه، ص 40.

المالية الإسلامية وعدم توافر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر أدى إلى زيادة المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية¹

ثانيا: المخاطر التشغيلية للصكوك الإسلامية

تعتبر المخاطر التشغيلية من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات ونظم رفع التقارير، وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها، وليس لها علاقة مباشرة مع ظروف الأسواق المالية؛ وتندرج المخاطر التشغيلية تحت المخاطر العامة إذا كانت بفعل عوامل خارج عن سيطرة المشروع، مثل ما تسببه الكوارث أو الحوادث الطبيعية في هلاك الزرع في استثمارات صكوك المزارعة، أو هلاك الأصل المؤجر في استثمارات صكوك الإجارة، ونحو ذلك، وتندرج هذه المخاطر تحت المخاطر الخاصة إذا كانت بفعل عوامل داخلية، كعدم كفاية التجهيزات أو الوسائل التقنية أو الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، أو فساد الذمم، أو عدم توافر الأهلية الإدارية (أي الكفاءة الإدارية) القادرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك، وتحقيق الأرباح مع نموها واستقرارها مستقبلا، والمحافظة على المركز التنافسي للصكوك ونحو ذلك، ومن خلال صورية أو ضعف الرقابة الشرعية مما يؤثر سلبا في ثقة المتعاملين وسمعة المنشأة لديهم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يترك آثارا على القيمة الشرعية مما يؤثر سلبا في ثقة المتعاملين وسمعة المنشأة لديهم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يترك آثارا على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية كما تشمل أيضا المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءا من مخاطر التشغيل.

¹ ميلود بن مسعودة، مذكرة ماجستير، معايير التمويل في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 90.

المطلب الثاني: المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامية

بالإضافة إلى المخاطر المالية التشغيلية تواجه الصكوك الإسلامية مخاطر أخرى مرتبطة بصيغ التمويل، فمنشأ المخاطرة في هذه الصيغ هو أن بعضها يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وبعضها الآخر يقوم على الدين¹.

أولاً: مخاطر صيغ التمويل القائمة على المشاركة

لصيغة التمويل عدة مخاطر يتمثل أهمها فيما يلي:

- **مخاطر صكوك المضاربة:** هناك بعض المخاطر الخاصة بصكوك المضاربة مثل الأمانة وقلة كفاءة الشريك المضارب وسوء الظروف السوقية للسلعة المنتجة، وصعوبة التدقيق أو المتابعة وصعوبة التصفية؛
- **مخاطر صكوك المشاركة:** توجد بعض المخاطر الخاصة بها، مثل سوء إدارة المشروع وسوء الظروف السوقية للسلعة المنتجة، وصعوبة التدقيق أو المتابعة، لذلك لا بد من أخذ الحيطة والحذر ومراعاة هذه المخاطر؛
- **مخاطر الصكوك الزراعية (المزارعة، المساقات، المغارسة):** من أبرز المخاطر التي تتعرض لها الصكوك الزراعية هي المخاطر الطبيعية نظراً لطبيعة الصيغ الثلاث المتصلة اتصالاً وثيقاً بالطبيعة (البيئة) كالكوارث، والحوادث الطبيعية، الفيضانات، الرياح والحشرات... إلخ، مما قد يفقد هذه الصكوك فمناها الإسمية وفي حالة وجود ظروف قاهرة تؤدي إلى إهلاك موجودات المشروع الزراعي بكاملها، وبالتالي انهيار المشروع وفشله، كما تتعرض المشاريع الممولة بهذه الصيغة الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات الصكوك التي تمثلها.²

¹ كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص 85.

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحكومة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، ص 62.

ثانياً: مخاطر الصكوك القائمة على المديونية

ويتمثل أهمها فيما يلي:

- **مخاطر صكوك السلم:** تنشأ مخاطر عقود السلم في معظمها، من السوق والتغيرات في الأسعار وخاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل والمدفوع والمحدد في العاجل.

وكذلك تنشأ مخاطر عقود السلم في الحالات التالية:

-إنفاق ثمن الشراء في غير الغرض المحدد من محل العقد.

-عدم تسليم السلعة في مواعيدها أو عدم تسليمها مطلقاً.

-تلف السلعة إما كلياً أو جزئياً لأسباب خارجة عن إرادة البائع.

-تقلب السعر وانخفاضه عما تم الشراء به، والقدرة على بيع السلعة بعد استلامها من البنك؛

-انخفاض جودة السلعة المسلمة عما اتفقنا عليه¹

- **مخاطر صكوك الإستصناع:** هناك بعض المخاطر الخاصة بها مثل تراجع الزبون عن إتمام العقد، إذا اعتبر عقد الإستصناع عقداً جائزاً غير ملزم، أو تخلف الزبون عن سداد هذه الأقساط في موعدها أو عدم صناعة السلعة وفق المواصفات والمعايير المطلوبة، سواء كانت مخالفة لمعايير الجودة، أو المعايير التي طلبها.

- **مخاطر صكوك المرابحة:** تعتبر أهم المخاطر الخاصة بهذا العقد قد تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد (ملزم أو غير ملزم للزبون)، وما قد يطرأ من مسائل قضائية بسبب ذلك، وعدم وفاء العميل (الزبون) بسداد ما عليه في مواعيدها، فلا تستطيع المصارف الإسلامية بأخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة أو تفرض غرامات التأخير.

¹ برودي نعيمة، التصكيك الإسلامي حجر أساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 43.

- مخاطر صكوك الإجارة: تعتبر مخاطر عقود الإجارة مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للبنك، وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى مستأجر، كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل أو رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإجارة، وبالتالي إعادته إلى البنك الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن، تنفيذ تعليمات السلطة النقدية التي تمنع البنوك من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى البنوك إلا لغايات تمويلية.

المطلب الثالث: المخاطر الشرعية

تعتبر الصكوك أداة مالية بنيت على أحكام الشريعة الإسلامية، ومخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية تؤدي إلى أضرار تختلف خطورتها باختلاف المخالفة.

أولاً: مصادر المخاطر الشرعية.

تتمثل أهمها فيما يلي:

- 1- مخاطر تتعلق بالاختلافات الشرعية بين الفقهاء: وتكون عادة نتيجة غياب معايير شرعية موحدة، وان وجدت فهي غير ملزمة التطبيق.¹
- 2- مخاطر تنتج عن عدم التزام الصك المصدر بالضوابط الشرعية: وتكون نتيجة استخدام أموال الصكوك في المحرمات، سواء أكانت محرمات لعينها كالسلع والخدمات المحرمة، أو محرمات لكسبها كالربا، والقمار والغش، والتدليس، والخديعة، والخيانة... إلخ.²
- 3- مخاطر تضارب المصالح في الهيئات الشرعية: ويمكن أن يتصور تعارض المصالح في الهيئات الشرعية بعدم التزام الهيئة ببعض المبادئ الخاصة بالشفافية والإفصاح، وبما يعترض استقلالية الهيئة للخطر نتيجة

¹ عدنان محمد يوسف رابعة، صكوك الاستصناع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 236.

² نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها وأنواعها، مرجع سابق، ص 73.

الانتفاع المادي أو المعنوي لعضو أو أعضاء الهيئة، والذي يعود عليه أو عليهم في أي شكل من الأشكال، خلاف الأجر المنصوص عليه في اتفاقية العمل بين الطرفين، أو خلاف ما تنص عليه اللائحة الداخلية المنظمة لعمل الهيئة.

ثانيا: أشكال تعارض المصالح في أعمال الهيئات الشرعية.

ويتمثل أهمها فيما يلي¹:

- التعارض بين استقلالية الهيئات الشرعية وحصول أعضائها على مكافئات مالية.
- التعارض بين مبدأ السرية وحق أعضاء الهيئات الشرعية الإفتاء لأكثر من جهة.
- تعارض المصالح في حالات الإفتاء للمؤسسات المالية والمساهمة فيها.
- التعارض بين حق الاطلاع على المعلومات الداخلية وامكانية الاستفادة منها.
- تعارض المصالح في حالة عدم الفصل بين الفتوى (التشريع) والتدقيق.

ثالثا: أسباب التعرض للمخاطر الشرعية

تتعرض المخاطر الشرعية لجملة من الأسباب يتمثل أهمها في:²

- ضعف التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المصارف والمؤسسات المالية والإسلامية وعدم إلمامهم وطبيعة أعمال المصارف الإسلامية وخصائص صيغ التمويل الإسلامي.
- انخفاض فاعلية أداء دور الرقابة الشرعية المطبق بالمصارف الإسلامية بسبب تشتت وظيفة الرقابة الشرعية بين العديد من الجهات سواء داخل أو خارج المؤسسة المالية الإسلامية مثل الهيئة الشرعية، والمراقب الشرعي، وإدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، وهو ما ساهم في ضعف الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

¹ كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص 288.

² المرجع نفسه، ص 29.

- عدم التزام بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير والفتاوى الشرعية الصادرة عن مجامع وهيئات المعاملات المالية والإسلامية وعدم الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية.
- عدم ملائمة العديد من عقود التمويل الإسلامي والاعتماد على مؤسسات قانونية خارجية لإعدادها ليست متخصصة في المعاملات المالية والإسلامية وهو ما أدى إلى صعوبة بعض العقود.
- عدم وجود مرجعية موحدة تنظم أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهو ما دعم من زيادة الاختلاف في الفتاوى المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية وما يتعلق بها من عقود وإجراءات تنفيذية وهو ما قد يساعد في التحايل غير المحمود.
- عدم وجود منهجية ترجيحية تساعد في الحد من مشكلة تعدد الآراء الشرعية حول نفس الحالة حيث لوحظ العديد من الفتاوى الشرعية المختلفة حول منتج واحد نظرا لاختلاف المذاهب وهو ما قد يساعد في الإضرار بالمنتجات المالية الإسلامية.
- كثرة الاعتماد على الحلول الاستثنائية في العديد من المسائل الشرعية، حيث اعتمدت العديد المصارف والمؤسسات المالية في التخصص والتوسع في الأعمال استنادا على الحلول الاستثنائية الشرعية في أعمال المصارف الإسلامية مثل التورق وهو ما قد يؤدي إلى تحولها إلى عموميات؛
- عدم ملائمة نظم التشغيل (الحاسب الآلي) لسماوات وخصائص منتجات وصيغ التمويل الإسلامي.
- غياب الأثر القانوني للأحكام الشرعية المنظمة لأعمال المصارف الإسلامية، وعدم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ الأحكام القضائية وما به من تضارب بين القوانين وبين الآراء الشرعية في حالات الخلافات.
- عدم وجود محاكم مختصة للبت في الخلافات الناتجة بعقود المعاملات المالية الإسلامية.
- عدم إلزامية المعايير والقوانين الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الدولية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا عدم مراعاتها لطبيعة أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: الصكوك في البنوك الإسلامية

نحاول من خلال هذا الميث أن نسقط الضوء على العلاقة القائمة بين الصكوك وبنوك الإسلامية روية كل طرف ومدى تأثيره في الطرف الآخر، وعلى أساس استخدامات الصكوك في البنوك الإسلامية وأمنها وكيفية إدارة البنوك المخاطر الصكوك، وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال المطالب التالية:

- دور الصكوك على مستوى البنوك الإسلامية
- أهمية الصكوك في البنوك الإسلامية
- أثر الصكوك الإسلامية على الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: دور الصكوك على مستوى البنوك الإسلامية¹

تعتبر الصكوك أداة محورية في نشاط البنوك الإسلامية، يمكن من خلالها تطوير هيكل الموارد والاستخدامات، وتفعيل دورها الاستثماري والتمويلي وتخفيف المخاطر فيها والحد من مشكلة السيولة فالميزة الفريدة للصكوك بنكيا انها تربط الموارد باستخدامها في الآجال فتخفف المخاطر الناتجة عن اختلاف الآجال الموارد عن الاستخدامات، وبالغرض من النشاط الممول، فرغ الكفاءة لسهولة المراقبة ومتابعة الأداء.

ويمكن للبنوك الإسلامية وفقا للصكوك توفير فرصة الاختيار للأغراض والمجالات والمشروعات التي تخصص لها حصيلة موارد الصكوك، وما في ذلك من تنمية إيجابية للمدخرين والتعرف على تفضيلاتهم، يمكن اعتبارهم عند اقبالهم على الإكتتاب في هذا الصك دون غيره بمثابة قناة معلومات عن الأسواق والاستثمارات، او مؤشر على تقييم الأداء.

ويعطي تعامل البنوك الإسلامية في الصكوك إصدارا وتداولها مرونة في تعديل هيكل الموارد وتركيبية المحفظة الاستثمارية، أي استخدام آلية الصكوك في إدارة الخصوم والأصول في البنوك الإسلامية،

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص: 265 - 266.

باستدعاء الأموال بالتصكيك، أو توظيف فوائض السيولة، أو الحصول على السيولة المطلوبة في بعض الفترات، واستخدام الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية ينتج عنه تفاعل بين العمل البنكي والاستثمار في دفع عملية التنمية، وإقامة هيكل مالي وتوظيف أكفأ وأكثر فاعلية.

المطلب الثاني: أهمية الصكوك في البنوك الإسلامية

يلعب الصكوك الإسلامية دوراً أساسياً في نشاط البنوك الإسلامية، ويمكن استشفافها من خلال الجوانب التالية:

أولاً: إدارة مشاكل السيولة في البنوك الإسلامية

تنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، يمكنه السيطرة على استخدام هذه الأموال، وعلى ذلك، فإن هناك أولوية تعطي لموقف السيولة عند توظيف الموارد.

وتنقسم مشكلة السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية إلى شقين: إدارة فائض السيولة، ونقص السيولة فالبنوك التقليدية تستطيع أن توظف فائض الميولة لديها وذلك من خلال تقديم القروض البيئية لليلة واحدة أو أكثر، أو من خلال الأسواق النقدية التي تتوفر فيها أدوات نقدية تلائم طبيعة عمل تلك البنوك، أما في حالة البنوك الإسلامية فإن الأمر يختلف تماماً، فإن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاءً لذلك لا تستطيع هذه البنوك توظيف الفوائض لديها بهذه الطريقة كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية.

من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع البنوك الإسلامية من خلالها أن توظف الفائض لديها وفي نفس الوقت تبقى إمكانية تسيلها قاعة وبأقل تكلفة، لذلك فإن الصكوك الإسلامية تقدم البديل المناسب لهذه البنوك، وحتى تستطيع هذه الأدوات القيام بدورها لا بد من وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية فكما هو معروف يزدهر العمل البنكي بوجود أسواق مالية ثانوية ليتم

من خلالها الاستثمار في أصول مالية قصيرة الأجل جدا ، والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة ، وتكلفة تحويلية ضئيلة ، كما أن هذه الأدوات المالية الإسلامية تشكل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه سوق نقدية إسلامي.¹

كما باستطاعة البنوك الإسلامية إيجاد حلول للفائض المالي لديها، لن تضغط على البنوك المركزية الاصدار صكوك إسلامية تستفيد منها البنوك الإسلامية في:

- استثمار أموال الملوک في استثمارات حقيقية لتمويل البنية التحتية.
 - التخفيف من الضغوط على تحويل الحالة المحلية إلى اجنبية.
 - إيجاد التوازن العادل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
 - الحد من المخاطر التي قد تواجهها البنوك الإسلامية وبالتالي تأثر القطاع البنكي بها.
- أما بالنسبة لمشكلة نقص السيولة فإن البنوك الإسلامية تتعرض لها بسبب اختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، حيث تنشأ ازمة السيولة من أن البنك لا يستطيع في إطار المشاركة في الربح والخسارة أن يسترد تمويله ما لم يحصل المشروع إلى مرحلة الإثمار الناجح، وذلك أمر بديهي لأن الاستثمار يكون على شكل أصول عينية يصعب تسيلها بسرعة، ولكن في حالة تصكيك هذه الاستثمار فإنه يمكن بيع هذه الأدوات في السوق الثانوية والحصول على السيولة اللازمة.

ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تشجيع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

بعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته كما انه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع، والاستثمار الإسلامي بعد استثمارة حقيقيا لأن محل التعامل أصول حقيقية وموجودات وليس مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية ييثرها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تحرك محققة قيمة مضافة حقيقية.

¹ عبد الحميد فيصل، مرجع سابق ، ص : 135

ورغم أن البنوك الإسلامية قد حققت نجاحا في إيجاد البديل البنكي الإسلامي، إلا أنها في مجال استخدام هذه الأموال قد ركزت على التمويل قصير الأجل الذي برز من خلال ارتفاع نسبة المراجعات التي تجريها البنوك الإسلامية، والتي انصرفت غالبا إلى قطاع التجارة وذلك على حساب الصيغ التمويلية الأخرى كالمشاركات والمضاربات.

واشكال التحويل التي تقدمها البنوك الإسلامية هي في معظمها أشكال العوائد الثابتة والإجارة والتي هي أيضا ذا مستوى مخاطرة أقل، بالرغم من أن ذلك يشير إلى مرونة وتكيف العمل المصرفي مع متغيرات البيئة التي يعمل فيها، إلا أنه يعد انحرافا في مسيرة المال البنكي عما كان متوقعا له، ولمعالجة هذا الخلل وإعادة التي يعمل فيها، إلا أنه بعد انحرافا في مسيرة المال البنكي عما كان متوقعا له، ولمعالجة هذا الخلل وإعادة التوازن إلى نشاط البنوك الإسلامية لا بد من إحداث تغيير في أساليب التمويل التي يمكن أن تستخدمها هذه البنوك.

ويمكن للصكوك الإسلامية أن تقدم تمويلا طويلا ومتوسط الأجل، حيث يمكن للبنوك الإسلامية أن تعيد التوازن لاستثماراتها من خلال توظيف الأموال المودعة لديها في صكوك استشارية طويلة الأجل، فليس من الضروري أن تقوم البنوك بعمليات الاستثمار المباشر لهذه الأموال.¹

ثالثا: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

ومن الأدوات التي يمكن أن تشكل أدوات ملائمة للتعامل مع مخاطر البنوك الإسلامية الصكوك الشرعية، فهذه الصكوك تتيح إمكانية تنويع الاستثمارات مما يسمح بتشتيت المخاطر وتوزيعها، كما تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة استثمارية تلائم حاجات ورغبات المستثمرين، مما سيعمل على التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال البنوك الإسلامية، الذي يعتبر ظاهرة غير صحية من وجهة النظر القائلة بتوزيع المخاطر، وذلك لما له من تأثير على تخفيض

¹ عبد الحميد فيصل، مرجع سابق، ص: 135، 136.

الهوامش الربحية حيث بشكل الاستثمار قصير الأجل المتمثل في المراجحات ما نسبته 70 % من أصول المصارف الإسلامية.¹

رابعاً: دور الصكوك الإسلامية في توفير إطار إشرافي ورقابي ملائم للبنوك الإسلامية

تخضع البنوك الإسلامية في معظم الدول الإشراف البنك المركزي الذي يخضع هذه البنوك لنفس السياسات والضوابط التي يطبقها على البنوك التقليدية، ونظراً لأن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، فإن تلك السياسات لا تتوافق معها كما أنها تعمل في كثير من الأحيان على الحد من قدرة تلك البنوك على النمو لذلك فهي تشكل أكبر التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية وفيما يلي سنتناول سياستين من سياسات البنك المركزي وبدائلها المقترحة:

1 - سياسة الملجأ الأخير للسيولة: يقوم البنك المركزي بدور الملجأ الأخير للسيولة وذلك من خلال تقديم القروض للبنوك التجارية، أو من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية والبنوك الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من هذه السياسة عند حاجتها للسيولة، وذلك للحرمة الشرعية المرتبطة بالقروض الربوية المقدمة من البنك المركزي، بالإضافة إلى المخالفة الشرعية الصريحة المتعلقة بعملية إعادة الخصم التي تمثل حقيقة عملية بيع الدين.

لذلك قدمت عدة اقتراحات كبديل لهذه السياسة ، ومن هذه الاقتراحات القرض الحسن بأن يقدم البنك المركزي قرضاً حسناً للبنوك الإسلامية عند حاجتها لذلك ، لكن هذا الأسلوب يتعارض مع طبيعة عمل البنك المركزي كونه مؤسسة اقتصادية وليس خيرية ، ومع أن تحقيق الربح ليس هدفه في الأساس ولكن نشاطه محكوم بأبعاد مالية ، أيضاً من الاقتراحات المقدمة في هذا المجال هو أن يقدم البنك المركزي السيولة المطلوبة للبنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الربح ، إلا أن لهذا الأسلوب أعباء إضافية كدراسة المشروع وإدارته وهذا ليس من اختصاص البنك المركزي ، وكذلك اقتراح إنشاء

¹ امال لعش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التمرير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معينة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 م : 113

صندوق مشترك للسيولة يتم تمويله عن طريق التطاع نسبة من قيمة الودائع الاستثمارية بالبنوك الإسلامية وإيداعها في هذا الصندوق ، ولكن هذا سيؤدي إلى تجميد الأموال.¹

من هنا تبرز الحاجة مجددا إلى إيجاد أسلوب يلائم طبيعة عمل البنوك الإسلامية من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى، ويمكن للصكوك الاستثمارية القابلة للتداول أن تشكل البديل الملائم، فالبنوك الإسلامية تستطيع أن تبيع الصكوك التي بحوزتها للبنك المركزي عند حاجتها للسيولة بدلا من عرضها مباشرة في الأسواق الثانوية وذلك لئلا تحدث انخفاضاً في أسعار هذه الأوراق نتيجة زيادة المعروض ملها فيقوم البنك المركزي بشرائها، ثم يقوم بإعادة بيعها في الأسواق المالية.

2- عمليات السوق المفتوحة : يستطيع البنك المركزي توجيه السياسة النقدية بالبلاد من خلال

عمليات السوق المفتوحة ، وذلك من خلال القيام ببيع وشراء السندات والأوراق النقدية ، لا سيما السندات الحكومية من وإلى المؤسسات المالية وغيرها ، حيث تتم المبيعات على هذه السندات عند وجود سيولة مفرطة ، في حين يقوم البنك المركزي بشراء هذه السندات عندما يرغب بضخ قدر من السيولة ، وهذه السياسة لا تأثير لها على البنوك الإسلامية لأن الأصول التي تمتلكها هذه المؤسسات لا تتضمن السندات التي يتعامل بها البنك المركزي ، وبذلك فهي أداة غير فعالة في الرقابة على البنوك الإسلامية ، لذا إذا أراد البنك المركزي أن يؤثر على البنوك الإسلامية من خلال هذه السياسة وجب له التعامل بأدوات مالية تتعامل بها البنوك الإسلامية ومن هذه الأدوات الصكوك الإسلامية القابلة للتداول مثل مكوك المشاركة والمضاربة والإجارة وغيرها.

فيستطيع البنك المركزي إجراء توسع في كمية النقود من خلال قيامه بشراء الصكوك المملوكة للبنوك وذلك بالقيمة السوقية لهذه السيولة أو بأعلى منها ويدفع قيمة هذه الصكوك نقداً، ويقوم مستلمو هذه المبالغ بإيداعها في البنوك وتتوسع بذلك كمية النقود جراء تزايد العمليات في البنوك.

¹ زاهره طي محمد بني عامر ، مرجع سابق ، ص : 170

كما يمكن للبنك المركزي إحداث تقلص في كمية النقود من خلال احتفاله بكمية من الصكوك لبيعها عند الحاجة بسعر السوق أو أقل إلى البنوك، فيقوم المشترون بدفع قيمتها نقدا مما يؤدي إلى انخفاض مباشر في الأرصدة السائلة لدى البنوك إذا كان المشتري هو البنك، وبالتالي ومما سبق نستطيع القول أن للصكوك دور في توفير إطار إشرافي ورقابي ملائم للبنوك الإسلامية ، إضافة إلى مواجهة التحديات القائمة.¹

المطلب الثالث: أثر الصكوك الإسلامية على الاقتصاد العالمي

أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن الدول ليست بمعزل عن التأثير الاقتصادي الخارجي، فهي تؤثر وتتأثر ببعضها سلبا وإيجابا، إذ لا عصف الإعصار المالي بالسوق الأمريكية وعانت من هزة مالية حادة عقب أزمة الرهن العقاري رأينا ارتداداتها تنعكس على أسواق أوروبا وآسيا ، حيث امتدت من لندن عاصمة الصيرفة العالمية إلى الصين واليابان وماليزيا ودول الخليج ، وتعالى الأصوات الحرة تطالب بإصلاح النظام المالي العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية - المحلية والدولية في بلدان العالم من أجل تفادي آثار هذه الأزمة الخانقة .²

وقد كان جملة ما أوصى به الاقتصاديون مجموعة من التعاليم تتطابق في جوهرها مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وظهرت صكوك الاستثمار كمنتج مالي سوف يساهم في الخروج من هذه الأزمة، حيث تسابقت إليه الدول والمؤسسات المالية كل من يحاول أن يفوز بحصة الأسد من هذه الاستثمارات، وسوف يذكر الباحث بعض المؤسسات المالية الدولية التي بدأت إصدار هذه الأوراق المتوافقة مع الشريعة الإنسانية.

¹ زاهرة على محمد بني عامر، مرجع سابق ، ص : 171 .

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحكومة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 142.

أولاً: البنك الإسلامي للتنمية.¹

يقوم البنك الإسلامي للتنمية² بتمويل المشروعات والبرامج المنتجة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء . فهو يستثمر أمواله في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء، كما يساعد في تنمية التجارة الخارجية ولاسيما في السلع الرأسمالية؛ كما يساعد المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. كما يقوم البنك بإجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات البنكية الإسلامية عن طريق الصناديق الخاصة التي تنشأ لهذا الغرض.

كما يمول البنك مشروعات التنمية في الدول الأعضاء بعدد من أشكال التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة (كالقروض والإجارة والبيع لأجل والمساهمة في رأس المال واعتمادات التمويل والصكوك وغيرها)، كما يقوم بتنمية التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق برامج تمويل التجارة، كعمليات تمويل تجارة الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار وغيرها.

اصدارات البنك للصكوك:

أ- أطلق البنك أول إصداراته من الصكوك في يوليو من عام 2003م.
ب- كان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، ولكن وفي ضوء الطلب القوي من المستثمرين فقد تمت زيادة حجم الإصدار إلى 400 مليون دولار، والإصدار مدته خمس سنوات، وهو أول إصدار في سوق مال إسلامي من جهة غير سيادية عقب عروض ماليزيا والبحرين، وثاني إصدار سندات دولية كسند اسلامي.

¹ موقع البنك على الانترنت www.isdb.org

² أنشأ البنك الإسلامي للتنمية من قبل المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة عام ١٩٧٣هـ / ١٣٧٣ م ، هدف دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والأمهات الإسلامية في أرجاء العام الحالة المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السامحة. البنك أعماله رسميا .

- ت- تعهد البنك بعرض كبير للصكوك (يغطي الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا)، وقد وزعت العملية بصورة جيدة وكان معظم الطلب من الشرق الأوسط كما تحقق التوزيع في الشرق الأقصى وأوروبا.
- ث- نجح البنك في توسعة نوع المستثمرين لهذه الأصول وكانت العملية أصلاً إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشترين تقليديين، فقد جاء نحو 70% من الطلبات من السوق التقليدية.
- ج- نجح الغرض من العملية في تطوير أسواق مال إسلامية، فقد كان هناك عدد من المستثمرين من قطاع التمويل الإسلامي الذين اشتروا سندات قابلة للتعامل لأول مرة، وحقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو 50% تقريباً من طلبات الشراء.
- ح- شارك البنك، كمدير مشارك، في إصدار صكوك قطرية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي عام 2003 م.
- خ- يكتب البنك أيضاً في عدد من عروض الصكوك من حكومة البحرين.
- د- يقوم البنك حالياً بجهود لتطوير سوق الصكوك وذلك بإيجاد سندات قابلة للتعامل تتسق وأحكام الشريعة.

تمويل المشاريع التنموية:¹

تمويل المشروعات وهو النشاط الأساسي للبنك حيث يستعمل لهذه الغاية صيغ المساهمة في رأس المال وتقديم القروض الحسنة والقروض الخاصة للدول الأقل نمواً أسلوب الإجارة والبيع لأجل والاستصناع وأسلوب البناء والتشغيل وتحويل الملكية وتقديم خطوط التمويل المؤسسات التمويل الوطنية والبنوك المركزية والتجارية في الدول الأعضاء.

ولقد أصبح نظام إصدار الصكوك الإسلامية حديثاً هو أحد أهم الوسائل التمويلية وأكبرها في تعبئة الموارد من السوق.

¹ تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، بشير عمر محمد فضل الله، ص12، تقرير البنك الإسلامي للتنمية، سنة 1428هـ، ص 126-13.

يظهر التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مدى اهتمام المجموعة بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي فمنذ تأسيس البنك، تم تخصيص 29 % من إجمالي التمويل 319 مشروعاً المرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، ومد أنابيب نقل الغاز، وشبكات الصرف الصحي.

أما القطاع الاجتماعي، فقد ركز بشكل أساسي على التعليم والصحة، وتم تمويل 1975 مشروعاً بنسبة 7.22 % من إجمالي التمويل، وتشمل هذه المشروعات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني، في حين بلغت حصة قطاع النقل والمواصلات 4.18 % من التمويل استفاد منها 322 مشروعاً في ميادين بناء وتأهيل المطارات والموانئ والطرق ومد خطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى خطوط الاتصالات، فيما تم تمويل 313 مشروعاً في قطاع الزراعة بنسبة بلغت 9.8 % من إجمالي تمويل البنك، شملت مشاريع الري وإصلاح الأراضي وإنشاء نقاط المياه وحفر الآبار، بينما عادت النسبة الباقية من حجم التمويل الإجمالي 9.23 % للصناعة والخدمات المالية.

ثانياً: مركز إدارة السيولة (LMC)¹

مركز إدارة السيولة هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في 2002، وحصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومعالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة لدى تلك المؤسسات باستخدام صكوك الاستثمار وتشجيع التعامل مع مركز إدارة السيولة.

كما يساهم المركز في إعداد خطط استراتيجية لإدارة السيولة والموازنة بين موارد البنوك مع السيولة واستخداماتها.

¹ موقع المركز على الإنترنت www.lmc Bahrain.com

يعد مركز إدارة السيولة المالية أحد المساهمين بفاعلية في سوق الإصدارات الأولية للصكوك وذلك من خلال ترتيب هذه الإصدارات أو العمل كمستشار، كما يعمل على تأسيس السوق الثانوية لتداول الأدوات الاستثمارية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمدد القصيرة الأجل، فالمركز يمتلك القدرة المهنية لترتيب أدوات استثمارية متوافقة والشريعة الإسلامية ولمدد زمنية مختلفة.

كما أطلق مركز إدارة السيولة المالية في البحرين في تشرين أول/ أكتوبر 2000م موقعه على شبكة الإنترنت¹ الذي يعني بتسجيل ورصد حركة العرض والطلب على الصكوك، وذلك للمساهمة في خلق وتأسيس سوق ثانوية نشطة خاصة بالصكوك (السندات الإسلامية) ولدفع عجلة تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية التطوير وتوسعة السوقين الأولية والثانوية بغية تنمية السوق المالية الإسلامية.

إن خدمة تسجيل العرض والطلب للصكوك تم ضمن الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز وهي خدمة مجانية، ويتم عرض جميع نتائج التسجيل عبر بوابة خاصة في الموقع ومتوفرة للجميع متصفح الموقع، ويعرض مؤشرات أسعار مجموعة منتقاة من الصكوك المسجلة.

بعض إصدارات مركز إدارة السيولة:²

أ- قلم مركز إدارة السيولة المالية بإصدار الصكوك الإسلامية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كما فعل مع بنك الاستثمار الإسلامي الأول بطرح أول إصدار له من الصكوك الإسلامية بقيمة 75 مليون يورو في 2006/10/03م، والذي عرف باسم " يورو فرسان " مشيراً إلى أن الاكتتاب في الصكوك فاق التوقعات بقيمة 25 مليون يورو، خاصة فيما يتعلق بكونها صكوكاً إسلامية توافق أحكام الشريعة الإسلامية، أنظر الملحق رقم (1) و (3).

ب- اختار مرفأ البحرين المالي المركز إدارة السيولة المالية " لإدارة عملية تمويل المرحلة الأولى من مشروع المرفأ والتي تشمل البرجين والمجمع المالي وبيت المرفأ والبالغة تكلفتها 250 مليون دولار، حيث

¹ www.lmc Bahrain.com

² موقع المركز على الانترنت

سيقوم المركز بإدارة وتنظيم عملية التمويل الإسلامي، حيث تم إصدار صكوك إجارة لمدة خمس سنوات تستحق الدفع في 2010م، وتقدم عائدات فصلية ل 250 نقطة أساس وفقاً لـ (LIBOR).

ت- كما زاد المركز ومصرف الإمارات الإسلامي القوة الهامة لعائدات صكوك أريكو الشركة مشروع الأهلية للعقارات، وهي صكوك مستمرة لسنتين مع معدل ربح 8% واجب الدفع كل نصف سنة.¹

ث- نظم المركز عرض صكوك مشاركة مدينة (لاكون)، كجزء من مشروع مدينة (خيران بيرل) الأوسع.

ج- أعلن المركز اختتام أضخم إصدار في الكويت في 28 كانون الأول 2009 لصالح الشركة القابضة الأهلية التابعة لمدينة (لاكون) والبالغة 200 مليون دولار.

ثالثاً: السوق المالية الإسلامية الدولية (IFM)²

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية، ورفعت البحرين اتفاقية عام 2001 مع ماليزيا وإندونيسيا والسودان وبروناي إضافة إلى بنك التنمية الإسلامي ومقره السعودية لإنشاء هذه السوق.

تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى أن تكون لاعبا فاعلا في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية منها. فالطلب المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية وبرامج الخصخصة في عدد من الدول الإسلامية والتطور التكنولوجي المتزايد إنما هو بعض ملامح عولمة سوق رأس المال.³

¹ موقع السوق المالية على الانترنت www.lifi,iler.com

² تتكون إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية من لحمتين أساسيتين

³ عضويتها مفكر بن إسلاميين متخصصين بقضايا الاقتصاد وتختص بتقرير مدى انسجام الأدوات الاستثمارية مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولحبة أخرى للتطوير والدراسات ورئيس تنفيذي.

ومع تطور سوق الصكوك الإسلامية المستمر سعت لأن تكون لاعبا فاعلا في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية وفي عمليات الإدراج المتبادلة بعدما أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على جذب رؤوس الأموال من أكبر عدد ممكن من المستثمرين وفي كونها آلية لجمع المدخرات لأن الكثير من المستثمرين والعملاء يريدون التعامل وفق الشريعة الإسلامية فإذا تمكنت البنوك الإسلامية من تقديم خلات مماثلة للبنوك التقليدية فإنها ستكسب الكثير في السوق المصرفية مستقبلا.

كما يرمي تنسيق الجهود الدولية إلى توحيد المعايير والأسس المنظمة لأسواق رأس المال الإسلامية ومعالجة التحديات العملية والشرعية لإصدار الصكوك الإسلامية بإيجاد أدوات مالية إسلامية طويلة وقصيرة الأجل لمواجهة التحديات التي تواجه تنمية سوق رأس المال الإسلامي خاصة وأنه سيركز على دور الصكوك الإسلامية في تنمية هذه السوق من أجل تلك تسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى الدخول في تحالفات مع المؤسسات العالمية الفاعلة في مجال رأس المال.¹

الدور التنموي للسوق²: تعتبر معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية و إيجاد بدائل استثمارية جديدة هدفا من أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية لخلق أدوات استثمارية جديدة و إيجاد سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة، حيث تصب معظم نشاطك البنوك الإسلامية على التعامل في السلع بينما هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام البنوك الإسلامية كالصكوك الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت بطرحها في السوق ، حيث تساعد هذه الأدوات في معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

وتنصب جهود السوق المالية الإسلامية الدولية في جلب كل المؤسسات ذات العلاقة خصوصا المؤسسات المالية الإسلامية المهمة بمسائل تطوير سوق الأوراق المالية إلى هذه السوق. لأن الخبرة والمعرفة التي يتمتع بها أعضاء المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية تمثل رصيذا يمكن للسوق المالية الإسلامية الدولية الاستفادة منه لتحقيق أهدافها في تطوير سوق المال الإسلامي خاصة وأن أعضاء

¹ موقع السوق على الانترنت .

² مؤسسات السنية التحتية للساعة المالية الإسلامية ماهر فلفحي ، ص 29 ، موقع باركر على الإنترنت www.kantakil.com

المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية يعملون على تطبيق معايير قانونية عالية من أجل سوق متوازنة وفاعلة¹.

النشاطات التنموية للسوق:² وقع مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية على مذكرة تفاهم بين السوق المالية الإسلامية الدولية وسوق البحرين للأوراق المالية في حزيران يونيو 2004 ، يسعى الطرفان بموجبها إلى تعزيز التعاون من أجل فعالية المشاريع التي يقوم بها الطرفان من الإسلامية الدولية وسوق البحرين للأوراق المالية في حزيران / يونيو 2004 ، يسعى الطرفان بموجبها إلى تعزيز التعاون من أجل فعالية المشاريع التي يقوم بها الطرفان من أجل المصلحة المشتركة ، وتبادل الخبرات والمعلومات لتسهيل عمليات ابراج ومتاجرة الأدوات المالية الإسلامية عالمية ، إضافة إلى التعاون لتصين السيولة في السوق واستثمار فرص التعاون في مجالي التعليم والتدريب.

كما وقعت السوق المالية الإسلامية الدولية منكرة تفاهم معاملة مع السوق المالية الدولية بلبوان - ماليزيا - في كانون ثاني / يناير 2004 بغية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والذي يعتبر أيضا هدفا من أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية.

كما نظمت السوق المالية الإسلامية الدولية جلسة عمل مع بنك الدولة بباكستان ومؤسسة نقد البحرين لتطوير السوق الثانوية للأدوات المالية الإسلامية ولبين أهداف السوق المالية الإسلامية الدولية. ويعد المجلس معايير وضوابط إدارة المؤسسات المالية الإسلامية لينصب حول وضع ضوابط وارشادات لضمان حماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار لأنهم يحملون الخسارة ويشاركون في الربح، وذلك بنشر معلومات تساعد أصحاب حسابات الاستثمار في اتخاذ القرارات المناسبة لهم وتبين مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

¹ تصريح الرئيس عبد الحميد المدير السيدي اللون المالية الإسلامية الدولية ، موقع المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية .

² مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية سامية مركز الدكتور سامر لتطوير الأعمال ، ص 30-32.

خلاصة الفصل:

قدمت الصناعة المالية الإسلامية منتجات متنوعة بين منتجات أصلية تم استنباطها من الفقه الإسلامي ومنتجات أخرى تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية، مع تكييفها وفق ضوابط وأحكام الشريعة فتمثلت في الصكوك الإسلامية.

وتتنوع هذه الصكوك حيث نجد صكوك السلم والاستصناع والمراجحة والوكالة بالاستثمار، وصكوك المضاربة والمشاركة والإجارة، وصكوك المزارعة والمساقاة والمغارسة، وتحكم هذه الصكوك الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية، ونظرا لتنوعها فإنها تؤدي دورا اقتصاديا على مختلف الأصعدة، إضافة إلى أنها تختلف عن أدوات الاستثمار التقليدية والمتمثلة في الأسهم والسندات غير الشرعية في العديد من النقاط من بينها الأحكام التي يخضع لها كل طرف والمشاريع الصادرة عنها والضمانات المقدمة من عدمها والمدة الزمنية التابعة لكل منها، بالإضافة إلى الإدارة وملكية حامل كل طرف واقتسام الأرباح والخسائر والعقد القائم على كل من الصكوك والأسهم والسندات.

الفصل الثالث

دراسة بعض التجارب الدولية للصكوك

الاسلامية

تمهيد:

سعت الكثير من الدول إلى تطبيق الصكوك الإسلامية حول العالم، نظراً لأهمية ودور الصكوك في تنمية الاقتصاد، فأتجهت الكثير من الدول إلى استخدام الصكوك في توفير الاحتياجات التمويلية سواء في تمويل المشروعات الاستثمارية أو مشروعات البنية التحتية.

ونظراً لأهمية دور الصكوك في الاقتصاد، انتشر استخدام الصكوك بين دول كثيرة ومنها باكستان، البحرين، قطر، ماليزيا، السودان، إيران، بالإضافة إلى بعض حكومات الولايات في جمهورية ألمانيا وتركيا.

وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح تجربة تطبيق الصكوك في العالم وذلك من خلال تناول ثلاثة تجارب دولية في إصدار الصكوك وهم (ماليزيا وبريطانيا والجزائر)، ثم توضيح الدول التي في سعيها تطبيق الصكوك.

المبحث الأول: واقع الصكوك الإسلامية ببريطانيا وبالإمارات:

أولاً: التجربة الإماراتية في الصكوك الإسلامية:

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد بديل شرعي للأسهم ومثل هذه الدول (الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت) وكانت الصكوك الإسلامية هي البديل المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها تلك الدول خاصة مع ازدهار هذه الصكوك على مستوى العالم في الآونة الأخيرة وما حققته من نتائج إيجابية في كثير منها مثل ماليزيا.

يشار إلى أن الإمارات قد تبوأ المركز الأول في إصدار الصكوك في عام 2007، حيث بلغ حجم ما أصدرته 33 مليار دولار متفوقة على ماليزيا التي بلغ حجم إصدار الصكوك فيها 31 مليار دولار.

تعتبر دولة الإمارات العربيّة المتحدة الدولة الأولى في هذا المجال، وهي التي بدأ فيها نظام الصكوك بحسب الشريعة الإسلاميّة، وأقيم فيها البنك التجاري الأول الذي يتعامل بالصكوك وهو “بنك دبي الإسلامي” في عام 1975م، وهناك أيضاً مصرف عجمان، وبنك الهلال، وقد استفادت من هذه الصكوك بشكل كبير، وقد ساهمت هذه الصكوك الإسلامية في تمويل العديد من المشروعات مثل مشروع ميناء خليفة والمناطق الحرة بحوالي 10 مليار دولار.

حيث يعد ميناء خليفة والذي تم افتتاحه في 2012م، من أهم المرفئ في الدولة وأهم مشروعات البنية التحتية ومساهما قويا في الناتج المحلي الإجمالي والذي يزداد عام بعد عام، ويساهم أيضا في استقبال وتصدير البضائع والخدمات وتوزيعها ويساهم أيضا في تعزيز النمو الاقتصادي والصناعي والتجاري من خلال مدينة خليفة الصناعية المجاورة للميناء، أي يعتبر الميناء أحد المرتكزات الاستراتيجية في تعزيز قطاع النقل البحري والتجارة.

خلال السنوات التي أعقبت تأسيسها، حافظت موانئ أبو ظبي على معدلات نمو مطردة وحيث وصل مساهمته إلى 18.3 مليار درهم عام 2017م مقارنة بعام 2006م الذي بلغ 181 مليون درهم أي زاد بنسبة 06. % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك العديد من المؤسسات الخاصة بإصدار هذه الصكوك ومنها بنك دبي الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات وأول مصرف إسلامي متكامل الخدمات هو بنك دبي الإسلامي وهناك أيضا بورصة دبي الشركة القابضة لسوق دبي الماليين والتي أنشئت أول برنامج ادخار يطابق أحكام الشريعة الإسلامية في العالم.

وقد انطلقت الصكوك الإسلامية من إمارات دبي عاصمة للصكوك الإسلامية، باعتبارها الإصدار الأكبر للصكوك الإسلامية على مستوى العالم وحيث طرح حوالي 4.25 مليار دولار في عام 2017، وبدا نشاطه في عام 2007 في إصدار هذه الصكوك.

مثال حيث قامت حكومة دبي من خلال مصارفها ممثلة في دائرة الطيران المدني بالتوقيع مع ستة بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك الإجارة بحجم مليار دولار أمريكي تم تغطيتها بالكامل لتمويل توسعات مطار دبي.

كانت نسبة مساهمة البنك من الناتج المحلي الإجمالي متفاوتة وأعلى نسبة كانت في عام 2012، إلا أنه ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبنوك الأخرى واعتمدت بشكل رئيسي على الصكوك الإسلامية.

ونتيجة لتوسعها في إصدار الصكوك، أفادت شهادات صادرة من وكالات تصنيف عالمية ومؤسسات مالية أن مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي تستطيع أن تقوى إمكانياتها وتطوير بنية تحتية داعمة لإصدار الصكوك على صعيد منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لتوسع الإمارات في إصدار هذه الصكوك يتوقع أنه في السنوات القادمة بحلول عام 2030، حيث يتفق الخبراء والمختصين على أن أداء دولة الإمارات العربية المتحدة يجعلها مرشحا قويا لقيادة سوق الصكوك على الصعيد العالمي، حيث ارتقت إلى المركز الأول عالميا في إدراج الصكوك التي تعتبر أهم أدوات التمويل الإسلامي.

ثانياً: التجربة البريطانية في الصكوك الإسلامية:

بدأ ظهور التمويل الإسلامي في بريطانيا عام 1980، كما أنه أنشأ أول بنك إسلامي في بريطانيا عام 1982 وهو بنك البركة الدولي، وتتبع ذلك نمو منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية في التمويل والتأجير.

في مطلع الألفية الثانية بدأت حكومة بريطانيا تتخذ خطوات جديدة في مجال التمويل الإسلامي وذلك بتطوير برنامج عمل لجعل قوانين الخدمات المالية متوافقة مع نمو التمويل الإسلامي، ويقدر عدد المؤسسات الموجودة في المملكة المتحدة التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي ضعف عدد المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت أصول المؤسسات القائمة في المملكة المتحدة والتي تقدم خدمات التمويل الإسلامي حوالي 4.5 مليار دولار في نهاية عام 2014، ويوجد حالياً في المملكة المتحدة خمس بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبلغت أصول هذه البنوك 3.6 مليار دولار في نهاية عام 2014، ولا يقتصر تقديم الخدمات المالية في المملكة المتحدة على البنوك الإسلامية فقط أيضاً يوجد بنوك تقليدية في المملكة المتحدة تقدم خدمات مالية إسلامية.

في عام 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً ذات سيادة، حيث أصدرت الحكومة صكوكاً إسلامية تقدر بحوالي 200 مليون جنيه إسترليني تستحق في 22 يوليو 2019 وقد تم بيع هذه الصكوك للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز الرئيسية للتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

وقد تلقت الصكوك السيادية الأولى في المملكة المتحدة طلباً قوياً جداً، حيث بلغ مجموع الطلبات حوالي 2.3 مليار جنيه إسترليني، وقد تم تخصيص هذه الصكوك لمجموعة واسعة من المستثمرين بما في ذلك صناديق الثروة السيادية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية المحلية والدولية، وتم تحديد معدل الربح على الصكوك بنسبه 2.036% بما يتماشى مع العائد على الصكوك ذات نفس فترة الاستحقاق.

وقال وزير الخزانة البريطاني أن إصدار أول صكوك إسلامية سيادية في بريطانيا يلبي رغبة الحكومة بأن تصبح المركز الغربي للتمويل الإسلامي ، وبعد ذلك جزءاً من خطة بريطانيا الاقتصادية طويلة الأجل لجعل المملكة المتحدة المركز الذي لا جدال فيه للنظام المالي العالمي وبإصدار الصكوك الإسلامية السيادية أظهرت الحكومة البريطانية أنه من الممكن إنشاء قاعدة بريطانية ناجحة للتمويل الإسلامي وأعلن مراقبون بريطانيون أن الديون الإسلامية ستصبح مصدراً لتمويل مشروعات البنية التحتية البريطانية مثل توربينات الرياح والقطارات فائقة السرعة والمطارات.

أما فيما يتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية من قبل القطاع الخاص فقد سعت بريطانيا منذ عام 2003 إلى عدم وجود تفرقة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فيما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع ، واتضح ذلك في إعطاء تراخيص لأول بنك إسلامي من فئة بنوك التجزئة المتجهة إلى الجمهور ، وتمت مراجعة القوانين المتعلقة بالضرائب والتسهيلات الخاصة بهذه البنوك وبذلك أصبحت بريطانيا للمركز الغربي للصيرفة الإسلامية ، وبعد عام 2008 تم إصدار قرارات جديدة خاصة بمنح إعفاءات ضريبية على الصكوك الإسلامية وهو ما اعتبره الخبراء أهم إجراء اتخذته لندن لتشجيع نمو المصارف الإسلامية ولجذب رؤوس أموال المدخرين .

إن أول صك إسلامي تم إصداره في بريطانيا هو uscorporate و keveyt sukuk من طرف بنك أوروبي وتعد هذه العملية الأولى من نوعها، أما النوع الآخر من الصكوك فكان صكوك المشاركة التي تم إصدارها سن 2010 من طرف IIT international innovate technologies

سوق الصكوك الإسلامية هو المحرك الرئيسي لسوق التمويل الإسلامي، وبورصة لندن مركز رئيسي لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وكان أول إصدار للصكوك الإسلامية في بورصة لندن كان لدولة الإمارات لشركة (تبريد) وذلك بقيمة 200 مليون دولار عام 2007 .

وكان هناك عشرة صكوك متداولة في بورصة لندن بقيمة 5.1 بليون دولار عام 2011، وتم إضافة اثنين آخرين بداية عام 2012 ووصل عدد الصكوك إلى 37 صك بالبورصة بقيمة 20 بليون دولار عام 2012.

ثالثاً: دول في سعيها لتطبيق الصكوك:

مع تطور سوق الصكوك والطفرة التي شهدتها في الفترة الأخيرة وسعى الدول والشركات في تنويع مصادر التمويل والاستفادة من سيولة السوق المالي الإسلامي والذي لا يستثمر في السندات التقليدية، أعلنت عدد من الدول أنها بصدد دخول سوق الصكوك قريباً.

ففي أستراليا أعلن مجلس الضرائب القومي أنه بصدد إدخال تعديلات على قوانين الضرائب، ليضمن المعاملة العادلة لأدوات التمويل الإسلامي ويجذب إصدار الصكوك، كما أعلنت فرنسا أنها تخطط لإصدار صكوك سيادية خلال الفترة القادمة، وفي خطوة رئيسية نحو ذلك أجاز مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) النموذج الفرنسي للصكوك مع إدخال بعض التعديلات البسيطة عليه وذلك في نوفمبر 2010، أما الفلبين وسريلانكا فقد أكدا على عزمهما للدخول بقوة في مجال الصكوك وإصدار قوانين وتشريعات جديدة.

كما أعلنت وزارة المالية في السنغال أنها بصدد دراسة إصدار صكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية، وفي نيجيريا أعلن محافظ البنك المركزي عن مخططات الحكومة لإصدار صكوك سيادية بهدف جعل نيجيريا مركزاً للتمويل الإسلامي بحلول عام 2020، كما أعلنت اليابان وروسيا عن عزمهما إصدار صكوك سيادية مع إدخال تعديلات تشريعية وضريبية لإزالة العوائق أمام إصدار الصكوك.

أما مصر يمكن القول إنها لا تزال في مرحلة إعداد البنية التحتية والتشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق الصكوك الإسلامية فيها، وقد مرت مراحل إصدار الصكوك في مصر على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى بدأت في 2012 وفيها وافقت الحكومة على مشروع قانون الصكوك السيادية ولم توافق مؤسسة الأزهر على مشروع القانون كما لم يوافق عليه أيضاً الأحزاب السياسية وجمعيات متخصصة في التمويل الإسلامي.

أما المرحلة الثانية بدأت في يناير 2013 بعد تعيين وزير مالية جديد حيث تم إنشاء فريق عمل جديد يتكون من ممثلين من الأحزاب الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني ووزارة المالية والاستثمار إضافة إلى البنك المركزي لوضع مشروع قانون جديد للصكوك الإسلامية، يعالج مشكلات قانون الصكوك السيادية التي تم رفضه من قبل، وبعد ذلك تم إلغاء العمل بقانون “الصكوك الإسلامية” في مصر قبل عزل الرئيس محمد مرسى بشهرين.

وبدأت المرحلة الثالثة في فبراير 2018، منذ إعلان وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، سحر نصر موافقة مجلس النواب نهائيا على تعديلات قانون سوق المال، لتشمل تفعيل الصكوك كأداة مالية، لإعادة تنظيم إصدار وتداول صكوك التمويل، وتنظيم بورصة العقود الآجلة بهدف تنويع الأدوات المالية المتداولة وتشجيع الاستثمار وإتاحة التمويل للمشروعات.

وتضمن مشروع القانون الذي ينتظر أن يقره مجلس النواب قريبا، إضافة نحو 20 مادة للتنظيم القانوني للصكوك كبديل عن القانون الذي صدر في مايو 2013 ولم يتم تفعيله.

المبحث الثاني: واقع الصكوك الإسلامية بماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وهذه الدولة ومنذ عام 1970م وهي تعمل بخطى متقدمة لتحسين الوضع العام في البلاد خصوصا الاقتصادي، فقد عملت من خلال خطط خمسية متعاقبة لترتقي بمستوى المعيشة لدى المجتمع، حيث كان تقريبا أكثر من 70 في المائة من الشعب حينها دون مستوى الفقر، خصوصا الملايين الذين يمثلون الأغلبية لسكان ماليزيا، ومع العمل المتواصل استطاعت ماليزيا أن تصل إلى الحلم الذي أسهم في علاج المشكلة الاقتصادية التي يعانيها المجتمع، بالتوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، وإيجاد فرص أكبر للعمل وتحقيق مستوى جيد للدخل.

إن التجربة الماليزية أصبحت اليوم تصدر إلى العالم، وأصبحت تستقطب المتميزين من العلماء والباحثين في مجال المصرفية في العالم من خلال العمل في ماليزيا أو من خلال تقديم تجاربهم من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات أو الاستشارات، للإسهام في نهضة هذا القطاع. ومن اللافت للانتباه الاهتمام الكبير على المستوى الحكومي بقطاع المصرفية الإسلامية، حيث دعمت الحكومة على مستوى الأنظمة والتشريعات البنك المركزي لإيجاد نظام يتناسب مع وضع المصرفية، إضافة إلى النظام الأساس الذي وضع للبنوك التقليدية، كما أن البنك المركزي دعم إنشاء مركز للتدريب والتعليم والبحث وهو الإنسيف INCEIF، وذلك باستقطاب عديد من العلماء والخبراء في مجال المصرفية، حيث إن هذا المركز يعمل فيه عديد من أبرز الباحثين في هذا القطاع، وهذا المركز يقدم الآن عديدا من المنح للطلاب من الماليزيين أو من خارج ماليزيا سواء كان بغرض الدراسة أو البحث، وذلك من خلال التعاون مع عدد من المؤسسات التعليمية والبنوك لتقديم البرامج التعليمية سواء للجامعات أو المعاهد وغيرها.¹

كما أن ماليزيا فتحت أبوابها للمصارف الإسلامية في العالم لتقديم خدماتها المصرفية داخل ماليزيا، فلديها اليوم خمسة بنوك إسلامية لا تقدم إلا المنتجات المتوافقة مع الشريعة، ثلاثة منها من خارج ماليزيا مثل بيت التمويل الكويتي وبنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي، كما أن لديها بنكين محليين هما بنك معاملات وبنك إسلام، إضافة إلى عديد من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات متوافقة

¹ - طيبة عبد العزيز، عمرواي علي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية - التجربة الماليزية نموذجا - الملتقى الوطني حول "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب، عرض وتقييم تجارب دولية"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 12 ديسمبر، 2017، ص 09.

مع الشريعة، وهذه البنوك ملزمة بتعيين هيئات شرعية تشرف على عملها، كما أن لدى البنك المركزي هيئة شرعية مستقلة تابعة له للإشراف على ما تقدمه البنوك من منتجات ترى أنها متوافقة مع الشريعة. كما أن ماليزيا اليوم تعد من أكثر الدول في العالم التي تقدم الصكوك التي تعتبرها متوافقة مع الشريعة، والتي تنبني على عقود مثل المشاركة والإجارة والمراجعة، وما زالت تصمم العقود والمنتجات والدورات والبرامج الأكاديمية التي لا تستهدف فقط ماليزيا بل لها انتشار أكثر في العالم خصوصا الخليج العربي. وهذه التجربة لا يمكن أن نصفها بالكمال، إذ إنه من دواعي التقدير أن تكون هناك تجربة حديثة متكاملة، ولكن هذه التجربة لم تتجاهل النقص الحاصل فيها، بل إن هناك اتجاهها كبيرا لتشجيع المتخصصين في العلوم الشرعية لدخول هذا القطاع وتقديم البحوث والدراسات والتأصيل الشرعي لقضايا المصرفية الإسلامية، وبالحدوث مع كثير من المتخصصين في مجال المصرفية الإسلامية تجد أن هناك تأكيدا وبرامج عملية الآن لتحفيز طلبة العلم الشرعي للدخول إلى هذا القطاع، كما أن هناك حرصا على تضيق مساحة الخلاف بين العلماء في ماليزيا والعلماء في منطقة الخليج، خصوصا في مسائل مثل ما يتعلق بمسألة العينة وبيع الدين.

وتشهد ماليزيا منذ عقود اهتماما متزايدا بالصناعة المالية فقد تأسس فيها أول بنك إسلامي (يسمونه بنك إسلام ماليزيا) سنة 1983م وبذلك تكون ماليزيا إحدى أوائل الدول الإسلامية التي اهتمت بالصناعة المالية الإسلامية، وكانت التجربة قد بدأت في العصر الحديث في مصر بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971م لكن الصناعة بدأت نشأتها الواضحة مع تأسيس البنك الإسلامي للتنمية سنة 1975م ثم بنك دبي الإسلامي الذي تأسس في السنة نفسها ثم بيت التمويل الكويتي 1977م، وبدأت الصناعة بعد ذلك تنتشر في أنحاء العالم الإسلامي وخارجه.¹

اهتمت ماليزيا اهتماما كبيرا بالصناعة المالية الإسلامية، فعلى مستوى التشريعات أصدر البنك المركزي التشريعات الضرورية لتمكين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة أنشطتها بصورة طبيعية. وكما ذكرنا فقد تأسس أول بنك إسلامي في ماليزيا سنة 1983م ولكن تأسس قبله صندوق الحج وهو اليوم إحدى كبريات المؤسسات المالية في ماليزيا، وجاء تأسيسه استجابة لرغبة الحاج الماليزيين في إيجاد قناة مقبولة شرعا يحفظون فيها مدخراتهم المخصصة لأداء الركن الخامس بعدما قاطعوا

¹ - المرجع السابق، ص 12.

المؤسسات المصرفية التقليدية التي تتعامل بالربا. وازداد عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا (مصارف إسلامية ومؤسسات تكافل - تأمين) خلال السنوات الماضية.

وتبلغ حصة المؤسسات المالية الإسلامية من السوق المصرفية اليوم 17.4 %، من ضمنها ما يعرف بنظام النوافذ (Windows) ماليزيا أسست بنى تحتية متكاملة كما ذكرنا تهتم ماليزيا اهتماما بالغا بالصناعة المالية الإسلامية، وقد تجلّى ذلك في الاهتمام بالنواحي التشريعية والتنظيمية، فضلا عن تأسيس عديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي مثل: المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEIF)، وهو مؤسسة جامعية متخصصة أسسها البنك المركزي الماليزي سنة 2006م بهدف دعم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تكوين الكوادر التي تحتاج إليها وإكسابهم المهارات والمعارف المتخصصة في هذا المجال وهي تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي.¹

وقد شهد نمو السوق المالية الإسلامية أبعادا دولية شملت إنشاء مجالس وهيئات مالية ونقدية لها أبعاد دولية، ومن ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفتح فروع لبنوك دولية إسلامية، وقد شهدت عملية تحرير السوق المصرفي الإسلامي افتتاح أول مصرف إسلامي أجنبي منح له الترخيص بموجب قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 1983م في أغسطس 2005م. الأداء المالي أما من ناحية الأداء المالي، فلقد أبدت الصناعة المصرفية الإسلامية بصورة كلية نتائج إيجابية في عام 2005م حيث سجلت كل من الربحية والأصول لأول مرة مبلغاً قدره بليون رنجت ماليزي و100 بليون رنجت ماليزي على التوالي. لقد ازداد مبلغ الأصول ليسجل 111.8 بليون رنجت ماليزي، الأمر الذي يعكس نمواً قوياً بنسبة 17.7 في المائة ويمثل 11.3 في المائة من إجمالي الأصول في النظام المصرفي. كما ازدادت حصة السوق من الودائع والتمويلات الإسلامية إلى نسبة قدرها 11.7 في المائة و12.1 في المائة على التوالي للصناعة. أما إجمالي التمويلات القائمة فلقد ازدادت بنسبة 16.5 في المائة، وذلك بسبب الزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها وإصدارها بنسبة 55.1 في المائة و19.4 في المائة على التوالي في حين انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة إلى 4.8 في نهاية عام 2005م، كما ظلت

¹ - موسى بن منصور، أحمد بن السيلت، قدرة الصكوك الإسلامية على التوسع في التمويل، تجارب دولية مختارة، الوطني حول "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب، عرض وتقييم تجارب دولية"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 12 ديسمبر.

رسملة القطاع المصرفي الإسلامي في حالة جيدة، حيث سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر RWCR نسبة تفوق 12 في المائة على مدار السنة. استغلال الإمكانيات المصرفية الإسلامية استغلالاً أقصى يمنح قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 1983 ترخيصاً شاملاً للمصارف الإسلامية المرخصة، فبموجب هذا القانون يسمح للمصارف الإسلامية بممارسة الأنشطة المصرفية بجميع نواحيها وفقاً لمبادئ الشريعة، ابتداء من أنشطة مصارف التجزئة التجارية حتى الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأكثر تعقيداً، التي تضم جملة أمور.. تمويل الشركات والأنشطة المتعلقة بإدارة حقوق الملكية والثروات الخاصة. وحتى الآن، ما زالت الأنشطة المصرفية التي تمارسها المصارف الإسلامية في ماليزيا تعتمد إلى حد كبير على نموذج المصرف التقليدي. وكذلك الوضع بالنسبة لأنشطة الصيرفة الإسلامية التي تمارسها المؤسسات المصرفية التقليدية المشاركة في برنامج الصيرفة الإسلامية، حيث إن نحو 70 في المئة من التمويلات التي تقدمها المؤسسات المصرفية الإسلامية هي تمويلات عن طريق البيع أو الاستئجار تستهدف قطاع التجزئة لتمويل شراء الممتلكات السكنية والسيارات.¹

أما بالنسبة لإدارة السيولة، فقد قدم البنك المركزي الماليزي أداة مالية إسلامية جديدة تعرف باسم "صكوك إجارة البنك المركزي الماليزي". تم إصدار هذه الصكوك في فبراير 2006م بواسطة شركة لعرض خاص BNM Sukuk Berhad. ويبلغ حجم هذا الإصدار 400 مليون رنجت ماليزي. ولقد تم استخدام إيرادات هذه الصكوك لشراء أصول البنك المركزي الماليزي التي تم إيجارها من جديد للبنك مقابل رسوم استئجار ستوزع بين المستثمرين كعوائد على أساس نصف سنة. تعزيز الأطر الشرعية أما من حيث الإشراف الشرعي فقد استمر البنك المركزي في تقييم مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة. يقوم البنك المركزي الماليزي بالتأكد من قيام اللجان الشرعية بدورها بصورة فاعلة في تقديم النصائح المناسبة والتأكد من التزام العمليات المصرفية اليومية بالشريعة الإسلامية في إجراءاتها اليومية، كمرقبة مدى فاعلية جدار الحماية للتأكد من عدم وجود أي اختلاط بين الأموال الإسلامية والأموال التقليدية في عمليات "النافذة الإسلامية". كما يطلب من المدققين الداخليين القيام بدورهم بصورة دقيقة للتأكد من التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بمبادئ الشريعة، وذلك بصياغة برنامج شامل لمراقبة مدى توافق العمليات مع الأحكام الشرعية، وبتزويد

¹ - المرجع السابق، ص 30.

أنفسهم بالعلوم الضرورية للقيام بمهامهم. وخلال عام 2005 اتخذ المجلس الاستشاري الشرعي SAC التابع للبنك المركزي الماليزي عدة قرارات منها:

- 1 - الموافقة على آلية الصرف الآجل للعمليات الأجنبية.
- 2 - فرض رسوم التعويض للتأخر في سداد الديون الثابتة بحكم القانون.
- 3 - إعادة النظر في تطبيق مبدأ القرض الحسن في المعاملات المصرفية الإسلامية.
- 4 - تطبيق عقد الكفالة لبرنامج الضمان في الصيرفة الإسلامية. التقدم إلى الأمام نتيجة لنمو النظام المالي الإسلامي الشامل الذي يتسم بمزيد من الحرية والتكامل في النظام المالي الدولي أصبحت ماليزيا في وضع جيد لأن تكون مركزاً مالياً إسلامياً دولياً. ومن أجل مواجهة التحديات المتزايدة سيتم التركيز على تعزيز القدرة الابتكارية والتنافسية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا ويدعم ذلك المواهب العالية والمرافق ذات المستوى العالمي وأفضل المعايير الدولية.¹

إن ماليزيا على استعداد تام للقيام بدور البوابة الرئيسية للمستثمرين المؤسسين ومستثمري القيمة الصافية العالية لاستغلال الفرص الاستثمارية المتوافرة في هذه المنطقة الآخذة في النمو السريع. الأنشطة التمويلية ونظراً لزيادة عدد التمويلات المعتمدة بنسبة 55.1 في المائة ازدادت نسبة التمويلات المصرفية أيضاً بقدر 19.4 في المائة، كما سجلت تسديدات التمويلات الممولة زيادة بنسبة 25.3 في المائة نظراً لتحسن الاقتصادي بصورة عامة. ونتيجة للأنشطة التمويلية النشطة، ازداد إجمالي التمويلات بنسبة 16.5 في المائة أو 9.5 بليون رنجت ماليزي في عام 2005م (19.0) في المائة أو 9.2 بليون رنجت ماليزي في عام 2004. وبدعم قوي من إنفاقات المستهلكين استمر قطاع تمويل المستهلكين في احتلال القسط الأكبر (36.2 في المائة) من التمويلات التي قدمتها المؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث إن معظم التمويلات المذكورة كانت لشراء سيارات الركاب. ويأتي ذلك قطاع تمويل العقارات العامة الذي مثل 34.0 في المائة من إجمالي التمويلات، حيث إن معظم هذه التمويلات كانت لشراء العقارات السكنية. وفي عام 2005م مثلت التمويلات لشراء سيارات الركاب 29.9 في المائة من إجمالي التمويلات، في حين مثلت التمويلات لشراء العقارات السكنية 23.8 في المائة. لقد

¹ 1- زياد الدماغ، " دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازن العامة من منظور تمويل إسلامي "، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للصيرفة والمالية الإسلامية، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15-16 جوان 2010، ص1.

ازدادت طلبات السوق نتيجة للبرامج التمويلية المتنافسة والجاذبة التي قدمتها المؤسسات المصرفية الإسلامية. أما في قطاع الأعمال التجارية، فمثلت التمويلات المقدمة لقطاع التصنيع 11.2 في المئة من إجمالي التمويلات في نهاية عام 2005م (في نهاية عام 2004: 10.6 في المئة). أما من حيث المفاهيم التمويلية، فظلت التمويلات المبنية على مفهوم "البيع بثمن آجل" هي السائدة، وذلك بنسبة قدرها 40.7 في المئة من إجمالي التمويلات رغم انخفاضها في النسبة المئوية مقارنة بالعام الماضي. التحسن في الأرباح حقق القطاع المصرفي الإسلامي قدراً كبيراً من التحسن في الربح المتحصل قبل الضريبة والزكاة، وذلك نظراً لزيادة مقدار الدخل وانخفاض مقدار التمويلات غير العاملة رغم الزيادة في النفقات العامة وتكاليف الموظفين. ففي عام 2005م سجل القطاع المصرفي الإسلامي زيادة في الدخل الصافي لأنشطة التمويل والأوراق المالية بمقدار 712.5 مليون ربحاً مائزياً أو 28.7 في المئة (2004: 307.0 مليون ربحاً مائزياً أو 14.1 في المئة) في حين ازدادت أنواع الدخل الأخرى بمقدار 47.4 مليون ربحاً مائزياً أو 12.9 في المئة (2004: 88.0 مليون ربحاً مائزياً أو 11.8 في المئة). وفي الوقت نفسه ازدادت النفقات العامة بمقدار 259.3 مليون ربحاً مائزياً أو 61.5 في المئة (2004: 37.0 مليون ربحاً مائزياً أو 9.6 في المئة) بينما ازدادت تكاليف الموظفين بمقدار 164.8 مليون ربحاً مائزياً أو ما يعادل 61.7 في المئة (2004: 38.0 مليون ربحاً مائزياً أو 16.6 في المئة).¹ وبعد وضع الخسائر التمويلية والمخصصات الأخرى البالغة 0.9 بليون ربحاً مائزياً (2004: 1.2 بليون ربحاً مائزياً) في الحساب، سجل قطاع الصيرفة الإسلامية ربحاً قبل الضريبة والزكاة قدره 1.6 بليون ربحاً مائزياً للسنة التقويمية 2005م (988.1 مليون ربحاً مائزياً في عام 2004). أما بالنسبة للأوراق المالية القائمة، فلقد استمرت سوق الأوراق المالية الإسلامية في تسجيل نمو إيجابي بنسبة 22.9 في المئة أو ما يعادل 24.5 بليون ربحاً مائزياً، حيث إن الأوراق المالية الخاصة القائمة التي بلغت 112.2 بليون ربحاً مائزياً في نهاية عام 2005م مثلت 40 في المئة من إجمالي سندات الدين الخاصة القائمة في سوق الديون. قامت المؤسسات التجارية بصورة نشيطة بالبحث عن التمويلات المتوافقة مع المبادئ الإسلامية من أجل تثبيت تكلفة التمويل بواسطة إصدار الأوراق المالية الخاصة الإسلامية ذات المدى الأطول، حيث توقعت حدوث زيادة محتملة في معدل الفائدة في نهاية السنة. من بين التطورات المهمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية المائززية عقب تحرير أنظمة صرف

¹ - مرجع سابق، ص 14.

العملات الأجنبية، صدور أدوات الدين الإسلامية من فئة الربحت بقدر 700 بليون رنحت ماليزي من مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف. لضبط التعامل في الأسواق المالية وتنظيمها تنشئ جميع الدول ما يسمى بالجهات الإشرافية وأحياناً يطلق على هذه الجهات "السوق المالية"، وقد تناولنا في العدد السابق أسباب وأهمية نشأة السوق المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية التي تعمل وفق الضوابط الشرعية ويتم استخدامها في السوق، وسوف نتعرف حالياً على واقع السوق المالية الإسلامية.

إن السوق الإسلامية حقيقة واقعة وبتزايد حجمها يوماً بعد يوم وتعدد فيها الصكوك الإسلامية، وتمتد جغرافياً في جميع أنحاء العالم حيث يتم التعامل في هذه الصكوك إصداراً في عديد من الدول، ويتم تداولها في عديد من البورصات العالمية، وهذا ما سوف نتعرف عليه بإيجاز على سبيل المثال في الفقرات التالية:

أولاً: لقد بلغ حجم الأموال في السوق الإسلامية حوالي 180 بليون دولار أمريكي رغم حداثة إنشائها، وتنوع هذه الأموال بين إصدارات عديدة مثل صكوك الإجارة والسلم والاستصناع والمشاركة والمضاربة ويطلق عليها أحياناً في الأسواق العالمية السندات الإسلامية.

ثانياً: أمثلة على بعض الإصدارات التي تبين التنوع والامتداد الجغرافي لهذه السوق وتعامل المؤسسات التقليدية وغير المسلمين فيها، ومن أهم هذه الأمثلة ما يلي:

أ - تعتبر ماليزيا من أوائل وكبار الدول التي تنشط فيها السوق المالية الإسلامية حيث تمثل الإصدارات الإسلامية فيها أكثر من ثلثي الإصدارات الخاصة في سوقها المالي، إذ تبلغ حوالي 8.2 بليون دولار وبدأت الإصدارات فيها منذ عام 1990م بإصدار صكوك إسلامية من قبل شركة بترول بمبلغ 500 مليون دولار، كما أصدرت شركة باوستان القابضة في ماليزيا صكوكا بمبلغ 3.1 بليون دولار لإنشاء محطة طاقة. ولقد كانت ماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتنظيم التعامل بالإصدارات الإسلامية من خلال جهة رسمية أطلق عليها سوق المال الإسلامية الماليزية.¹

ب - بدأت حكومة البحرين التعامل بالصكوك الإسلامية بدءاً من عام 2001م حيث أصدرت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عشرة إصدارات لصكوك إجارة بلغ مجموعها 750 مليون دولار، هذا إلى

¹ - فيحل عبد الحميد، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص الأسواق المالية والبورصات - ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر ، ص 237.

جانب إصدار صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار، ولا ننسى أن البحرين تمثل مركزاً مالياً إسلامياً عالمياً، إضافة إلى إنشاء عدة مؤسسات مساندة للتمويل الإسلامي بشكل عام سبق ذكرها، وكونها أيضاً مقراً للسوق المالية الإسلامية الدولية السابقة الإشارة إليها.

ج - كان البنك الإسلامي للتنمية - وهو بنك دولي تشارك في عضويته الدول الإسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي - من الجهات السبّاقة لإصدار صكوك إسلامية بلغت حوالي 400 مليون دولار عام 2003م إلى جانب مشاركته كمدير في إصدار صكوك لدولة قطر بمبلغ 600 مليون دولار، ويأتي ثاني إصدار له عام 2005م بمبلغ 500 مليون دولار.

د - باكستان من أوائل الدول التي تعاملت في السوق المالية الإسلامية حيث أصدرت الحكومة صكوكاً إسلامية بمبلغ 600 مليون دولار، ونظراً للإقبال الشديد عليها وصل الاكتتاب فيها إلى مبلغ 2.1 بليون دولار.¹

هـ - في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة إصدارات إسلامية من أهمها إصدار لصالح شركة طيران الإمارات بمبلغ 500 مليون دولار، وفي عام 2006م قام بنك دبي الإسلامي بإصدار صكوك إجارة لصالح هيئة الطيران المدني بدبي لتطوير وتوسيع مطارها وبلغ حجم الإصدار 2.750 بليون درهم إماراتي (750 مليون دولار أمريكي) إضافة إلى إصدار صكوك بقيمة 25 مليون دولار لصالح وزارة الأوقاف لإعمار بعض ممتلكات الوقف.

و - تركيا أصدرت عام 1984م صكوك مشاركة بمبلغ 200 مليون دولار لتمويل بناء جسر معلق على مضيق البوسفور، كما أصدرت سندات إسلامية عام 2003م بقيمة 500 مليون دولار.

ز - في قطر بجانب الإصدار الذي يديره البنك الإسلامي للتنمية لصالح الحكومة القطرية السابقة الإشارة إليه، أصدرت أيضاً صكوكاً إسلامية بقيمة 700 مليون دولار.

ح - تعتبر الأردن سبّاقة منذ زمن طويل، حيث أصدرت صكوك مقارضة لتمويل إعمار بعض أراضي الوقف بالبناء عليها تحت اسم سندات المقارضة، التي نظم إصدارها بقانون.

¹ - غالى زهير، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية - عرض تجارب دولية، "رسالة دكتوراه، جامعة حسينية بن بو علي - الشلف -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة (2016-2017)، ص 305.

ط - امتدت الإصدارات إلى أوروبا، ففي مارس 2004م أصدرت ولاية سكسونيا في ألمانيا صكوكاً إسلامية بمبلغ 100 مليون يورو (120 مليون دولار) مدتها خمس سنوات وهي صكوك إجارة.

كما قامت جامعة كوبورج Cobrag في ألمانيا بمشاركة عدة جامعات أخرى بالبدء عام 2004م في إنشاء مركز متخصص للتمويل الإسلامي لمواجهة المدّ الأوروبي والغربي عامة بالتعامل بهذا التمويل، واتصلت هذه الجامعة بمركزنا للمساعدة في إعداد الدراسات الأولية. هذه هي مجرد أمثلة توضح الانتشار الجغرافي والتنوع في الصكوك، ومع مراعاة أن هذه الصكوك يتم تداولها في جميع بورصات العالم وهو الأمر الذي دفع إلى إصدار مؤشرات لهذه السوق بواسطة كبريات المؤسسات المحققة، وهو ما نوضحه في الفقرة التالية. المؤشرات الدولية لسوق المال الإسلامية المؤشرات هي أرقام قياسية تعد بطريقة إحصائية لقياس أداء الأسواق المالية، يدخل في تكوينها عينة من أسهم الشركات التي عليها تعامل نشط، ويعد المؤشر يومياً بما يمكن المتعاملين من التعرف على أحوال الأسواق المالية ومدى تقدمها، وذلك بمقارنة المؤشر لليوم الحالي مع الأيام السابقة، وأصبحت المؤشرات الآن جزءاً لا يتجزأ من أركان أو عناصر الأسواق المالية.¹

ونظراً لتنامي السوق المالية أو الإسلامية وانتشارها على مستوى العالم قامت مؤسسة داو جونز في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصدر عدداً من المؤشرات العالمية المعروفة باسمها بإصدار مؤشرات للسوق المالية والإسلامية تعرف بـ Islamic Dow Jones Indexes بلغت حتى الآن حوالي ستين مؤشراً موزعة على أسواق العالم التي يتم التعامل فيها إسلامياً مثل: مؤشرات داو جونز الإسلامي الأمريكي - والياباني - والإنجليزي - والأوروبي - والكندي - والآسيوي - والماليزي، وهكذا... كما تعد مؤشرات حسب النشاط الاقتصادي، وتوجد أيضاً مؤشرات داو جونز الإسلامية للتكنولوجيا، والاتصالات، والصناعة، والنفط والغاز، والخدمات المالية. وتقوم هذه المؤشرات على أخذ الأسهم التي تصدرها شركات لا تتعامل في أعمال أو مواقع تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل التعامل بأي شكل في الخمر أو الكحول والتبغ ولحوم الخنزير والبنوك التقليدية وشركات التأمين وشركات إنتاج الأسلحة والفنادق وشركات الطيران التي فيها صالات قمار أو تقدم خموراً والشركات التي تتعامل في

¹ - زياد الدماغ، "دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي"، المؤتمر العالمي "قوانين الأوقاف وإدارتها- وقائع وتطلعات"، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 20-22 أكتوبر 2009، ص40.

الأدب والفن المكشوف، وهي ما يطلق عليها إجمالاً "أسهم الخطيئة"، كما تشمل تلك المؤشرات الصكوك الإسلامية التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أن شركات المؤشر ليست من الدول الإسلامية فحسب، ولكنها من حوالي 30 دولة في العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد كوّنت مؤسسة داو جونز مجلساً شرعياً لمراجعة أعمال الشركات التي تدخل أسهمها في تكوين المؤشر الإسلامي من الناحية الشرعية من عدد من علماء الشريعة المتخصصين الذين لهم خبرة طويلة وكبيرة في أعمال هيئات الرقابة الشرعية في عديد من المؤسسات المالية والإسلامية وهم (د. عبد الستار أبو غدة - د. محمد داود بكر - د. محمد القري - د. يوسف طلال - الشيخ محمد تقي العثماني - والشيخ أحمد ماکو).

تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا والعالم خلال الفترة (2010-2016)

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة، وفيما سيأتي تبيان تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا [46] كان ارتفاع مستمرا للإصدار العالمي والماليزي للصكوك الإسلامية إلى عام 2012، وبداية من عام 2013 بدأت الإصدارات تشهد انخفاضا طفيفا وصولا إلى عام 2015 شهدت تراجعاً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة، وبذلك ماليزيا تحتل مركز الريادة في سوق الصكوك سواء من حيث قيمة الإصدار أو من حيث عدد الإصدارات.

يرجع النمو الهائل لحجم الإصدار العالمي للصكوك خلال تلك الفترة إلى الانتعاش التي شهدته الأسواق الرئيسية للصكوك بعد الأزمة المالية 2008 في كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وكذلك تركيا والإمارات، وقد حافظت ماليزيا على الصدارة من حيث حجم الإصدار نتيجة وجود قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين فيها، إضافة إلى نجاح ماليزيا في جذب إصدارات الصكوك عبر الحدود وذلك نتيجة تضافر جهود الحكومة والجهات التنظيمية لإيجاد العديد من الحوافز

الضريبية والمالية فيما يخص إصدار الأوراق المالية الإسلامية وإطار قانون داعم من جهة ، وتمكن الصكوك المصدرة من تحقيق عوائد جيدة من جهة أخرى.¹

دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (باستثناء عامي 2007 و2008 كانت الريادة للإمارات العربية) وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل المطارات وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي.

تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية على بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي

قياس مدى تطور أي اقتصاد ونموه يستند على مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، ولإبراز مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الماليزي نتطرق في هذا الفرع لتأثير إصدار الصكوك السيادية المستخدمة لتمويل مشاريع البنية التحتية على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الماليزي.

– الناتج المحلي الإجمالي للفرد قبل وبعد إصدار الصكوك الإسلامية لغرض تمويل البنية التحتية في ماليزيا

لقد شهد الناتج المحلي للفرد في ماليزيا نموا مطردا خلال الفترة (2002 – 2006) قبل إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية، إذ أنها بدأت في الارتفاع بما يقرب من 600 \$ سنويا من عام 2003 حتى نهاية الفترة، والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا لم يتأثر بالأزمة

¹ – نبيل خليل طه ، “سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق – دراسة حالة رأس المال الإسلامي في ماليزيا ”، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 ، ص 99.

المالية العالمية إلى حد كبير حيث ارتفع من \$8460 في عام 2008 بعد أن كان \$ 7218 في عام 2007 واستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ حتى عام 2011 على الرغم من وجود انخفاض مفاجئ في عام 2009¹.

-نسبة الصكوك السيادية إلي الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة

يبين الشكل التالي أن مساهمة الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا كانت تساوي 61 % في عام 2002، في حين كانت تمثل 2.76 % من الموازنة العامة للدولة، وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.17 % في عام 2011. ومن الضروري الإشارة إلى أن ما يقارب من 10% من الصكوك السيادية تم استثمار أموالها في عام 2011 في مشاريع البنية التحتية، وهذا يشير بوضوح إلى أن صكوك البنية التحتية كان لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

المبحث الثالث: واقع الصكوك الإسلامية بالجزائر

2 - 1 - نشأة البنك:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يفتح أبوابه في الجزائر، أنشئ بتاريخ: 20 مايو 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 10 لسنة 1990) الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة.

2 - 2 - رأس المال:

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 500 000 000 دينار جزائري مقسمة إلى 500 000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من:
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R (بنك حكومي جزائري) بنسبة 50 %.

¹ - سحاسورياني جعفر ، "سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته"، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الاقتصاد الإسلامي ، جامعة اليرموك ، 2006.

- شركة دلة البركة القابضة الدولية (ومقراتها بين جدة - السعودية والبحرين) بنسبة 50%.

2 - 3 - الودائع:

يتلقى البنك الودائع من الأفراد والمؤسسات ويفتح ثلاثة أنواع من الحسابات بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة وهي:

- حساب الشيكات: لتسهيل معاملات الأفراد والمؤسسات.
- حساب التوفير: لتشجيع صغار المدخرين حيث الحد الأدنى للرصيد هو 2000 دج.
- حساب الاستثمار غير المخصص: لاستثمار الأموال الكبيرة حيث الحد الأدنى للرصيد هو 1000 دج. والحسابين الأخيرين يدخلان في الاستثمار بنسب معينة تتناسب طردياً مع طول الفترة الزمنية، ويتحصلان على معدلات للربح تتناسب مع الزمن بنفس الطريقة. وتفكر إدارة البنك في فتح نوع جديد من الحسابات هو: حساب الاستثمار المخصص والذي توجه فيه الوديعة إلى الاستثمار في مشروع معين.¹

2 - 4 - إدارة البنك:

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 7 أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، كما أن للبنك مديراً عاماً وأربعة مدراء مساعدين، وللبنك لجنة تنفيذية تتشكل من أربعة أعضاء بما فيهم المدير العام، ويوجد أيضاً للبنك مراقبين للحسابات، وثلاثة مراقبين شرعيين، وجمعية عامة للمساهمين.

2 - 5 - معلومات عامة:

يقع المقر الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة، وله فروع في كل من: الجزائر العاصمة (وكالتين)، البليدة، وهران، تلمسان، غرداية، قسنطينة، سطيف، باتنة، عنابة، روية. وهناك فروع أخرى كمشروع للإنشاء. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.

أولاً: أهم الصيغ الأساسية لبنك البركة الجزائري

¹ - سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر: الواقع والآفاق دراسة تقييمية مختصر، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى : النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، يومي 9 و 1 نوفمبر، قلمة-الجزائر، 9988، ص 81-89.

تتمثل أهم صيغ التمويل المعتمد من قبل بنك البركة فيما يلي:¹

- صيغة المراجعة وقد تم الأخذ بها في العمليات المصرفية الإسلامية، من خلال تدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، حيث يشتري البنك العقار نقدا أو أجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعملية مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

- صيغة الإجارة وتبين أهمية هذه الصيغة التمويلية باعتبار أن التأجير هو تقنية حديثة نسبيا لتمويل الاستثمارات (المنقولة وغير المنقولة)، وفي هذا الصدد، يمكن أن يصنف ضمن صيغ تمويل المتوسطة والطويلة المدى، كما أن مطابقة هذه الصيغة لمبادئ الشريعة الإسلامية تجعل البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغة المميزة في تمويل الاستثمارات، وتكمن الميزة الثانية لهذه الصيغة في قوة الضمان التي تقدمه هذه الصيغة للبنك بوصفه المالك القانوني للعقار المؤجر.

- صيغة الإستصناع وهو صيغة تسمح للبنك الإسلامي المساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاج من الأعمال الكبرى، كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الإنتاج والنقل والاستهلاك بناء على طلب المستخدمين و/أو البائعين.

ثانيا: تشخيص تجربة بنك البركة:

هناك عدة أسباب أدت إلى فشل البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة) يتمثل أهمها في أن بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية لم يتحرر بعد من نظرية القروض التجارية، التي ترى بأن البنوك يجب أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة، إلا أن التطورات التاريخية جعلت من هذه البنوك بنوكا شاملة تمارس نشاطها لمختلف الآجال وال تخشى نقصا في السيولة لجوئها عند الضرورة إلى الاقتراض من السوق النقدية، وهو ما ال يتوفر للبنوك الإسلامية لعدم تعاملها بالفائدة، و عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري، حيث يلاحظ أن معظم الموظفين والإطارات غير ملمة

¹ - بوعزة عبد القادر، قاسمي خديجة، صيغ التمويل الإسلامي للقطاع العقاري في الجزائر بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية: بنك البركة الجزائري أمودجا، الملتقى الدولي الأول حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية ليومي 91-91 جانفي 9981، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، ص: 9-88.

بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية¹، ومعظم اليد العاملة تم جلبها من البنوك التقليدية، وعدم اقامة دورات تكوينية لها.

الصكوك الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر

هنالك العديد من الصكوك الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر:

أولاً: صكوك المضاربة إذا كان المقصود من إصدار الصكوك هو توفير رأس مال مضاربة الاستثمار في مشروع استثماري خاص أو نشاط استثماري معين، فإن هذه الصكوك تسمى صكوك المضاربة اذا المقيدة، و كان النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك عاماً، فتسمى صكوك المضاربة المطلقة، وفي كال الحالتين فإن هذه الصكوك توفر الموارد المالية التي تحتاج إليها الحكومات والشركات والأفراد الذين لديهم مشاريع إنتاجية يرغبون في تنفيذها وليس لديهم رأس المال أو التمويل اللازم، ولكن مواردهم المالية تسمح لهم برد هذا التمويل وتملك المشروع في المستقبل.

ويظهر من العرض المتقدم أن صكوك المضاربة تمثل أداة ممتازة لجذب وتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة الاستثمار، انشاء المشاريع الاستثمارية بجميع و أنواعها وتطوير القائم منها اضافة خطوط إنتاج جديدة، على أن يتحمل المستثمرون حملة الصكوك مخاطر بالإحلال والتجديد وهذا الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من أرباح المشروع حتى يقوم المضارب بتملكه دفعة واحدة أو على دفعات وذلك من حصته في الربح أو من موارده الخاصة، وبذلك تمول خطط التنمية من خلال هذه الصكوك دون تكلفة على أصحاب هذه المشاريع ذلك أن حملة الصكوك ال يحصلون إلا على حصة من ربح المشاريع التي تمولها حصيلة إصدار صكوكهم مع تحملهم لمخاطر الاستثمار التي لا يد للمضارب فيها.²

ثانياً: صكوك المشاركة يصدر هذه الصكوك من لديه مشروع استثماري يرغب في إنشائه، أو مشروع قائم يرغب في تطويره، ولديه رأس مال يكفي لإنشاء أو تطوير المشروع ويرغب في الحصول على شريك له في هذا المشروع، وهذا الشريك هو حملة صكوك المشاركة الذين يملكون في المشروع بمقدار إصدار صكوكهم. وبذلك يظهر أن هذه الصكوك توفر الموارد المالية لتمويل المشاريع الإنتاجية على أساس

¹ - سليمان ناصر، تجريبية البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 91، جامعة ورقلة، الجزائر، 9991 ص: 91.

² - بوعزة عبد القادر، قاسمي خديجة، مرجع سابق، ص ص: 81-81.

تحمل المخاطر الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها، ويستحق حملة الصكوك حصة من أرباح المشاركة حسب ما يحدده عقد المشاركة ونشرة إصدارها أما الخسارة فهي دائما بقدر المالكين كما تقدم¹.

ثالثا: صكوك المراجعة إذا احتاجت حكومة أو شركة تمويل شراء سلع أو بضاعة مثل الطائرات والسفن والمصانع، والعقارات والبضائع على أن يدفع الثمن في أجل محدد، دفعة واحدة أو على دفعات فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المراجعة أمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، أي الإيجاب الذي تتضمنه، وعدا ملزما من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عنهم، بشراء بضاعة بمواصفات معينة، بثمن محدد، أو بما قامت به البضاعة على المشتري، مع ربح معلوم، مبلغا مقطوعا أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة، يدفع في مواعيد محددة، وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائبا عنهم، لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبين قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعه من تكاليف التأمين والشحن والتفريغ وغيرها، قام ممثل حملة الصكوك، اعتمادا لزم، باستخدام حصيلة الاكتتاب على هذا الوعد الم في تملك البضاعة الموعد بشرائها من المصدر وقبضها القبض الناقل للضمان، ثم يقوم بتوقيع عقد المراجعة للمصدر الواعد بالشراء نيابة عن حملة الصكوك، ثم يتولى بعد ذلك تسليم البضاعة لمشتريها وتحصيل الثمن وتوزيعه على حملة صكوك المراجعة للأمر بالشراء، ولممثل حملة الصكوك أن يعين مدير استثمار ويحدد له أجرا للقيام بهذه العمليات حسبما تقرره نشرة الإصدار. ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديال عن اقتضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض، وبذلك تكون صكوك المراجعة أداة لجذب التمويل وتحصيل الموارد المالية.²

رابعا: صكوك السلم قد يحتاج المنتج حكومة أو شركة أو فردا إلى تمويل عمليات الإنتاج زراعيا أو صناعيا أو تعدينيا أو غيرها، وبدال من اللجوء إلى توفير هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك سلم يبيع المصدر للصكوك بمقتضاها كمية من إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو التعديني

1 - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص: 81-89.

2 - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص: 81.

أو الاستخراجي يسلمها لوكيل حملة الصكوك في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي الثمن الذي يملك المنتج التصرف فيه بكل أنواع التصرف، ففي هذه الصكوك يبيع المنتج إنتاجه في المستقبل بالجملة ونقدا ويقبض الثمن في الحال.

وبذلك يظهر أن صكوك السلم تعد أداة متميزة لجذب الموارد المالية لتمويل الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في مجال إنتاج زراعي أو صناعي أو استخراجي أو تعديني، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج ومشاريعه الاستثمارية.¹

خامسا: صكوك الإستصناع تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك إيجابا، أي عرضا من مصدر الصك (المستخدم أو المستفيد من حصيلته) حكومة أو شركة أو مؤسسة فردية، بصفته مستصنعا (أي مشتريا استصناعا)، موجهها إلى جمهور المكتتبين أو إلى فئة محددة منهم، كبعض المؤسسات المالية، يعرض عليهم فيه شراء أصل مصنع منهم كطائرة أو سفينة أو آلة أو مشروع إسكان أو طريق أو سد أو مطار، وذلك بثمان معين، فإذا تم قبول هذا العرض بالاكتتاب في الصكوك ودفع قيمتها انعقد الإستصناع بين مصدر الصك بصفته مستصنعا، أي مشتريا استصناعيا، وبين المكتتبين في الصكوك بصفتهم صانعين، ثم يقوم ممثل حملة الصكوك بالتعاقد مع صانع آخر في استصناع مواز يصنع العين بثمان يدفع له من حصيلة إصدار الصكوك ويسلم هذا الأصل للمصدر .

ومن هنا يظهر أن صك الإستصناع أداة مالية متميزة لجلب أو توفير الموارد المالية للحكومات والشركات التي تحتاج إلى شراء سلع صناعية كالتائرات والسفن والمصانع والمعدات والآلات، أو إلى تمويل مشاريع البناء مثل المطارات والمجمعات الصناعية والسكنية، فهؤلاء يصدرون صكوكا تستخدم حصيلتها في تصنيع هذه السلع ثم تسلم بعد تصنيعها إلى مشتريها استصناعا ليدفع ثمنها على أقساط أو دفعة واحدة في المستقبل، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين تكلفة تصنيع السلعة وثمان بيعها

¹ - عبد المنعم محمد الطيب، آليات تطبيق النظام المصرفي الثنائي في السودان خلال الفترة 2006-2008، (ورقة بحث مقدمة إلى منتدى الصيرفة العربية، بيروت لبنان، يومي 30/91/93)، ص 29/92.

للمصدر، فحملة الصكوك يبيعون السلعة المصنعة إلى المصدر بثمان معين يدفع على أقساط، ثم يتفقون مع من يقوم بالتصنيع بثمان يدفع له في مرحلة التصنيع.¹

المخاطر التي تواجه الصكوك الإسلامية في الجزائر والحلول المقترحة للحد منها:

يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية، إلا أن هناك العديد من الحلول التي يمكن اقتراحها لتفعيل الإصدار والتفاعل بالصكوك الإسلامية بالسوق المالية في الجزائر.

أولا: المخاطر التي تواجه الصكوك الإسلامية في الجزائر هناك مجموعة من المخاطر القانونية والتنظيمية التي تواجه الصكوك الإسلامية في الجزائر ويمكن تلخيصها كما يلي:

على مستوى قانون النقد والقرض: بالرجوع إلى القانون رقم 99-89 لسنة 1990 والأمر رقم 88-91 المؤرخ في 91 جمادى الثاني عام 8191 الموافق ل: 91 غشت سنة 9991، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 99، المؤرخة في: 91 جمادى الثاني عام 1918 الموافق ل: 91 غشت سنة 9991، نلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامية والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.²

على مستوى القانون التجاري: ال يتيح القانون التجاري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة ومشاعة في أعيان أو منافع أو حصص في شركات دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها إما أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس المال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونا عليها، وألن الاستثمار في الأسهم ال يتنافى مع الضوابط الشرعية، إلا أنها ال تشكل بديال عن صكوك المشاركة أو المضاربة وغيرها كأدوات استثمار قصيرة أو متوسطة المدى ذات سيولة ويمكن عائد أعلى، أما ال يمكن التعامل

¹ - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص ص: 81-81.

² - ناصر حيدر، المتطلبات القانونية والتنظيمية والجبائية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر، الملتقى الدولي حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالي المصرفي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، يومي 18-19 أكتوبر 1998، الجزائر.

بها القت ارن عوائدها بمعدل الفائدة المحرمة شرعا السندات فكونها أدوات دين ف وعدم جواز تداولها بالقيمة السوقية حسب قانون العرض والطلب.

على مستوى قانون توريق القروض الرهنية العقارية: بالرجوع إلى القانون رقم 91-99 المتضمن توريق القروض الرهنية، فإنها ال تتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك، ويلاحظ أن هذا القانون يعرف عملية التوريق بتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية أي أنه حصر عملية التوريق في الديون العقارية، وهذا ال يتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك والتي تعني تحويل قابلا للتداول أغراض الاستثمار في سوق المال الأصول والموجودات إلى أجزاء، يمثل كل منها صك وفق الضوابط والمعايير الشرعية.¹

على مستوى قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والاستصناع وفق قواعدها الشرعية شكال ومضمونا بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع من ضريبة على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني إضافة إلى الضرائب التي تخضع لها عائدات القيم المنقولة والمتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، لكون معدل الفائدة هو المشكل لوعاء الضريبة بالنسبة للسندات التقليدية، في حين أنه مشكل من كامل ثمن البيع أو الإستصناع في حالة صكوك البيوع، وهو ما سيؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريماتها التقليدية.²

على مستوى بورصة القيم المنقولة في الجزائر (بورصة الجزائر): بالرجوع إلى التقرير السنوي لسنة 1989، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني مدني أو

¹ - المادة 99 من القانون رقم 06-02 المؤرخ في 98 محرم عام 8191 الموافق ل: 99 فبراير سنة 9991، يتضمن توريق القروض

² الرهنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، المؤرخة في: 89 صفر عام 8191 الموافق ل: 89 مارس سنة 1999.

² - ناصر حيدر، مرجع سابق، ص: 91.

تجاري يحكم فكرة الملكية المقيدة (دون حق الاستعمال) وعدم وجود نظام الشركة ذات (الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات).¹

ثانيا: متطلبات تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هنالك العديد من الحلول والتعديلات التي يمكن إتباعها إصدار الصكوك والتعامل بها نذكر منها ما يلي:²

- إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامي.
- إضافة فقرة إلى الفصل المتعلق بمراقبة البنوك وتكون خاصة بالمؤسسات المالية المتعلقة بالصكوك الإسلامية بوضع نظام متكامل للرقابة الشرعية.
- توسيع مهام اللجنة المصرفية للتحقق من توفير البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالصكوك الإسلامية على نظام متكامل للرقابة الشرعية.
- تنظيم وتخصيص محاكم قضائية لحماية حقوق حملة الصكوك وفقا الأحكام الشرعية الإسلامية؛ وادرجا في البورصة من حال إعفاءات ضريبية.
- تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية اصدار وتداول لمدة معينة، والتحديد الدقيق للصكوك كأدوات ملكية وليست دين.
- لا بد من الاستفادة ومراقبة التجارب الدولية وتأسيس إصدار قانون للصكوك الإسلامية بالجزائر.
- فرض العقوبات الملائمة عند مخالفة الإصدارات للنصوص القانونية المنظمة؛ وأساس نجاح التجربة السودانية في مجال صناعة الصكوك الإسلامية هو وجود نظام مالي متين من خلال وجود بنك مركزي إسلامي يعمل ويطبق القوانين والقواعد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي ساعد على تطوير صكوكها الإسلامية التي تبرز أهم أدوارها في زيادة السيولة وخصوصا لدى الدول المصدرة للنفط، حيث يمكن أن تستفيد منها الجزائر خاصة في تفعيل وتنشيط بورصة الجزائر الراكدة منذ سنوات.

¹ - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص ص: 81-81.

² - سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 90.

خلاصة الفصل:

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي، وذلك بعد تتبع نمو سوق الصكوك وتطورها في بعض الدول كماليزيا والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والجزائر مع إجراء نموذج قياسي مقترح لها، وقد تبين أن للصكوك الإسلامية دوراً إيجابياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي. حيث أن الصكوك الإسلامية وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتنوع وتعدد أشكال وصيغ إصدار الصكوك، يفتح أبواباً كثيرة للاستثمار أمام الشركات والحكومات.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر البنوك الاسلامية مؤسسات تحكمها مجموعة من الضوابط والاحكام الموافقة ومبادئ الشريعة الاسلامية، والتي تميزها عن غيرها من حيث الانشطة والخدمات التي تقدمها أو آلية عملها، أو من حيث الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما وجب عليها تجاوز مجموعة من التحديات في ظل العولمة والمنافسة من أجل الحفاظ على بقائها واستمرارها في ظل مصري عالمي. وهذا لا يتحقق الا بالعمل على استقطاب أكبر شريحة من المتعاملين وذلك من خلال اشباع احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتجددة، ويكون ذلك من خلال الاستفادة من تطبيق او تبنيها لمنتجات الهندسة المالية الاسلامية والتي تقوم على توفير تشكيلية من المنتجات واختيار أفضل منتج لهذا الغرض مع مراعاة مبدا الشريعة الاسلامية.

وعليه تعتبر الصكوك الاسلامية من أهم الادوات التي ان وفرت لها متطلبات النمو والنجاح والاستقرار من تشريعات تضبطها، وحكومات تدعمها، وأسواق تستقطبها، ومؤسسات تستخدمها فسيكون لها مردود هائل على المصارف الإسلامية حيث تبين لنا من خلال هذا البحث الأهمية الكبرى لهذا المنتج الذي يعتبر نقلة نوعية في تطوير الادوات المالية الاسلامية واذ كانت الصكوك الاسلامية قد لقيت اعترافا دوليا كمنتج مالي اسلامي يستجيب لتعبئة الموارد وتمويل المشاريع.

كما نستنتج أن البنوك الاسلامية هي البيئة المحفزة للإبداع والابتكار في الصكوك الاسلامية وتطويرها.

نتائج اختبار الفرضيات:

- تختلف الصناعة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في الالتزام بالضوابط الشرعية.
- تقوم الصكوك على ضوابط شرعية سواء في إصدارها أو تداولها بالإضافة إلى أن استثمارها يكون في الأنشطة المباحة كما أنها خالية من الربا (فرضية صحيحة)، فيمكنني القول إن الصكوك هي وثائق تصدر على أساس عقد شرعي ويتم وفق أسس شرعية كما أن الصكوك لا تقوم في استخدامها على الربا.
- تختلف الصكوك السندات في الجانب الإسلامي والجانب العملي (فرضية صحيحة)، حيث أن كل معاملات الصكوك تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، بينما القوانين الحاكمة للسندات لا تتضمن هذا الالتزام.
- تتميز البنوك بمعاملاتها الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية كاستبعاد الفائدة في معاملاتها لحرمتها كما أن البنوك الإسلامية وظائفها متعددة وليست محددة بعمل معين، (فرضية صحيحة)، فالبنوك الإسلامية تعتبر مؤسسات مالية تلتزم بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام فتقوم مثلاً بتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- تتعامل البنوك الإسلامية بالصكوك كأداة من أدواتها البنكية، فتستخدمها في توفير السيولة لتمويل المشروعات الخاصة بها وبمستثمريها (فرضية صحيحة)، تستخدم البنوك الإسلامية الصكوك كأداة في جذب واستقطاب الأموال وتمويل الاستثمارات، وهذا بإصدار الصكوك بأنواعها أو التي تتلاءم والمشرع.

النتائج:

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى عدة من النتائج، والمرتبطة بكل من الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة والمتمثلة في أبرزها وهي كالتالي:

- تتوفر الهندسة المالية الإسلامية على الحد من المنتجات المبتكرة المطبقة أو القابلة للتطبيق في المصارف الإسلامية.

حيث في حالة ولدت المصارف الإسلامية هذه المنتجات بالشكل المطلوب فإنها سوف تحقق نجاحا على عائدها.

- تعتبر أغلى المنتجات المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكاة منتجات وليدة للمنتج التقليدي.

- تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا للسندات التقليدية القائمة على الفوائد الربوية، وتتنوع الصكوك لتشمل جميع النشاطات، حيث تنقسم إلى صكوك بيوع ومشاركة والوكالة وصكوك الإجازة.

- تستخدم البنوك الإسلامية كل العقود الشرعية لمعاملاتها البنكية المالية من أجل توظيف الأموال وخلق مناصب العمل، وهذا ما يتمتعها بقدرات تنموية وقدرات تمويلية.

- تفتح الصكوك أمام البنوك الإسلامية آفاقا استراتيجية واسعة من شأنها تذليل العديد من العقبات، فهي تعمل على حل مشكلة السيولة من خلال تقديمها أصولا قابلة للتسييل، وتشكل أيضا فرصا استثمارية لتوظيف الفوائض النقدية.

- استخدام الصكوك من قبل البنوك الإسلامية يساهم في جذب واستقطاب الأموال لتمويل الاستثمارات.

- استخدام الصكوك من قبل البنوك الإسلامية يساهم في جذب مستثمرين جدد للتعامل مع البنوك الإسلامية.

اقتراحات:

- ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد.

- لا بد من استفادة الجزائر من تجارب الدول العربية، حيث يجب قيام الحكومة الجزائرية بتشجيع جميع القطاعات الخاصة والعامة على إصدار الصكوك الإسلامية.

- زيادة الامتيازات وتشجيع المستثمرين من أجل جذبهم للاكتتاب في الصكوك الإسلامية.

- ضرورة مباشرة البنوك الإسلامية في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة بنشر الوعي الاقتصادي والبنكي الإسلامي بين جمهور المدخرين والمستثمرين خاصة فيما يتعلق بأدوات التمويل والاستثمار الإسلامي.
 - توفير الجزائر الظروف والأسواق المالية الإسلامية المناسبة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.
- آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع، ظهر لنا إمكانية المواصلة بالبحث في عدة جوانب، يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- التقدم السري والاقتصادي للتجربة الماليزية في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- دراسة مقارنة بين منتجات الهندسة المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية.
- مساهمة الصكوك الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة الصكوك الإسلامية في دعم القطاع العام بالجزائر.
- دور الصكوك في زيادة ربحية البنوك الإسلامية.

وفي نهاية بحثنا نقول إنه ما لم تنتهج المؤسسات المالية نهجا واضح الرؤية والمعالم في سبل تطوير الهندسة المالية الإسلامية، بمنتجات وخدمات تراعي المقاصد الشرعية في الأموال، وتحقق الكفاءة الاقتصادي، مسترشدة ومستفيدة بالإرث العريق من المعاملات، التي أوردها الفقهاء في أمهات كتب الفقه والتي فاقت الألف معاملة مالية، فإنها ستبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى أن تنحرف هذه المؤسسات المالية الإسلامية عن الطريق القويم.

قال تعالى: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون".

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق الرسمية:

1. المادة 99 من القانون رقم 06-02 المؤرخ في 98 محرم عام 8191 الموافق ل: 99 فبراير سنة 9991، يتضمن توريق القروض 2 الرهنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، المؤرخة في: 89 صفر عام 8191 الموافق ل: 89 مارس سنة 1999.

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد السيد كردي ، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية.
2. أحمد السيد كردي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، تاريخ الزيارة،
3. احمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية: أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
4. أحمد محمد غنيم ، إدارة البنوك تقليدية الماضي و الكترونية المستقبل ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2008.
5. ادهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية دورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. أشرف محمد دواه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006.
7. بن رجم محمد خميسي " المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها "كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر العدد 81.

8. بن مسعود سليمان ، التقرير السنوي للبحث الإسلامي للتنمية ، البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، جدة ، 2002/2001 .
9. تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، بشير عمر محمد فضل الله، ص12، تقرير البنك الإسلامي للتنمية، سنة 1428هـ.
10. تصريح الرئيس عبد الحميد المدير السيدي اللون المالية الإسلامية الدولية ، موقع المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية .
11. التوريق المصرفي للديون الممارسة والإطار القانوني حسين فتحي عثمان 20.
12. التوريق سعيد عبد الخالق 8 وتوريق الديون د حسين فتحي عثمان 4.
13. جمال الدين عطية ، البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم والاجتهاد -النظرية و التطبيق- ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع ، ط2 ، بيروت ، 1993.
14. جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ، دار النبأ المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1996.
15. جمال لعمارة ، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية الإسلامية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 5/6 ماي ، 2014.
16. حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، إدارة المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2010.
17. حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة ، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

18. حمزة عبد الكريم حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
19. حنان علي موسى ، خنيوة محمد أمين ، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ، الواقع و التحديات و مناهج التطوير ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر.
20. حيدر يونس الموسوي ، المصارف الإسلامية أداءها المالي و أثارها في سوق الأوراق المالية ، دار اليازوري العالمية للنشر و التوزيع، ط1 ، الأردن ، 2011.
21. سامي السويلم ، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي ، مركز البحوث ، شركة الراجحي المصرفي للاستثمار ، ديسمبر 2000 .
22. سامي السويلم، التحوط في الاقتصاد الإسلامي ، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
23. سامي حسين حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، مطبعة الشرف ، ط2 ، عمان، 1982.
24. سليمان ناصر ، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية ، نشر جمعية القرارة ، غرداية ، الجزائر ، ط1 ، 2002.
25. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2012.

26. سليمان ناصر، تجريبية البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 91، جامعة ورقلة، الجزائر، 1999.
27. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002.
28. شوقي بورقة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دار الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
29. شياب أحمد سعيد العززم، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2012.
30. طهير عثمان ، نتائج الهندسة المالية الإسلامية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع و البحث و التطوير.
31. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط 1 ، 2000.
32. عبد الغفار حنفي ، سمية زكي قرباص ، المنشآت المالية و دورها في التنمية الإقتصادية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، بدون طبعة ، 2014.
33. عبد القادر مجبح ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.
34. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان، المضاربة كما تجريبها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

35. عبد المنعم محمد الطيب، آليات تطبيق النظام المصرفي الثنائي في السودان خلال الفترة 2006-2008، (ورقة بحث مقدمة إلى منتدى الصيرفة العربية، بيروت لبنان، يومي 1993).
36. علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، دار الثقافة ، ط7 ، قطر .
37. عمر محمد ادريس، المال واستخداماته بوصفه أصلا في إصدار الصكوك في سوق الأوراق المالية، جمعية دار البر، دبي، 2013.
38. غسان السبلاني، المصارف الإسلامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
39. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
40. فتح الرحمن علي ، محمد صالح ، أدوات سوق النقد الإسلامية ، مدخل للهندسة المالية الإسلامية.
41. فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2006 .
42. محسن أحمد الخضيرى ، البنوك الإسلامية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، ط3 ، مصر ، 1999.
43. محسن أحمد الخضيرى ، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، ط2، مصر، 1995.
44. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري و الممارسات الواقعية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات و النشر، ليبيا، ط1، 2010.

45. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط4 ، 2001.
46. محمد كريم القروف ، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، 24/23 فيفري ، 2011
47. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية المفهوم الأهداف المسؤوليات الخصائص الأشكال والصور، ط1، 2008.
48. محمد محمود المكاوي ، البنوك الإسلامية و مآزق بازل من منظور المطلوبات و الاستيفاء بازل 3 2 1 ، دار الفكر و القانون ، مصر ، بدون طبعة ، 2011.
49. محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية ، الأسس النظرية و التطبيقات العملية ، دار المسير للنشر و التوزيع ، ط4 ، 2012.
50. محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
51. محمود عبد الكريم، أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007.
52. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، عمان، 2011.

53. مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية سامية مركز الدكتور سامر لتطوير الأعمال.
54. هاجر سعدي ولامية العلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية اسلامية، العقود المالية المركبة نموذجاً، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية تقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 6/5 ماي 2014.
55. هاشم فوزي دباس العبادي ، الهندسة المالية و أدائها بالتركيز على استراتيجية الخيارات المالية ، كتاب شامل لجميع الجوانب النظرية و التطبيقية ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008 ،
56. وليد العايب وألحو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013.
57. وهية الزحلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2002.
- المراجع باللغة الفرنسية:
1. Angel ubide, Démythifions les fonds spéculatifs, Finances & Development Juin 2006.
 2. Annouar hassoune, **commentaire hoody's : Finance islamique, état des lieux de l'innovation**, Avril ,2010.
 3. Cagamas, anuual reports: 2015.

4. Hamad Farooq AL SHAIKH, **AL MUFEED** transactions of islamic banks, sans edition ,2010.
5. Hussien Alasrag, **Islamic financial instruments and small and medium enterprises**, MPRA Munich Personal RePEc Archive, March 2010.
6. Issues of measurement related to market size and macroprudential risks in derivatives markets (Brock Meijer Report) CGFS Publications No 5February 1995 le 14/02/2014 à 15h00
7. Issues of measurement related to market size and macroprudential risks in derivatives markets (Brock Meijer Report) CGFS Publications No 5February 1995 le 14/02/2014 à 15h00.
8. Khalil labniourl, L'innovation en ingénierie financière islamique, Université Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Souissi Rabat, Revue scientifique du Centre de Recherches Juridiques Economiques et Sociales, Présentée en conférence lors des travaux du

Colloque International, Les Services financiers islamiques, Aspects shariatiques, juridiques et économiques, du 3 et 4 Décembre 2012 à Rabat.

9. Michel BARNIER , « **Un Jour Nouveau Sur Les Marchés de Produits Dérivés** », Revue de LaStabilité Financière, n14.
10. Michel BARNIER , **Un Jour Nouveau Sur Les Marchés de Produits Dérivés** », Revue de LaStabilité Financière 14.
11. Produits Dérivés :Innovation Financière et Stabilité», Banque de France, juillet 2010.

الدراسات الجامعية:

1. امال لعش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التمرير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معينة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012.
2. بنجوس سعيدة ، دور الهندسة المالية في اعادة بناء الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للقنوات ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية و مؤسسات ، 2013.

3. بروبة أحمد ، شايمة عائشة ، الهندسة المالية و دورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة مستغانم- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص إدارة و مالية ، 2018/2017 .
4. تريجان ترميجان ، الغرر و تطبيقاته في المعاملات المالية المعاصرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية ، تخصص شريعة اسلامية ، جامعة سوراكرتا المحمدية ، سوريا ، 2015 .
5. تطاو نجوى ، التطبيقات المعاصرة لصيغ التمويل الإسلامي -صيغة المراجعة نموذجاً- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، 2017/2016 .
6. جحبر أحلام، حلاوي آمال ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تأمينات و بنوك ، 2016/2015 .
7. عبد الحق قاض ، مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية ،دراسة حالة ، أزمة رهن عقاري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، 2014 .
8. قميري جميلة ، موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2013 .
9. محمد البلتاجي ، الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي ، بوعكاز نوال ، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجية التغطية في ظل الأزمة الإقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،
2011/2010.

10. مشري فريد، علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قس
العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

11. مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ،
2012/2011.

12. ميلود بن مسعودة، مذكرة ماجستير، معايير التمويل في البنوك الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية،
جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

المجلات:

1. خنوسة عديلة ، زيدان محمد ، منتجات الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تطوير الصناعة المصرفية
الإسلامية ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و الاجتماعية ،
العدد 17 ، جانفي 2017.

2. سليمان ناصر، تجريبية البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة،
مجلة الباحث، العدد 91، جامعة ورقلة، الجزائر، 1999.

3. عبد الكريم قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ،
المجلة ، العدد 02 ، 2007.
4. عبد الكريم قندوز ، قواعد تقويم أدوات و منتجات الصناعة المالية الإسلامية ، دراسات اقتصادية
اسلامية ، المجلة 14، العدد 2 ، جانفي 2014.
5. عماد محمد المحسن دلول ، أثر استخدام بعض أدوات الهندسة المالية في المخاطر الائتمانية ، دراسة
تحليلية في مصرف bank amirica ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، the journal of
administration economics ، السنة السابعة و الثلاثون ، عدد تسعة و تسعون ،
2014.
6. عمران بوريب، عمر بوجمعة، الصكوك الإسلامية كآلية لتنشيط الأسواق المالية الناشئة وتنمية
الاستثمارات المحلية، الملتقى الدولي الأول حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات
المجلة، جامعة الشيخ العربي، تبسة-الجزائر، يومي 26 و 27 جانفي 2016.
7. مختار بونقاب ، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ، دراسة حالة
بنك البركة الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 05 ، ديسمبر 2016.
8. مرداسي أحمد رشاد ، بوطبة صبرينة ، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي ،
مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، jfbc 2017.

9. مرغاد لخضر ، الهندسة المالية من منظور اسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 29 ، جامعة خيضر ، بسكرة ، الجزائر .

10. نسيلى جهيدة ، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 12 ، المجلد 01 ، 2015.

11. يوسفواي سعاد ، مخلوفي عبد السلام ، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية اسلامية ، مجلة البشائر الإقتصادية ، مجلد 03 ، العدد 01 ، مارس 2017.

الملتقيات:

1. برودي نعيمة، التصكيك الإسلامي حجر أساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تلمسان-الجزائر، أيام 08 و 09 ديسمبر 2013.

2. بوغزة عبد القادر، قاسمي خديجة، صيغ التمويل الإسلامي للقطاع العقاري في الجزائر بين المصادقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية: بنك البركة الجزائري أمودجا، الملتقى الدولي الأول حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية ليومي 91-91 جانفي 9981، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.

3. بوعظم كمال، شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، سطيف-الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
4. حاكمي بوحفص، بوشلاغم نور الدين، التصكيك الإسلامي ودوره في تطوير وتنشيط الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية، جامعة الشيخ العربي، تبسة-الجزائر، يومي 26 و 27 جانفي، 2016.
5. سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر: الواقع والآفاق دراسة تقييمية مختصر، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى : النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، يومي 9 و 1 نوفمبر، قلمة-الجزائر، 1988.
6. عمران بوريب، عمر بوجمعة، الصكوك الإسلامية كآلية لتنشيط الأسواق المالية الناشئة وتنمية الاستثمارات المحلية، الملتقى الدولي الأول حول دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية، جامعة الشيخ العربي، تبسة-الجزائر، يومي 26 و 27 جانفي 2016.
7. قرمي محمد، صناعة الصكوك الإسلامية: واقع وآفاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية، جماعة صفاقص، كلية العلوم الإقتصادية، صفاقص-تونس، يومي 16-17 جوان 2014.

8. لولو بونخاري وليد عايب، آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة

المالية على سوق الصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع. . .

ورهنات المستقبل، المركز الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم

الاقتصادية، غرادية-الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.

9. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية،

الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر،

يومي 03-04 ديسمبر 2010.

10. ناصر حيدر، المتطلبات القانونية والتنظيمية والجبائية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر،

الملتقى الدولي حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالي المصري

الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، يومي 18-19 أكتوبر 1998، الجزائر.

المؤتمرات:

1. حمزة رملي، فرص تمويل واستثمار السوق الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية، المؤتمر الدولي

لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية،

جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، أيام 05-06 ماي 2014.

2. زراق الحواس، كفاء الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي،

منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية،

جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، يوم 06

أكتوبر 2015، سطيف.

3. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على

الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصياغة الإسلامية والتمويل الإسلامي

تحت عنواننا دارة المخاطر، التنظيم والإشراف، البنك المركزي الأردني، المعهد الإسلامي للبحوث

والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية جدة-السعودية، معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، أيام 06-07-08 أكتوبر 2012.

4. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية

الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين

الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، سطيف-الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.

5. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، دور الحكومة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن

حول: دور الحكومة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف-الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2013.

6. عدنان محمد يوسف ربايعية، صكوك الاستصناع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم

لمؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف

الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الأردن، يومي 12 و 13 نوفمبر 2013.

7. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والتمويل، دائرة الشؤون الإسلامية والعملية الخيرية بدبي، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الأردن، من 21 مايو إلى 3 يونيو 2009.

8. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها وأنواعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية: معالم وأفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، أيام 15 و 16 ماي 2005.

المواقع الالكترونية:

1. تعريف البنك، <http://www.mawdoo3.com>، يوم 2018/11/11، 17:03

2. محاسبة البنوك، 2010/06، <http://www.iefpedia.com>، يوم 2018/11/11.

3. www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157308، تاريخ الزيارة، 2018/10/17.

4. مظهر سامر قنطفجي، نموذج الربا الرياض، مقالة منشورة على الموقع، www.kantakji.org، تاريخ الزيارة: 2018/11/03.

5. عثمان حسن فتحي، نبذة عن الاوراق المالية المضمونة بأصول، بورصتي القاهرة و الإسكندرية، ص 11، تاريخ الاطلاع: 2020/10/30 على موقع: <http://ww.efhom.net.uploads>

6. أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الإسلامية وأهدافها، على الموقع الإلكتروني،

www.drahmadmelhem.com ، بتاريخ: 2020/09/01.

7. موقع البنك على الانترنت <http://www.isdb.org>

8. موقع باركر على الإنترنت www.kantakil.com

9. موقع المركز على الانترنت www.lmc Bahrain.com

10. www.lmc Bahrain.com

11. موقع السوق المالية على الانترنت www.lifi,iler.com

12. <http://www.nber.org/chapters/c12835.pdf>

13. <http://www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/75396/posts1>.

14. <http://www.beltagi.com/ar>.

15. <http://128.118.178.162/eps/mac/papers/0504/0504004>

16. <http://www.nber.org/chapters/c12835>.

ملخص:

تعتبر الصكوك الإسلامية أهم منتج في المصارف الإسلامية لأنها تجمع بين خصائص الأسهم وسندات وتلقى عيوبهما وهي أداة محورية في نشاطها، كما أنها من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية لإستفائها الكفاءة الإقتصادية والمصدقية الشرعية. ومن بين تجارب رائدة في هذا المجال تأتي تجربي ماليزيا وبريطانيا، والتي جعلتا من الصكوك الإسلامية اداة مهمة لإدارة السيولة، وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق في هذا البحث إلى أهمية الصكوك في البنوك الإسلامية ومدى تطورها مع تركيز على تجربتين ماليزيا وبريطانيا والامارات ومدى الاستفادة منهما وإمكانية تطبيقهما في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية. الصناعة المالية الإسلامية. المصارف الإسلامية. تجربة ماليزيا وبريطانيا والامارات.

Abstract :

Islamic sukuk is considered the most important product in Islamic banks because it combines the characteristics of stocks and bonds and receives their flaws and is a pivotal tool in its activity. It is also one of the most important products of the Islamic financial industry, due to its economic efficiency and legal credibility. Among the pioneering experiences in this field come the experiences of Malaysia and Britain, which made Islamic sukuk an important tool for liquidity management, and in light of the above, we will address in this research the importance of sukuk in Islamic banks and the extent of their development with a focus on the experiences of Malaysia, Britain and the UAE and the extent to which they can benefit and the possibility of They apply in Algeria.

Key words : Islamic instruments. Islamic financial industry. Islamic banks. Try Malaysia, Britain and the Emirates.